محاضرات

في

الاقتصاد الدولي

دكتور

أحمد أحمد السيد

أستاذ الاقتصاد

وعميد المعهد العالي للعلوم التجارية و الإدارية

بالعريش





قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا

إنك أنت العليم الحكيم

صدق الله العظيم

سورة البقرة آية رقم (٣٢)



إهداء إلى ....

رسول ومعلم البشرية.. سيدنا محمد (صلى الله علية وسلم)
وزوجتي... الإخلاص و الوفاء ...
وأولادي... عمرو وتهاني ومحمد وهبه... سند الحياة ...
وتلاميذي ... رسالة المستقبل..
وحفيدي ... عبد الرحمن.. الحياة بأسرها ..

محتويات الكتاب

تقــديــم

يهتم الاقتصاد الدولي بمشاكل وتحليل العلاقات و التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر فيظل اقتصاد مفتوح . بمعني أخر ،فإن الاقتصاد الدولي يختص بدراسة الموارد المحدودة التي تتميز بندرتها ،والتي تنتقل بين الدول المختلفة من أجل إشباع الحاجات البشرية . وكما تم تقسيم النظرية الاقتصادية إلي نظرية الاقتصاد الجزئية و الكلية ، فإنه بنفس التقسيم ، ينقسم الاقتصاد الدولي إلي قيمتين أساسيتين :

القسم الأول : النظرية البحتة في التجارة الدولية ،فالنظرية ما هي إلا بديهيات يتم اختيارها ، أو فروض بحثية يتم مناقشتها واختيارها فإذا ما ثبت صحتها في العديد من المجلات ،فإنه يمكن تعميم نتائجها واستخدامها في شرح وتفسير الظواهر المختلفة ، ومن ثم التنبؤ بما سوف يحدث إذا ما توافرت ظروف قيامها .

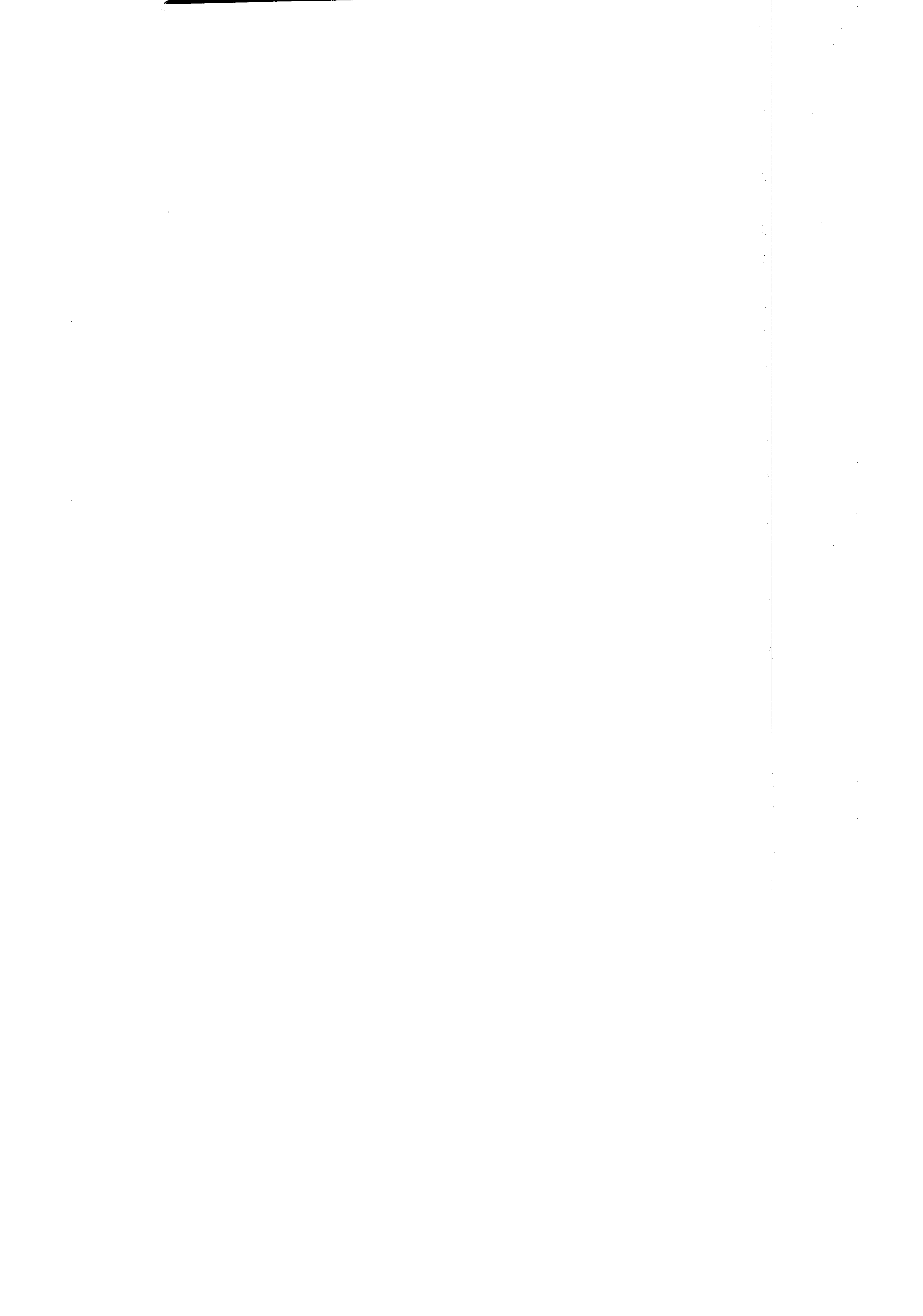
القسم الثاني : الاقتصاديات النقد الدولية حيث تهتم أساسا باقتصاديات التحليل الكلي خاصة مشاكل ميزان المدفوعات و التعريفات الجمركية وسوق الصرف الأجنبي و المؤسسات النقدية المالية الدولية .

مما سلف ذكره ، فإن هذا الكتاب يتضمن أربع أبواب بالإضافة إلي التقديم و المراجع ، ففي الباب الأول المقدمة و التطور التاريخي للاقتصاد الدولي . أما الباب الثاني ، فأنه يهتم باستعراض ودراسة نظريات التجارة الدولية .

فحين يتناول الباب الثالث دراسة المدفوعات الدولية وأخيراً ، يحاول الباب الرابع دراسة التجارة الدولية من منظور الاقتصاد الإسلامي .

وأود أن أوجه شكري وتقديري إلي السيد /أحمد محمود نمر علي مساهمة في أخراج هذا الكتاب داعياً الله سبحانه وتعالي أن يجزيه خير الجزاء .كما أوعد الله عز وجل أن يجعل هذا الكتاب علماً نافعاً ....مروراً الحكمة التي تقول .... كلما أزدت علماً ... أزدت علمي بجهلي

أ .د / أحمد احمد السيد



الباب الأول

مقدمة والتطور التاريخي للاقتصاد الدولي

الفصل الأول

مقدمة

١-١ الاقتصاد الدولي و النظرية الاقتصادية :

يعالج الاقتصاد العلاقات الاقتصادية بين الأقطار . والتشبك الناتج هام جداً للرفاهية الاقتصادية لمعظم أقطار العالم ، كما انه في ازدياد وتخلف العلاقات الاقتصادية عن الأقطار عن العلاقات الاقتصادية بين الأجزاء المختلفة للقطر الواحد (أنظر مثال ٢) وهذا يولد مشاكل مختلفة تستلزم أدوات تحليل مختلفة إلي حد ما ، مما يبرر الاقتصاد الدولي كفرع متميز ومنفصل عن الاقتصاد " التطبيق "

مثال ١ :

معظم أقطار العالم تصدر بعض السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج مقابل واردات قد يمكن توفيرها محليا بكفاءة نسبية أقل ، أو لا يمكن توفيرها أصلاً (مثل البن في الولايات المتحدة ، و البترول في ألمانيا ، والسيارات في كينيا) وعلية فإن قاراً كبير من الرفاهية الاقتصادية لمعظم الأقطار يعتمد بشكل حاسم علي التشابك الدولي . وقد نما هذا التشابك خلال العقود الماضية ، كما يستدل علي ذلك من حقيقة أن التجارة الدولية تمت من نمو الناتج العالمي.

مثال ٢ :

عندما تريد شركة أمريكية تصدير آلة إلي ألمانيا تواجه قيودا معينة (مثل الرسوم الجمركية) التي تفرضها ألمانيا.كذلك يجب أن تتغلب علي اختلاف اللغة و العادات و القوانين .بالإضافة إلي ذلك فسوف تتضمن الشركة الأمريكية الثمن بعملة أجنبية قد تختلف في قيمة بالنسبة للدولار .ولا توجد مثل هذه الحواجز عندما تبيع الشركة الأمريكية آلاتها محلياً و لتحليل المشاكل المختلفة الناجمة عن العلاقات الدولية (مقابل العلاقات الإقليمية) يجب علينا أن نكشف ونوسع بالكامل أدوات التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي التي هي ملائمة لتحليل مشاكل محلية بحتة .

١-٢ موضوع الاقتصاد الدولي

يتعلق الاقتصاد الدولي بالآتي :

١. النظرية البحتة للتجارة : وهذه تبحث أساس التجارة و مكاسبها .
٢. نظرية السياسة التجارية : وهذه تدرس أسباب عوائق التدفق الحر للتجارة ،ونتائج هذه العوائق .
٣. ميزان المدفوعات : و هو يبحث المدفوعات الكلية لقطر ما إلـي العـالم الخـارجي ومحصلاتها الكلية منه .وهذه المدفوعات و المتحصلات تتضمن مبادلة عمليـة واحـدة بعملات أخرى .
٤. التعديل في ميزان المدفوعات : وهو يعالج آلية تعديل اختلافات ميزان المـدفوعات في ظل النظم النقدية الدولية .

١-٣ النظـرة الميركانتيليـة فـي التجـارة كانـت النظـرة الميركانتيلية .

التي ساغت من القرن السادس عشر إلي منتصف القرن الثامن عشر في بلـدان مثل : بريطانيا ،أسبانيا ،فرنسا ،هولندا _ترى أن أهم طرق لدى مالكي غنيا وقويا هـو يصدر أكثر مما يستورد ويسوى الفرق بين الصادر و الوارد بتدفق المعـادن النفيسـة (غالبا الذهب (إلي الدخل .وكما استحوذ قطر علي الذهب أكثر أصبح أعظم غني ،وأشد بأسا ومن ثم تبين الميركانتيليون فكرة أن تنمي الصادرات و تقيد الواردات وحيث أنـه يستحيل علي كل الأقطار أن تحقق فائض صادرات في نفس الوقت ، وحيـث أن كميـة الذهب الموجودة ثابتة في لحظة زمنية فإن ما يكسبه قطر ما لابد أن يكون علي حسـاب أقطار أخرى .

١-٣ أدم سميث .. الميزة المطلقة

في عام ١٩٧٧ نشر أدم سمث كتابة الشهير "ثروة الأمم "THE WEALTH OF NATIONS حيث هاجم فيه النظرة الميركانتيلية عن التجارة ، ودعا بدلا منهـا التجارة الحرة باعتبارها أحسن سياسة لأقطار العالم ، ويرى سمث أنه بالتجارة الحـرة يمكن لكل قطر أن يتخصص في إنتاج تلك السلع التي له ميزة مطلقة (أو ينتجها بكفاءة أقل) ويمكن لهذا التخصص الدولي للعوامل في الإنتاج أن يؤدي إلي زيادة في النـاتج العالمي تتقاسمها الأقطار المتعاملة فيما بينها ومن ثم فليس من اللازم أن يكون مكسـب قطر ما علي حساب الأقطار الأخرى _فكل الأقطار يمكن أن تحقق لها الكسـب فـي آن واحد .

مثال

يبين الجدول (١) أن الولايات المتحدة لها ميزة مطلقة علي المملكة المتحدة في أنتاج القمح ،وللملكة المتحدة ميزة مطلقة في إنتاج الأقمشة فإذا تخصصت الولايات المتحدة في إنتاج القمح و المملكة المتحدة في الأقمشة ،فإن الإنتاج المشترك لكل من القمح و الأقمشة للولايات المتحدة ، المملكة المتحدة يصبح أكبر ،ويمكن لهاتين الدولتين أن تتقاسما هذه الزيادة خلال التبادل الطوعي

جدول (١)

	الولايات المتحدة	المملكة المتحدة
القمح (أردب /ساعة عمل – رجل)	6	١
الأقمشة (أردب /ساعة عمل – رجل)	١	٢

ومن الواضح أن نظرية سميث في الميزة المطلقة صحيحة إلا أنها لا تذهب بعيدا جدا _ فهي تشرح فقط قسطا صغيرا من التجارة الدولية وبقي علي ريكاردو الذي كتب بعد ذلك بأربعين عما يفسر مجمل التجارة الدولية بقانون عن الميزة النسبية .

١-5 ديفيد ريكاردو ... الميزة النسبية

يقرر ريكاردو أنه لو كان لقطر ما نقيصة (disadvantage) مطلقة في إنتاج كلتا السلعتين بالنسبة إلي قطر الآخر فإن تجارة ذات نفع متبادل يمكن مع ذلك أن تحدث .فعل القطر الأقل كفاءة أن يتخصص في أنتاج وتصدير السلعة التي تكون نقيصتها المطلقة فيها أكبر فتلك هي منطقة النقيصة النسبية .وهذا يعرف بقانون الميزة النسبية Law Of Comparative Advantage وهو واحد من أعظم قوانين الاقتصاد شهرة ومازال حتى اليوم دون تحد .

مثال ٤

يبين جدول ٢ أن المملكة المتحدة لها نقيصة مطلقة بالنسبة للولايات المتحدة في إنتاج كل من القمح و الأقمشة ومع ذلك فهذه النقيصة أقل في القماش منه في القمح . وعليه فالمملكة المتحدة ميزة بالنسبة للولايات المتحدة في القماش ونقيصة نسبية في القمح وبالنسبة للولايات المتحدة ،والعكس صحيح أي أن الولايات المتحدة لها ميزة مطلقة علي المملكة المتحدة في كلتا السلعتين إلا أن ميزتها أكبر في القمح (1 : 6) ومنها في الأقمشة (2 : 3) وعلية فالولايات المتحدة لها ميزة علي

المملكة المتحدة في القمح ونقيصة نسبية في الأقمشة . ويمكن أن تحدث تجـارة ذات نفع متبادل بأن تبادل الولايات المتحدة القمح (W) مقابل الأقمشة (C) مع المملكـة المتحدة .

مثال ٥

بالإشارة إلي جدول (٢) نرى إذا استطاعت الولايات المتحدة أن تبادل 6w مع المملكة المتحدة ، فإن الولايات المتحدة تكسب c 3 طالما أن الولايات المتحدة يمكـن أن تبادل 6wمقابل ٣ c ولكي تنتج نفسها 6w فإن المملكة المتحـدة تحتـاج إلـي 6 ساعات عمل (أنظر الجدول ٢) وبدلا من ذلك يمكن للمملكـة المتحـدة أن تسـتخدم 6 ساعات عمل لإنتاج 12C(أنظر الجدول (٢) وتبادل 6 من هذه ال ١٢ C مقابـل 6w من الولايات المتحدة ، وتنتهي بمكسب 6C لنفسها وعليـة فمبادلـة 6wمقابـل 6C تكتسب الولايات المتحدة 6C وهناك نسب أخري كثيرة لتبادل Wمقابل C بجانـب 6w مقابل 6C)يمكن أن تكون ذات لكل من قطرين (انظر المسألة ١ – ١٣ (ج) ويحـدد المعدل الذي يحدث عنده التبادل فعلا كيف يتقاسم القطران المكاسب من تجارتهمـا أمـا تحديد هذا المعدل فيعتمد أيضا علي الظروف الطلب في كل قطر وسـوف ننـاقش هـذه الظروف في الفصول اللاحقة .

جدول(٢)

المملكة المتحدة	الولايات المتحدة	
1	6	القمح (أردب /ساعة عمل – رجل)
2	3	الاقمشة (أردب /ساعة عمل – رجل)

١-٦ تقييم قانون ريكاردو في الميزة النسبية .

أسند ريكاردو منطقة علي عدد من الفروض المبسطة (أنظر المسـألة ١ – ٨) من هذه الفروض فرصة المسمي نظرية القيمة في العمل التي تقول أن قيمة ،أو سـعر السلعة يساوي أو يمكن استنباطه من كمية زمن العمل الذاهب إلي إنتاج السلعة . ونحن اليوم نفرض نظرية القيمة ، العمل (أنظر المسألة ١ – ٢١) و بالتالي يجب أن نرفض أيضا تفسير ريكاردو عن الميزة النسبية ولكن ليس من اللازم رفض الميزة النسـبية في حد ذاته ، فقانون الميزة النسبية صحيح ، ويمكن تفسيره بدلالـه تكلفـة الفرصـة ،وهذا ما سنفعلة في الفصل اللاحق .

الفصل الثاني

التطور التاريخي للاقتصاد الدولي

أضحى مفهوم العولمة موضة رائجة في العلوم الاجتماعية . قولا مأثورا جوهريا في. وصفات خبراء. الإدارة ، .وشعارا يداوله الصحافيون و السياسيون من كل شاكلة . فهناك توكيد واسع الانتشار يفيد أننا نعيش في حقبة يتحدد. فيها الشطر الأعظم من الحياة الاجتماعية بفعل صيرورات كونيةGLOBAL تذوب فيها الثقافات القومية والاقتصاديات القومية . .و الحدود القومية . وتقف فكرة وجود عملية سريعة ، جديدة ، من العولمة الاقتصادية ، في القلب من ٠هذا التصور. و.يزعم أن اقتصادا كونيا بحق قد برز ، أو أنه بسبيله إلى البروز. وأن هذا الاقتصاد الكوني يجعل من الاقتصاديات القومية ، .بالتالي الإستراتيجيات المحلية لإدارة الاقتصاد القومي ، أمورا نافلة على نحو مطرد . ويفيد هذا الزعم أيضا أن الاقتصاد العالمي قد تداول من ناحية ديناميكياته الأساسية ، وأنه بات خاضعا لقوى السوق الجامحة ، وأن ومن الجلي أنة ليس في نيتنا أنة ننكر وقوع ميول كهذا نحو تزايد التداول . ولا نغفل وجود القيود المعوقة لأنماط معينة من الاستراتيجية الاقتصادية القومية . فغرضنا من تمحيص مقدار التداول الحاصل هو القول إنه لا يزال بعيدا عن تذويب الاقتصاديات القومية المميزة في كبرى البلدان الصناعية المتقدمة و لا يزال بعيدا عن منع تطور أشكال جديدة من التحكم الاقتصادي علي المستوين القومي و العالمي . غير أن انعدام التميز الواضح بين الميول نحو التدوال . و الصيغة المغالية الأطروحة العولمة تنطوي علي مخاطر حقيقية تماما ومن المؤسف حقا أن يجري الخلط بين هذين الأمرين باستخدام كلمة واحدة لوصف الاثنين هي ((العولمة)) و كثيرا ما نشعر أن الدليل المستمد من المحاجات الأكثر احتراسا يستخدم دون تبصر لاستناد المحاجات المتطرفة و لإرساء وحدة في الاستعمال

الاصطلاحي لحظة الحاجة إلي التفريق بين المعاني و أن ذلك يشوش المناقشات الحكومية وصنع القرار و يعزز الرأي بأن القطاعين السياسيين لن يحقق إلا أقل مما هو ممكن فعلا في إطار نظام كوني .

و كما سنري بعد قليل فأن الصيغة المتشددة من أطروحة العولمة تتطلب نظرة جديدة إلي الاقتصاد العالمي تعتبر عمليات المستوى القومي ملحقة وخاضعة في حين أن الميول باتجاه التداول يمكن أن تندرج في إطار نظرة محورة إلي النظام الاقتصادي العالمي تواصل إعطاء دور أساسي لسياسات المستوي القومي . وللفاعلين الاقتصاديين فيه .و آلا ريب في أن ذلك يفترض ضمننا تغيرا معينا بدرجة أكبر أو أقل ذلك أن الشركات و الحكومات و الوكلات العالمية تزعم الآن علي التصرف بصورة مختلفة غير أن باستطاعتها عموما أن تستخدم المؤسسات و الممارسات القائمة لكي تفعل ذلك . وبذا نشعر أن من الحصافة بمكان أن ندرس النظام الاقتصادي العالمي من منظور تاريخي أطول و أن نقر بأن التغيرات الحالية و إن كانت مهمة ومتميزة فإنها ليست بال سياق كما إنها لا تنطوي بالضرورة علي نقلة باتجاه نمط جديد منن النظام الاقتصادي إن الصيغ الاقتصادية المتشددة من أطروحة العولمة تتم بميزة طرح إمكان هذه النقلة . طرحا واضحا وحادا . فإن كانت هذه الصيغ مخطئة فإنها .

تظل ذات فائدة في إعانتنا علي أن نفكر مليا في جلية ما يحصل و سبب حصوله و بهذا المعني فأن اعتراضنا علي الصيغة المتشددة من الأطروحة ليس سلبيا محضا ، بل علي تطوير أفكارنا.

وعلي أي حال يبقي لزما أن ندرس كيف تأسست خرافة عولمة النشاط الاقتصادي في مجرى نشوئها و تبلورها . ولا بد للمرء ، عند الإجابة عن ذلك من أن يبدأ باضطرابات العاملين ١٩٧٢ – ١٩٧٣ ، و التي ،أنهت حقبة ما بعد ١٩٤٥ ، التي كانت حقبة نمو اقتصادي طويل ، و عمالة تامة في البلدان المتقدمة ، حقبة مدعمة

باستراتجيات تدخل نشيط للدولة القومية ، و إدارة نظام تجارة و سياسة نقدية متعدد الأطراف ، تحت هيمنة الولايات المتحدة ، إلا أن هذه الحقبة انتهت بفعل عدد من التغيرات المهمة وعلية يمكننا الإشارة إلي ما يلي :

١. تأثيرات انهيار نظام بريتون و ودوز (Breton & Woods) و أزمتي نفط أوبك في العامين ١٩٧٣ – ١٩٧٩ (اللتين رفعتا أسعار النفط بصورة هائلة في توليد الاضطرابات و التقلبات السريعة في كل الاقتصاديات الكبرى علي امتداد عقد السبعينيات حتى مطلع عقد الثمانينات من العوامل المهمة في توليد مثل هذا الاضطراب و تقويض منظومات السياسة السابقة أن النمو السريع للتضخم في البلدان المتقدمة ، و التأثير العالمي للتورط الأمريكي في حرب الفيتنام ، وجموح ارتفاع أسعار النفط في عامين ١٩٧٣ – ١٩٧٩ .
٢. جهود المؤسسات المالية و الصناعيين خلال فترة الاضطراب و الضغوط التضخمية هذه ، للتعويض عن التردد المخلي من خلال السعي إلي منافذ أوسع إلي الاستثمارات و الأسواق الإضافية ، ومن هنا كان انتشار الإقراض المصرفي للعالم الثالث خلال عقد السبعينيات المتميز بالتضخم ، ونمو سوق اليورو دولار ، و ازدياد نسبة التجارة الخارجية إلي إجمالي الناتج المحلي في البلدان المتقدمة .
٣. تعجل السياسة الحكومية لتداول أسواق المال بالتخلي واسع الانتشار عن نواظم صرف العملات وغير ذلك من إلغاء الضوابط عن السوق أواخر عقد السبعينيات ، ومطلع عقد الثمانينيات برغم أن الأشكال المتطرفة من التقلبات في أسواق العملات أخضعت للسيطرة عن طريق بلورة النظام النقدي الأوروبي (EMS) في ١٩٧٩، مثلا و إبرام اتفاقيات اللوفر و بلازم في الثمانينات .

٤. الميل باتجاه نزع التصنيع في بريطانيا و الولايات المتحدة ، ونمو البطالة طويلة الأمد في أوربا مما عزز المخاوف من المنافسة الأجنبية و بخاصة المنافسة من جهة اليابان .

٥. التطور السريع نسبيا لعدد من البلدان المصنعة حديثا(NICs) في العالم الثالث و تغلغلها في أسواق العالم الأول .

٦. التحول من الإنتاج الجماهيري الموحد إلي طرائق إنتاج أكثر مرونة ، من فكرة الشركة القومية المحتكرة ، باعتبارها الفاعل الاقتصادي المهيمن بال منازع ، إلي فكرة عالم معقد من المشاريع متعددة القومية ، و الشركات ذات الهياكل المرنة ، و اتساع بروز الشركات الصغيرة – وهو ما يوجز مفهوم ((ما بعد الفور دية)) الذي أنتشر وراج شعبياً .

لا مراء في هذه التغيرات، ولقد كانت مربكة تماما لأولئك الذين تكيفوا مع نجاح و الأمان غير المسبوق في البلدان الصناعية المتقدمة لفترة ما بعد ١٩٤٥ و قد جاء تصور فقدان السيطرة القومية و تنامي الغموض و التقلبات في العلائق الاقتصادية و التغير السريع في المؤسسات بمنزلة الصدمة لعقول تربت علي الاعتقاد بمقدرة السيطرة أو القضاء علي الفقر و البطالة و الدورات الاقتصادية في إطار اقتصاد سوق قائم علي محفز الربح ، و إذا كان الإجماع الواسع خلال عقدي الخمسينيات و الستينيات يقوم علي أن الحكومات القومية ، التي تعمل بالتنسيق مع بعضها تكفل إدارة رأسمالية بال خاسرين و أن المستقبل هو لهذه الرأسمالية فإن الإجماع الذي طغي منذ أواخر عقد الثامنينات و خلال عقد التسعينيات كان يقوم علي افتراضات مناقضة تماما و هي أن الأسواق الكونية عصية علي السيطرة ، و أن السبيل الوحيد لتجنب الخسارة – سواء كان الخاسر أمه أو شركة أو فرد – هو اكتساب أكبر قدر تنافسية ممكنة ، و أن فكرة الاقتصاد العالمي العصي علي التحكم

ليست سوي ردة فعل علي انهيار الآمال التي غذتها المدرسة الكنزية، و أزال غشاوتها فشل المدرسة النقدية في إيجاد طريق بديل يقود إلي ازدهار عريض ونمو مستقر . إن (العولمة)) خرافة تناسب عالما بلا أوهام ، ولكنها أيضا خرافة تسرق منا الأمل . إن الأسواق الكونية مسيطرة و ألا تواجه أي تهديد من أي مشروع سياسي حيوي مناوئ لان هناك اعتقاد بانتهاء كل من الديموقراطية الاجتماعية الغربية و اشتراكية الكتلة السوفيتية .

ولا يسع المرء أن يسمي الأثر السياسي ل ((العولمة)) بغير مرض نقص الآمال المفرط . إن العديد من المحللين و السياسيين المفرطين في حماستهم قد اشتطوا بعيدا عن أي دليل . في تصوير سعة هيمنة الأسواق العالمية . وتعذر التحكم فيها ، و إذا كان الحال كذلك حقا فأن علينا أن نسعي إلي أن نزيل هذه الخرافة المنغصة لقد كان التفسير العقلاني القديم للأساطير البدائية يفيد بأنها قناع يغلف عجز البشر إزاء جبروت الطبيعة و تعويض عن هذا العجز و في هذه الحالة لدينا خرافة تغالي في درجة عجزنا إزاء القوى الاقتصادية المعاصرة ، وإذا كانت العلائق الاقتصادية قابلة للتحكم (على المستويين القومي و العالمي) بدرجة أكبر مما يفترض الكثير من المحللين المعاصرين فأن علينا أن نتحرى النطاق الممكن لهذا التحكم و سعته .أن القول بإمكان تحقيق الأهداف الراديكالية مثل : العمالة التامة في البلدان المتقدمة . و التعامل المنصف مع البلدان النامية الأكثر فقراً و انتشار السيطرة الديموقراطية علي الشئون الاقتصادية لشعوب العالم ليس بالعملة الرائجة حاليا . ولكن لا يجوز لهذا الوضع أن يدفعنا إلي أن نصرف النظر عن أو نتجاهل أشكال السيطرة و التحسين الاجتماعي ، التي يمكن تحقيقها بسرعة عن طريق تغيير متواضع في مواقف النخب الأساسية . وعلية فمن اللازم إقناع اصطلاحي اليسار و المحافظين الذين يحرصون علي نسيج مجتمعاتهم بأننا لسنا عاجزين إزاء عمليات كونية يتعذر ضبطها أن تم لنا هذا أمكن للتغير في المواقف و التطلعات أن يجعل هذه الأهداف الراديكالية أمر مقبولا.

نماذج الاقتصاد العالمي :

لا يسعنا في تقويم قضية العولمة إلا إذا توافر لدينا نموذج (مود يل) واضح و حيوي نسبياً عما يبدو علية الاقتصاد ، وكيف يمثل هذا الاقتصاد الكوني طورا جديداً من أطوار الاقتصاد العالمي و بيئة متغيرة كليا للفاعلين الاقتصاديين علي المستوى القومي أن العولمة بمعناها الراديكالي ينبغي أن تفهم علي أنها تعني تطور بيئة اقتصادية جديدة لا مجرد تغير ظرفي باتجاه تزايد التجارة و الاستثمار العالميين في إطار مجموعة قائمة من العلائق الاقتصادية ، و أن نموذج المثالي المتطرف و الأحادي من هذا النوع يسمح لنا بأن نميز درجات التدويل ، و أن نحذف الإمكانيات ، و أن نتحاشى الخط بين شتى المزاعم و يمكن عند توافر نموذج كهذا أن نقيمه علي أساس الأدلة المستمدة من ميول العالمية مما يتيح لنا أن نقرر بهذه الدرجة أو تلك أن كانت ظاهرة نشوء نظام اقتصادي فوق قومي ظاهر ة جديدة تتحقق فعلا أم لا و ابتغاء أن نفعل ذلك فقد و ضعنا نموذجين مثاليين أساسين متعارضين للاقتصاد العالمي الأولي نموذج كوني (معلوم) بالكامل ، والثاني نظام عالمي مفتوح لا يزال أساسة في ظهور التشكيل من خلال التبادل بين اقتصاديات قومية متمايزة نسبياً ، ونظام تتحدد فيه النتائج مثل الأداء التنافسي للشركات و القطاعات بفعل عمليات تجرى علي المستوي القومي أن هذين النموذجين المثاليين مثمران بقدر ما ينفعان في تمكيننا من توضيح القضايا مفهوما أي من تشخيص الفوراق بين اقتصاد كوني جديد و نظام علاقات عالمية تزداد سعة و شدة . و كثيرا ما يحصل أن الدليل المتسق مع هذا الأخير يستخدم كمـــــا لو انه برهان علي الأول . ولو نحينا القليل من الاستثناءات المشرفة فأن أنصار العولمة المتحمسين قد فشلوا في تعين هذا الفارق أو تعيين ماهية الدليل القاطع الذي يشير إلي التغير البنيوي باتجاه اقتصادي كوني ذلك أن تزايد التجارة الخارجية و نمو التدفقات العالمية للرساميل لا يشكلان بدواتهما أي دليل علي بروز ظاهرة جديدة متميزة تدعي ((العولمة)) و

لسوف نرى في الفصل الثاني أن هاتين الظاهرتين هما من السامات المميزة لاقتصاد العالمي قبل ١٩١٤ .

النموذج الأول : اقتصاد ما بين الدول :

نبدأ أولا بوضع صيغة قصوى . بسيطة ، لهذا النموذج . ان اقتصاد ما بين الدول (INTERNATIONAL) هو نظام تشكل الاقتصاديات القومية الكيانات الأساسية فيه . فالتجارة .الاستثمار يولدان ترابطا متناميا بين هذه الاقتصاديات التي لا تزال قومية .وتنطوي مثل هذه العمليات على تكامل متزايد، لأعداد متكاثرة بين الأمم الفاعلين .الاقتصاديين في علائق سوق عالمي. وتنزع العلائق التجارية نتيجة لذلك ، إلي أن تتخذ شكل تخصص . قومي ، وتقسيم عمل عالمي. تحل علائق الاستثمار بين الأمم ، باطراد، محل التجارة من حيث الموقع المركزي و الأهمية تفعيل فعلها، على ،نحو متزايد، بمنزلة المبدأ المقرر للنظام. غير أن شكل الاعتماد المتبادل بين الأمم يبقي ،من النوع ((الاستراتيجي)) . أي أنه يفترض استمرار الانفصال النسبي بين الأطر المحلية و الأطر العالمية لرسم السياسة و إدارة الشئون الاقتصادية . علاوة على الانفصال النسبي من ناحية النتائج الاقتصادية .

أما التفاعلات فهي تشبه نمط تفاعلات ((كرة البليارد)) .أما الأحداث العامية فإنها لا تخترق .لا تتغلغل في الاقتصاد المحلي بالضرورة ، فالسياسات والعمليات القومية تتحرك لصدها . و يمكن لحقلي السياسة العالمي والمحلي أن يظلا منفصلين نسبيا.باعتبار هما مستويين متمايزين للتحكم . أو أن يعملا ((أتوماتيكيا)) وفي هذه الحالة الأخيرة . لا تعد التكليفات موضوعا للسياسة التي ترسمها السلطات أو الهيئات الحكومية . بل تأتي نتيجة قوى السوق ((العفوية)) أو ((الغير منتظمة))

لعل الحالة الكلاسيكية تدر آلية التكيف الأوتوماتيكي هي استخدام معيار الذهب ، الذي جرى الالتزام به في ذورة نظام المعهد البريطاني، منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى العام ١٩١٤ . لقد .ضعنا تعبير الأوتوماتيكي بين مزدوجين للإشارة إلي حقبة تداخلات سياسة محلية سافرة فالمرونة في الأجور و الأسعار التي اقتضاها نظام معيار الذهب (لم يكن بالوسع تعديل القيمة العالمية للعملات نظراً لتثبيتها بالذهب) و إنما حققتها الحكومات عن طريق سياسات خفض .

النموذج الثاني : الاقتصاد كوني (معلوم) :

أن الاقتصاد الكوني (Globalize Economy) هو نموذج مثالي يتميز عن اقتصاد ما بين الدول . ويمكن بلورته بالتضاد مع هذا الأخير .أن الاقتصاديات القومية المختلفة .في إطار مثل هذا النظام الكوني تندرج و تتم فصل في هذا النظام بفعل العمليات و صفات عالمية .أما اقتصاد ما بين الدول بالمقابل فهو نظام تحتفظ غيه العمليات المقررة علي صعيد القومي بهيمنتها حيث لا تعود الظواهر العالمية سوي نواتج تتبع من الأداء المتمايز و المتباين للاقتصاديات القومية وعلية فإن اقتصاد ما بين الدول هو مجموع وظائف متركزة قوميا وبينما يوجد في اقتصاد كهذا طيف واسع و متزايد من التفاعلات الاقتصادية العالمية (كأسواق المال و المتاجرة بالسلع المصنعة مثلا) فإن هذه التفاعلات تنزع إلي أن تكون بمنزلة فرص أو قيود إزاء اقتصاديين و هيئاتهم الحكومية الناظمة في إطار قومي محدد .

الاقتصاد الكوني يفرض رفع هذه التفاعلات ذات الأساس القومي إلي أساس جديد و حين تصبح الأسواق و عمليات الإنتاج كونية بحق فإن النظام العالمي يكتسب استقلال ذاتيا و ينسلخ عن مرتكزة الاجتماعي و عندئذ يتوجب علي السياسات المحلية سواء كانت صادرة عن الشركات خاصة أو هيئات حكومية ناظمة أن تأخذ في الحسبان

بصورة روتنية العوامل العالمية المقررة بشكل طاغ لميدان عملياتها و بنمو الاعتماد المتبادل داخل المنظومة فأن المستوى العالمي يخترق المستوى القومي و يحوله إن المشكلة التي يخلقها مثل هذا الوضع في إطار اقتصاد كوني كهذا أمام السلطات الحكومية في مختلف البلدان هي : كيف السبيل إلي وضع سياسات تنسيق و تكامل بين مختلف جهودها النظامية لكي تستطيع التعامل مع الاعتماد المتبادل المنتظم بين الفاعلين الاقتصاديين فيها .

وعلية فأن أول عاقبة كبرى من عواقب نشوء اقتصاد كوني هي أن التحكم فيه سيكون إشكالية جوهرية فالأسواق الكونية المخلعة عن إطارها الاجتماعي ستكون عصية علي الضبط حتى إذا افترضنا وجود تعاون فعال بين شتي الهيئات الحكومية الناظمة ووجود تطابق في المصالح بينها .

أن الصعوبة الأساسية تكمن في وضع نماذج و متكالمة في آن من سياسة الحكومة قومية و عالمية للتعامل مع قوى السوق الكوني و إن التبعية الاقتصادية المتبادلة و المنتظمة بين البلدان و الأسواق لن تقوم بالضرورة بتاتا إلي التكامل متناغم يسمح للمستهلكين في العالم بالإفادة من آليات سوق ذات استقلال حقيقي وذات كفاءة في توزيع الموارد علي العكس فالأرجح تماما أن سكان أكثر الدول و المناطق نجاح و تقدما سيقعون تحت رحمة قوى السوق المستقلة ذاتيا و الفالتة من السيطرة (بسبب طابعها الكوني) و وعليه فأن التبعية المتبادلة سوف تعزز في الحال التفكك أي التنافس و النزاع بين هيئات الضبط علي شتي المستويات و أن مثل هذا النزاع شأنه أن يمعن في أضعاف التحكم الحكومي الفعال علي المستوى الكوني و أن المشايعين المتحمسين لكفاءة السوق الحرة و الأفضلية سيطرة الشركات علي هيئات الحكومية سيروون في ذلك نظاما عالميا عقلانيا متحررا من القيود البالية غير الفعالة للتدخلات

الحكومية القومية أما المشايعون الآخرون وهم أقل جمحا برغم قناعتهم بأن العولمة جارية حقا مثل سيرني(١٩٩٨) فيرون في ذلك نظاما عالميا لا يمنكن أن يكون فية أي مجال لضمانات حكومية معممة أو مستديمة تحمي من تكاليف التي تفرضها نتائج المنافسة غير المؤتية أو حالات الفشل في الأسواق علي المجالات المحلية .

و حتى لو كان عازفا عن قبول فكرة أن عملية العولمة جارية بشكل كامل فأن النموذج المثالي يمكن أن يساعد في إلقاء الضوء علي بعض جوانب أهمية تعاظم التكامل الاقتصادي داخل الكتل التجارية الإقليمية الكبرى أن الاتحاد الأوربي و منطقة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) سيتحولان في القريب ألي أسواق ذات نطاق قاري شديدة التكامل و تكشف لنا حالة الاتحاد الأوربي أصلا بوضوح أن هناك مشكلات جوهرية تعترض تكامل و تنسيق سياسات الضبط بين شتى السلطات الحكومية سواء علي المستوى الاتحادي أو القومي أو الإقليمي ومن الواضح أيضا أن النموذج هذا النموذج المثالي يسلط الضوء علي قضية ضعف التحكم الحكومي بالشركات الكبرى فحتى لو كانت هذه الشركات كونية حقا فأنها لن تستطيع العمل في كل الأسواق بفاعلية متساوية .

و إنها سوف تفتقر حالها حال الحكومات إلي القدرة علي أن تؤمن الضمانات الواقية من غائلة الصدمات المفاجئة اعتمادا علي مواردها هي وحدها إذا لن يعود بالوسع الاعتماد علي العون من الحكومات كما كان الحال " الشركات القومية الأساسية " و عندئذ ستضطر الشركات إلي البحث عن تقاسم المخاطر و الفرص من خلال الاستثمار المشترك و الشراكة و المشاريع التعاونية المشتركة و هلم جرا و نلاحظ أن مثل هذه العمليات تبرز حاليا حتى في إطار الاقتصاد العالمي الراهن .

و تتمخض فكرة وجود اقتصاد عالمي سائر إلي الكونية عن عاقبة كبري ثانية هي تحول الشركات متعددة القومية (MINCs) إلي شركات عابرة للقوميات (TNCs) بوصفها اللاعب الرئيسي في اقتصاد العالم إن الشركات العابرة للقوميات ستكون رأسمالا طليقا بحق من هوية قومية محددة و بإدارة عالمية مستعدا من ناحية القدرة علي الأقل لأن يستقر في أي مكان في المعمورة و أن يغير موقعة من أجل أن يحصل علي أفضل العوائد ضمانا . أو أعلاها قيمة و يمكن تحقيق ذلك في القطاع المالي بلمسة و إذا كان الاقتصاد كونيا بحق فإن هذا القطاع سيخضع لإملاء قوى السوق بالكامل من دون أي اعتبار للسياسات النقدية القومية أما بالنسبة إلي شركات الصناعة التحويلية حصرا فأنها ستحدد تجهيزها و إنتاجها و تسويقها علي المستوي الكوني وفقا لما تملية الإستراتيجية و الفرص و لن يعود بوسع الشركات أن تستقر في موقع قومي أساسي واحد (كما هي حال الشركات متعددة القومية) بل ستتولى خدمة أسواق كونية عن طريق عمليات كونية و هكذا خلافا للشركات متعددة القومية لن يعود بالوسع ضبط الشركات عابرة القوميات أو حتى لجمها بفعل سياسات دول قومية محددة فهي بالأحرى تفلت من كل المعايير الضبط عدا المعايير العالمية المشتركة اتفاقا و تنفيذا و لن يعود بوسع الحكومات القومية أن تنتهج سياسات ضبط فعالة معينة تتباين مع لك المعايير العالمية تباينا يضر بمصالح الشركات عابرة القوميات العاملة داخل حدودها و ستغدو الشركات عابرة القوميات التجلي الرئيس للاقتصاد الكوني بحق .

ويرى كل من جوليوس JULIUS (١٩٩٠) و أوهمهOHMAE (١٩٩٠ ، ١٩٩٣) علي سبيل المثال أن هذا الميل نحو نشوء شركات عابرة القوميات بحق متوطد أصلا . ويقول واوهمه أن مثل هذه الشركات التي (لا دولة لها) هي الآن المحرك الرئيسي في الاقتصاد مترابط الأجزاء(Inter-linked economy) المتمركز في أمريكا الشمالية و أوربا و اليابان ويعتقد أوهمه أن سياسة التدخل في

الاقتصاد الكبير (الماكرو) و التدخل الصناعي من أجل الحكومات القومية ليس من شأنه إلا أن يشوه و يعيق العملية العقلانية لتوزيع الموارد الجارية بفعل قرارات الشركة و خيارات المستهلكين علي النطاق الكوني و يجادل أوهمه علي غرار أكيو موريتا من شركة سوني أن هذا النمط من الشركات سوف ينتهج إستراتيجية " التمواضع الكوني " في العالم من باب التجاوب مع أسواق إقليمية معينة و تحديد المواقع بفاعلية تلبية لمختلف طلبات الجماعات المحلية المتميزة من المستهلكين و يقوم ذلك علي فريضة أن الشركات العابرة القوميات سوف تعتمد بالأساس علي الاستثمار الأجنبي المباشر و التكيف المحلي التام كما يلبي طلبات السوق المميزة هذه و تختلف هذه الاستراتيجية تماما عن الاستراتيجية التخصص المرن للإنتاج الأساسي في الموقع الرئيسي للشركة و بناء روع معامل تجميع حيثما يلزم أو حيثما تقتضي متطلبات السياسة الحكومية القومية و تدل الوقائع علي أن الشركات اليبانية التي هي الأكثر الشركات فاعلية في أسواق العالم تحبذ الرأي القائل إن الإستراتيجية الأخيرة هي الطاغية (ويليامز و أخرون Williames et al ١٩٩٢) و يظهر أن الشركات اليابانية كانت عازفة عن أن تقيم بعض الأقسام الأساسية خارج البلاد و بخاصة أقسام " البحث و التطوير " أو أقسام الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية . ويبدو لنا أن النموذج الحق هو أقرب إلي نموذج الشركات القومية التي تقوم بعمليات ذات نطاق عالمي منه إلي نموذج الشركات العابرة للقوميات و أن نموذج الشركات القومية هذا قائم حاليا و سيظل قائم في المستقبل المنظور و بالطبع فأن هذه الشركات متعددة القومية ذات توجه عالمي برغم أنها ذات قاعدة قومية و أن الأسواق الخارجية تؤثر علي إستراتيجياتها المحلية كما يؤثر المنافسون الأجانب علي عمليتها الإنتاجية و برغم أن الشركات متعددة القومية تواصل التجارة بشكل أساسي داخل اقتصادها القومية فأن نسبة مئوية معتبرة من المبيعات الخارجية تؤثر علي تحركاتها و المقصود هنا أن ذلك ليس بجديد فلقد كانت الشركات

خلال فترة الازدهار الطويلة بعد العام ١٩٤٥ تتأثر علي هذا النحو أيضا و لم تكن لتصيب الإ إذا التزمت بمعايير التنافس العالمي .

و هناك عاقبة ثالثة للعولمة ستتمثل في الضمور المتزايد للعمال المنظمين من ناحية النفوذ السياسي وقدرة التساوم الاقتصادي فالأسواق المعلومة و الشركات العابرة للقوميات سوف تنزع إلي أن تعكس صورتها في سوق عمل عالمي مفتوح و هكذا نرى أنه بينما ستسمر الشركات المحتاجة إلي قوة عمل منتجة و عالية المهارة علي الاستقرار في البلدان المتقدمة بكل ما فيها من مزايا عوض مجرد عن مناطق ذات أجور واطئة فإن ميل رأس المال نحو التحرك علي المستوى الكوني مقبال الثبات علي المستوى القومي النسبي لقوه العمل سيعطي الأفضلية لتلك البلدان المتقدمة التي تمتاز بقوى عمل أكثر مرونة .كما تمتاز بأدنى نفقات اجتماعية قياسا إلي مزايا كفاءة العمال و تحفيزهم وهكذا فأن إستراتيجيه " الدموقراطين الاجتماعيين " لتعزيز ظروف العمل لن يكتب لها البقاء إلا إذا ضمنت الأفضلية التنافسية لقوة العمل من دون التضييق علي امتيازات إدارات الشركات ومن دون أي زيادة في تكلفة الضرائب تتجاوز المعدل الوسطي المعمول به في البلدان المتقدمة غير أن مثل هذه الاستراتيجيات ستكون مجرد كلام طنان فالعولم ستنزع إلي عطاء الأفضلية لإدارات الشركات علي حساب حتي أكثر قوى العمل تنظيماً و علية فإن العولمة ستعطي الأفضلية للسياسات المتعاطفة مع الاولين لا الأخرين و سيشبه هذا الوضع " رأسماليا الفوضى " التي قال بها لاش LASH و أورىURRY (١٩٨٧) سوى أنها ستكون أشد و أعتي أو يمكن لهذا الوضع أن يشجع علي أتباع إستراتيجيات معتدلة و دفاعية حيثما تبقي قوي العمل المنظم قوية محليا (شاريف SCHARPF ١٩٩١ ، ١٩٩٧) و هناك عاقبة أخيرة محتومة للعولمة وهي بروز تعددية قبطية أساسية في النظام السياسي العالمي فالسلطة القومية التي كانت مهيمنة حتي الأن ستفقد القدرة في أخر المطاف علي فرض أهدافها

المحددة من الضوابط سواء داخل حدود أرضيها أو خاجها و ستضائل عدد الهيئات (الحكومية أو الأهلية) التي تنعم بسلطات راسخة لصد او تحاشي أي جهة طماحة إلي الهيمنة و علية فأن طيفاً من شتي ابتداء من الوكلات العالمية الطوعية و انتهاء بالشركات العبرة للقوميات ستكتسب سلطة أكبر نسبياً (علي حساب الحكومات القومية) بل وسوف تستطيع أن تطلب و تكتسب الشرعية من الموطنين / المستهلكين عبر الحدود القومية وهكذا فان صلاحيات بسط النواظم المميزة التي تنعم بها الدول القومية سوف تتقلص حتي لو بقي جل مواطني هذه الدول و بخاصة في البلدان المتقدمة ، مترابطين قوميا.وفي عالم مثل هذا لا بد لفاعلية القدرة العسكرية القومية من أن تضعف إذا لن يعود بالوسع استخدامها لتحقيق غايات اقتصادية لان سيطرة الدولة " القومية " في المجال الاقتصادي تكون قد تلاشت إلي حد كبير و سيرتبط استخدام القوة العسكرية عندئذ وعلي نحو متزايد بقضايا غير اقتصادية مثل الانتماء القومي و الدين و هكذا أيضا فأن صلاحيات أنواع متعددة من الهيئات(العامة و الخاصة) القادرة علي إيقاع العقوبات أو استخدام حق النقض(الفيتو) سوف تأخذ بمزاحمة الدول القومية و تشرع بتغيير طبيعة السياسة الدولية و إذا تفترق الاقتصاديات عن الامم سيغدو الاقتصاد العالمي ذا صبغة " صناعية " أكثر و حاربة " أقل مما هو علية اليوم فالحرب ستنحصر علي النحو متزايد في مواضيع محلية أما إذا استعرت مهددة المصالح الاقتصادية الكونية الجبارة فأن الأطراف المتحاربة ستتعرض لعقوبات اقتصادية مدمرة .

خلاصة المحاجة

لقد صرفنا بعض الوقت لعرض الاقتصاد العالمي الكوني و مقارنة هذه الفكرة مع مفهوم اقتصاد ما بين الدول مرد ذلك هو سعينا إلي أن نوضح بدقة التبعيات التي ستترتب علي الزعم القوي القائل إننا إما أن نعيش في اقتصاد معلوم راسخ و إما أن الحقبة الراهنة تنطوي علي ميول عولمة شيدية غير أن مهمة تشخيص الموقف بصورة

قاطعة بالغة الصعوبة و تزداد صعوبة هذه المهمة بسبب عدد من التغيرات المهمة المدفوعة سياسيا التي طالت الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الأولى . ومن أبرز هذه التغيرات انهيار القيادة المسيطرة خلال فترة ما بين الحربين . ثم تدهور دور الهيمنة الأمريكية من مطلع فلاحقا .

أن النظام التجاري العالمي لم يكن مجرد " اقتصاد " مجرد نظام محدد تحكمة قوانينه الخاصة و بهذا المعني فإن اصطلاح " الاقتصاد العالمي " كان علي الدوام مجرد اختصار لما هو في الواقع نتاج تفاعل مركب بين العلائق الاقتصادية و العوامل السياسية ، و هو تفاعل تعمل الصرعات بين القوى العظمي علي بلورته و تغييره . ويبدو ان الاقتصاد العالمي كان علي اشد درجات الانفتاح عندما كان النظام التجاري مكفولا من قوة مهيمنة مستعدة لأسباب تخص مصالحها المنظورة لأن تقبل بتكاليف ضمان هذا النظام و إذا كان أنصار العولمة علي صواب فأن هذا كله آيل إلي الزوال لقد تلت حقبة الهيمنة البراطنية فترة اضطراب و تنافس بين القوي العظمي بعد العام ١٩١٨ . فهل نحن الآن بصدد أن نشهد فترة اضطراب ذات اختلاف طفيف عن فترة ضعف الهيمنة الأمريكية مطلع السبعينيات أم أننا نشهد فترة تشكيل نظام كوني جديد كل الجدة تسود فيه قوانين الاقتصاد . أخيرا علي السلطة السياسية لتستغني عن أي ضمان ؟

أن الجبروت الاقتصادي و العسكري للولايات المتحدة هو الذي مكن العهد الأمريكي من بقاء بعد العام ١٩٤٥ : لقد كان ذلك مسعى سياسيا مقصودا لإعادة فتح الاقتصاد العالمي ، وقد أصاب نجاحا مشهودا إن نظام السوق الليبرالي متعدد الإطراف الذي خلقتة الولايات أتاح نمو التجارة العالمية نموا هائلا ، هذا النمو الذي أسهم في إذكاء رقدة ازدهار مديد غير إن الهيمنة الأمريكية كانت متعددة الأبعاد و لا يبدو ان هذه الهيمنة قد انتهت بالتمام فمن الناحية العسكرية لا تزال الولايات المتحدة مهيمنة بمعني

أن قوتها تضمن آلا تسطع أى دولة أخرى استخدام جبروتها السياسي لتغيير بنية الاقتصاد العالمي و بهذا المعني فإن العهد الأمريكي مستمر و آلا تزال الولايات المتحدة ايضا الضمان الممكن الوحيد لنظام التجارة الحرة العالمي بوجة أى تحرك سياسي دافع لزعته ، وبالتالي فإن انفتاح الأسواق الكونية يتوقف علي السياسة الأمريكية . وتبقي الولايات المتحدة كذلك أكبر اقتصاد قوي منفرد .

ومحرك للطلب العالمي و برغم ان السياسة النقدية الأمريكية غير قادرة علي التصرف بأسلوب مهيمن من طرف و احد فإن الدولار يبقي وسيط التجارة العالمية و هكذا فإن الولايات المتحدة لا تزال تنعم بما هو أكثر من بقايا عناصر الهيمنة كما أنها لا تواجه أى منافسين سياسيين بارزين فلا الاتحاد الأوربي و لا اليابان بقادر أو راغب في أن يأخذ دورها العالمي .

أن الظرف المباشر لضعف الهيمنة الأمريكية أدي إلي نشوء أوضاع قد يلوح أن بوسع اقتصاد كوني أن يبرز في ظلها .لقد أدت أزمة مطلع السبعينيات إلي نظام نقدي يعتمد تعويم أسعار صرف العملات كليا . و أفضت هذه التطورات مقرونة بالنظريات السائرة علي الموضة إلي سياسات نبذ الضوابط المفروضة علي التبادل العملات و إشاعة الليبيرية في أسواق المال العالمية .و أخذ نظام التعويم أسعار الصرف يبدى " انفلاتا " منحرفا و جاء ارتفاع أسعار نفط الأوبك (هو نتاج تحرك سياسي قومي منسق من جانب مصدري النفط) ليزيد من تقلبات الاقتصاد العالمي بتوليد أزمات تضخم في الدول المتقدمة و زيادات هائلة في السيولة النقدية لدى دول الأوبك . وازدياد هائل في اقتراض العالم الثالث (مما أدي بالتالي إلي اندلاع أزمة ديون وركود . وبخاصة في أمريكة اللاتينية).

ولدت هذه التغيرات ركوداً عاما في العالم المتقدم وزيادة واسعة في المديونية الحكومية و تحولت الولايات إلي مستورد ضخم لرأس المال من أجل تمويل عجزها التجاري مع اليابان بالأساس .

خلاصة القول هنا إن هذه التغيرات كانت ظرفية علي الرغم من عظم تأثيرها و سعه نطاقها و أنها كانت مدفوعة سياسيا في جانب منها علي الأقل . غير أن فترة التقلبات و الإضرابات الشديدة لم تدم طويلا فقد أستعيض عن نظام التعويم النقدي الكامل لأسعار الصرف بنظام ضوابط جزئية من خلال إنشاء " النظام النقدي الأوربي " (EMS) العام ١٩٧٩ . وإبرام اتفاقية بالزا و اللوفر بين الدول الصناعية المتقدمة المعروفة ب " السبع الكبار " (C7) خلال الثمانينات . وهكذا لم يقم أحد با ستعادة النظام القديم متعدد الإطراف الذي كان جاريا بعد العام ١٩٤٥ و لكن لم يمنع الوقوع في حمأة قوي السوق الفالتة منجهة . ولم يمنع التنافس السلبي بين الكتل التجارية الكبرى الناشئة من جهة أخري ولقد ساعدت الجوالة الأخيرة لمنظمة الجات (الاتفاقية العامة حول التعرفة و التجارة GATT) الأغواى علي إبقاء النظام التجاري العالمي مفتوحا.

و أيضا قابلا علي الأقل للخضوع إلي قواعد محسوبة في آن وذلك علي الرغم مما اكتنف اللقاء من نزاعات و تضارب في المصالح إزاء المنتجات الزراعية و الخدمات المالية و حقوق الملكية الفكرية . وهكذا لا يبدو ان ذروة التغير في النظام العالمي لما بعد ١٩٤٥ قد أنتجت نظاما بال رأس مسيطر قائما علي أسواق ما فوق قومية بلا أي ضوابط .

أما النقلة الكبرى التالية بأتجاة مثل هذا النظام و نعني بها دفعة الليبيرية الاقتصادية في مطلع عقد التسعينيات فقد فشلت هي الأخرى في أن تفضي إلي مثل هذا المال إن الأزمة المالية التي بدأت في أسيا العام ١٩٩٧ قد أسفرت عن تدخل كبير .

و إن جاء متأخر وغير مثمر أحيانا من جانب الوكالات العالمية و الولايات المتحدة أدي إلي طور جديد من التعبئة الوقائية لمبالغ طائلة دراء لا نتقال العدوى كما هو الأمر في حالة البرازيل . ونشأت بالمثل دعوات قوية لإعادة فرض الضوابط علي أسواق المال كما تنامي الأرتباطفي قيمة التدفقات المالية قصيرة الأجل إن إيقاف " اتفاقية الاستثمار متعدد الأطراف " المقترحة التي كان من شأنها ان تشيع الليبرالية في النظم القومية لضبط الاستثمار . هو مؤشر جلي علي أن مشروع إنشاء اقتصاد عالمي يعتمد علي القوى السوق وحدها قد علق علي الأقل ، أن لم يكن قد تراجع بالكامل .

سنقوم بمعاينة تاريخ الاقتصاد العالمي في الفصل القادم أما الان فأننا نقتصر علي هذه القضايا كي نثبت الطابع الطارئ المحصن للعديد من الأحداث التي فسرت علي أنها تحول بنيوي فقي الاقتصاد العالمي ذلك أن أكثر من هذه الميول انقلبت علي أعقابها أو انقطعت في مجرى تطور الاقتصاد العالمي . و هذا يؤكد جوهر ما قلناه إذن من وجوب الاحتراس بالمعني الواسع من إسباغ مغزى بنيوي علي ما قد يكون مجرد تغيرات ظرفية موقتة برغم أن بعضها عاصف .

أن المفهوم المتشدد عن الاقتصاد الكوني الذي عرضناه أنفا يقوم مقام نموذج مثالي نستطيع أن نقارنه بالميول الفعلية الجارية في الاقتصاد .

العالمي لقد قارنا هذا الاقتصاد الكوني بمفهوم الاقتصاد ما بين الأمم . في إطار التحليل سابق الذكر ابتغاء أن نميز سماته الخاصة و الجديدة .أن إبراز التضاد بين هذين النموذجين توخيا لوضع المفاهيم ، إنما يخفي احتمال اختلاط الاثنين في الواقع الفعلي اختلاط متسما بالفوضى الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان تحديد الميول الأساسية اعتماد علي القرائن المتاحة . إن هذين النموذجين من الاقتصاد لا يلغيان وجود بعضاهما البعض بصورة لازمة . فالاقتصاد الكوني بالأحرى يمكن فظل شروط معينة أن يحوي الاقتصاد ما بين الدول و يلحقه فيه و ان الاقتصاد الكوني يمكن أن يعيد

تفصيل الكثير من سمات اقتصاد ما بين الدول محولا أيها في مجرى ترسيخة لها و إذا ما حصلت هذه الظاهرة فسنكون إزاء مزيج من سمات هذين النموذجين من الاقتصاد القائمين في الظرف الراهن . أن قضية تحديد ما يحصل الآن أنما هي تشخيص الميول الطاغية . فإما نمو العولمة و أما استمرار الأنماط القائمة لاقتصاد ما بين الدول .

و في رأينا أن عملية التهجين ليست جارية . غير أن من العجرفة بمكان ألا نثير هذا الاحتمال و ندرسة إن رأينا يتموحر علي القرينة التي نعرضها لا حقا (الفصل الثالث) حول ضعف تطور الشركات العابرة للقوميات و استمرار بروز الشركات متعددة القومية . إضافة إلي استمرار هيمنة البلدان المتقدمة في كل من التجارة و الاستثمار الأجنبي المباشر . و ان هذا الدليل يتسق مع فكرة استمرار اقتصاد ما بين الدول ، ولا يتفق مع وجود نظام هجين يتعولم بسرعة علاوة علي ذا ، ينبغي أن نتذكر أن اقتصاد ما بين الدول هو اقتصاد تتوجه فية الصناعات و مراكز الخدمات المالية و التجارية الكبرى ذات القاعدة القومية ، نحو الخارج توجيها قويا مركزة علي الأداء التجاري العالمي ، وعلية فان ما يشكل النقيض للاقتصاد الكوني لا يتمثل في اقتصاد قومي منغلق علي نفسه فالنقيض هو سوق عالمي مفتوح علي المتاجرة بين الأمم و يخضع بهذه الدرجة أو تلك إلي ضوابط السياسات العامة للدول القومية و الوكلات فوق القومية أن مثل هذا الاقتصاد قائم بهذه الصورة أو تلك منذ سبعينيات القرن التاسع عشر و هو يواصل البروز ، برغم النكسات الكبرى التي حاقت به و أخطرها أزمة الثلاثينيات زبدة القول إنه ينبغي آلا نخلط بين هذا الاقتصاد و الاقتصاد الكوني ...

العولمة و تاريخ الاقتصاد العالمي :

هناك اعتقد سائد بأن " عولمة " النشاط الاقتصادي و ما تثيره من قضايا التحكم أمران لم يبرزا إلا بعد الحرب العالمية الثانية و بوجه أخص خلال عقد الستينيات فقد شهدت فترة ما بعد ١٩٦٠ نشوء الشركات متعددة القومية من جهة و النمو السريع للتجارة العالمية من جهة أخرى ثم تلاها بعد ذلك . مع انهيار النظام أسعار الصرف شبه الثابتة لنظام بريتون وودز خلال الفترة ١٩٧١-١٩٧٣ توسيع جاد في استثمار الأسهم و الإقراض المصرفي على الصعيد العالمي إثر تدويل أسواق رأس المال و خصوصا أسواق النقد مما زاد في تعقيد العلائق الاقتصادية العالمية مدشنا ما يحسب أنه عولمة أصلية لاقتصاد عالمي متكامل ذى اعتماد متبادل و سوف ندرس في هذا الفصل التاريخ الشائع متعقبين أثر الفترات الرئيسية لتدويل النشاط الاقتصادي التي سنبين تطورها بأسلوب دوري غير متسق و أن لب القضية المطروحة في تقيمنا هذا هو التغير الاستقلال الذاتي لاقتصاديات القومية في ممارسة نشاطها الاقتصادي .

الشركات متعددة القومية و الشركات عابرة القوميات و التجارة العالمية:

أن تاريخ تدويل مشاريع الأعمال جدا و لا يقتصر بأي حال علي الفترة المبدئية من عقد الستينيات وحدها . فالنشاطات التجارية مثلا ترجع إلي أقدم الحضارات و لكن القرون الوسطى في أوربا هي التي تسجل ابتكار عمليات تجارية عبر الحدود تنفذها مؤسسات يهينه شركات خاصة (برغم أنها تحظي بدعم و مساندة قوانين من الدول) فخلال القرن الرابع عشر مثلا قامت " العصبة الهانزية " بتنظيم التجار الأمان في ممارسة أعمال التجارة في أوربا الغربية و المشرق التي زجتهم في الإنتاج الزراعي و صهر الحديد و الصناعة التحويلية عموما وفي هذا الوقت نفسه

تقريبا نظم " التجار المغامرون "بيع الأصواف و الأقمشة التي تنتج في المملكة المتحدة إلي " البلدان الواطئة " وسوها علاوة علي ذلك احتلت بيوتا التجارة و الصيرفه الإيطالية موقعا أساسيا في التداول العام لنشاط الأعمال التجارية خلال الطور المبكر من عصر النهضة . وقد قدر عدد شركات المصارف الإيطالية نهاية القرن الرابع عشر بنحو ١٥٠ شركة تعمل أصلا علي أساس متعدد القومية (داننج Dunning ١٩٩٣) و اتسعت رعاية الدولة خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر مع تأسيس الشركات التجارية الاستعمارية الكبرى مثل : شركتي الهند الشرقية البريطانية الهولندية ، و شركة موسكوفي ، وشركة أفريقيا الملكية و شركة هندسنز باي . ارتادت هذه الشركات عمليات تجارة الجملة في نطاق ما سيصبح مناطق مستعمرات بارزة ،غير أن تطور الصناعة العالمية إثر رسوخ الثورة الصناعية هو الذي يمثل السلف الأقرب للشركات متعددة القومية في يومنا هذا و بتجلي هنا بوضوح البروز المبكر للشركات البريطانية بوصفها منتجا متعدد القومية في البدء شكلت أمريكا الشمالية و أمريكا الجنوبية أفضل فرص الاستثمار .

ولكن سرعان ما اعقبتها أفريقيا و استراليا و اسيا ، و هناك بعض خلاف حول ما إذا كان ينبغي اعتبار " الاستثمارات في المستعمرات " السلف الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر ، لكن الأنتاج في الخارج لأجل السوق المحلي بدأ بهذه الصورة . و أتاحت التطورات التكنيكية و التنظيمية بعد سبعينيات القرن التاسع عشر إنتاج أنواع عدة من المنتجات المتماثلة محليا و خارجيا . في أطار الشركة الواحدة نفسها .في حين أن استكشاف وتطوير المعادن وغيرها من منتجات المواد الخام اجتذبا مقادير كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر(دانج ١٩٩٣) هناك مشكلة تتصل بمثل هذا التصنيف الذي يسقط الحاضر علي الماضي وهي أن مفاهيم الحديثة عن الاستثمار " المباشر " (الذي ينطوي علي فكرة وجود نوع من سيطرة إدارية من الخارج) من

جهة و استثمار " حقيبة أسهم مالية " (الذي ينطوي علي شراء أسهم صادرة عن مؤسسات أجنبية ابتغاء الحصول علي عوائد من دون اقتران ذلك بمشاركة في السيطرة أو الإدارة) من جهة أخرى هذه المفاهيم لم توضع إلا في مطلع عقد الستينيات بموازاة إدخال مصطلح الشركات متعددة القومية نفسه . وكانت وزارة التجارة الأمريكية قد بدأت بإيراد ذكر الاستثمار الأجنبي الموجه للخارج ابتداء من العام ١٩٢٩ ،و لكن هذا مجرد استثناء .

وبرغم هذا الافتقار إلي معطيات مصنفة فان هناك اتفاقا عاما علي أن الشركات الصناعية متعددة القومية ظهرت في الاقتصاد العالمي بعد منتصف القرن التاسع عشر و أنها رسخت جميعا بحلول الحرب العالمية الاولي . وقد نما نشاط الأعمال التجارية العالمية نموا كبيرا خلال عقد العشرينيات إثر نضوج الشركات القومية المتكاملة و المتنوعة بحق ،ولكن هذا النمو سرعان ما تباطأ خلال عقد الثلاثينيات الذي أبتلي بالكساد و عقد الأربعينيات الذي مزقته الحرب ليعود إلي التوسع المتقلب بعد العام ١٩٥٠ هناك مقاربتان للقياس الكمي لنمو الأعمال التجارية العالمية علي امتداد الزمن تنطوي المقارنة الاولي علي معاينة أي إحصائيات متوافرة عن الاستثمار العالمي و توليد معطيات إضافية ثم إعادة هذه ٣٧ المعطيات علي أساس الحديث أمنا المقاربة الثانية فتركز علي مؤسسات الأعمال التجارية نفسها متعقبة أثار تاريخ الشركات وتدويل نشاطها بما في ذلك تعداد الشركات متعددة القومية وفروعها علي مر الزمن جونز JONES ١٩٩٤ .

الجدول (١-١)

تقدير إجمالي أرصدة الاستثمار الخارجي المباشر و قيم التجارة

عند اندلاع الحرب العالمية الأولى (بقيمة ملايين الدولارات الجارية)

البلد	الاستثمار الخارجي المباشر في العام ١٩١٤ (حسب بلد المنشأ)	الصادرات المصنعة في العام ١٩١٣
المملكة المتحدة	٨,١٧٢	١,٩٢٨
الولايات المتحدة	٢,٦٥٢	٨٩٦
ألمانيا	٢,٦٠٠	١,٨٢٤
فرنسا	١,٧٥٠	٨١٣
هولندا	٩٢٥	غير متوافرة
الإجمالي العالمي	غير متوافرة	٧,٢٢٧

أن التقديرات عن الاستثمارات الخارجية المباشرة التي قامت بها البلدان البارزة في العام ١٩١٤ و قيمة التجارة في العام ١٩١٣ مبنية في الجدول أعلاه (١ - ١) أما من الناحية القيمة المقدرة لصادرات السلع المصنعة . المذكورة في العمود الثاني من الجدول فأن المملكة المتحدة و ألمانيا كانتا في طليعة المصدرين الصناعيين عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى و تضاهيان ضعف أهمية الولايات المتحدة و

فرنسا . وكانت قيم الصادرات السنوية أقل من أرصدة الاستثمار الخارجي المباشر و المتراكمة و وقتذاك .

أن التحليل الشركات و تاريخها يبين أيضا الطابع المتطور للإنتاج العالمي قبل الحرب العالمية الأولي أما البلد الرائد في هذا المضمار فهو المملكة المتحدة غير أن هناك أيضا مدي مذهلا من الإنتاج متعدد القومية الذي نظمتة اقتصاديات متقدمة أخري أصغر حجما و يكشف التحليل الذي يعتمد نشاط الشركات أساسا له عن أن قسطا كبيرا منذ الاستثمارات الخارجية المباشرة المبكرة كان متواضعا من حيث المقدار برغم أنه كان واسع النطاق و كان يأتي في الغالب من شركات أجنبية صغيرة (جونز JONES ١٩٩٤)

التجارة و التكامل العالمي :

هناك إحصائية أفضل لاستقصاء الميول في التجارة العالمية ومن يمتد تاريخ هذا الجزء من النشاط الاقتصادي العالمي إلي أمد بعيد لكن الأدلة الإحصائية الجيدة لا تتوافر إلا ابتداء من العام ١٨٣٠ فصاعدا (ماديسون MADDISON ١٩٦٢ و ١٩٨٧لويس LEWIS ١٩٨١) أما الفترة المهمة من وجهة نظرنا فتتصل بالتطورات في هذا القرن . خصوصا منذ الحرب العالمية الأولي . و يتجلى هنا النموذج مماثل للاستثمار الخارجي المباشر برغم ان سمات هذا النموذج أشد و وضوحا . كان مقدار التجارة الخارجية العالمية يتزايد بنسبة ٣,٤ % سنويا . خلال الفترة من ١٨٧٠ حتى العام ١٩١٣ . أما بعد العام ١٩١٣ فقد أخذت التجارة تتأثر سلبيا بنمو التعريفات الجمركية . التقيدات الكمية ضوابط تبادل العملات ثم الحرب حتى باتت تتوسع بأقل من ١ % سنويا بشكل وسطي خلال الفترة من ١٩١٣ حتى ١٩٥٠ و أما بعد العام ١٩٥٠ فقد انطلقت التجارة العالمية حقا لتنمو

سنويا ٩ % سنويا حتى عام ١٩٧٣ و هبط معدل النمو العامخ ١٩٧٣ و منتصف الثمانينات إلي مستويات أقرب إلي مكان سائدا أواخر القرن التاسع عشر حيث لم تذد نسبة التجارة علي ٣,٦ %

الجدول (٣ -٣)

حجم الصادرات بين ١٩١٣ - ١٩٨٤

(سنة ١٩١٣= ١٠٠)

النسبة	فرنسا	المنيا	اليابان	هولندا	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية
١٩١٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٢٩	١٤٧	٩١,٨	٢٥٧,٩	١٧١,٢	٨١,٣	١٥٨,٢
١٩٣٨	٩١	٥٧	٥٨٨,٣	١٤٠	٥٧,٣	١٢٥,٧
١٩٥٠	١٤٩,٢	٣٤,٨	٢١٠,١	١٧١,٢	١٠٠	٢٢٤,٦
١٦٠	٢٩٨,٤	١٥٤,٧	٩٢٤,٤	٤٤٥,١	١٢٠	٣٨٧,٩
١٩٧٣	٩٢٢,٤	٥١٤,٣	٥,٦٧٢,٧	١,٦٣٢,١	٢٤١,٩	٩١٢,٥
١٩٨٤	١,٤٥٩,٥	٧٧٤	١٤,٤٢٥,٢	٢,٣٨٦,٧	٣٤٩,١	١,١٦١,٥

أن تجربة ستة اقتصاديات رئيسية في تطوير حجم الصادرات بين ١٩١٣ ، ١٩٨٤ مبنية في الجدول (٢ - ٢) أعلاه الذي يشير إلي الفوارق في معدلات نمو حجم الصادرات و تقلباتها . ومن الواضح أن عقد الثلاثينيات شهد هبوطا في حجم التجارة العالمية . وقد تحملت المنيا و المملكة المتحدة الوطأة العظمي لهذا الهبوط أولا ثم تلتها فرنسا لتعقبها بدرجة أقل الولايات المتحدة الأمريكية و هولندا . أما معاناة اليابان فكانت نتيجة الحرب العاملية الثانية .

أن العلاقة بين نمو الإنتاج و نمو التجارة عنصر مركزي بالنسبة لتحليل الاقتصاد العالمي . ونعتزم هنا استقصاء الروابط النظرية بين هذين الجانبين (كيتسون و ميتشي Kinston & Michie ١٩٩٥) غير إن نمو التجارة خلال الأعوام من ١٨٥٣ إلي ١٨٧٢ كان في الأصل أسرع من نمو الإنتاج العالمي في حين أن نمو التجارة من الأعوام ١٨٧٢إلي ١٩١١ كان موازيا تقريبا لمعدل نمو الإنتاج أما الفترة بين الأعوام ١٩١٣و ١٩٥٠ فقد شهدت تدهور مريعا من كل معدل نمو التجارة (٠.٥ % سنويا) و معدل نمو الإنتاج (١.٩ % سنويا) و لم يبدأ التوسع المتسق للتجارة نسبة إلي الإنتاج إلا ابتدأ من عام ١٩٥٠ و بقي ذلك خلال فترة الهبوط الدوري بعد العام ١٩٧٣ .

الهجرة و سوق العمل العالمي

في إطار تاريخ الاقتصاد العالمي ثمه منطقة ثالثة واسعة للتحليل تتعلق باهجرة وعواقبها علي التكامل سوق العمل الكوني . هناك اتفاق عام علي أن الهجرة تغدو (أو أنها غدت) ظاهرة كونية غير ان اصطلاح " كوني " يعني عند هؤلاء الكتاب . ان عدد البلدان المتأثرة بالهجرة قد ازداد منذ منتصف السبعينيات حتى الآن . وان

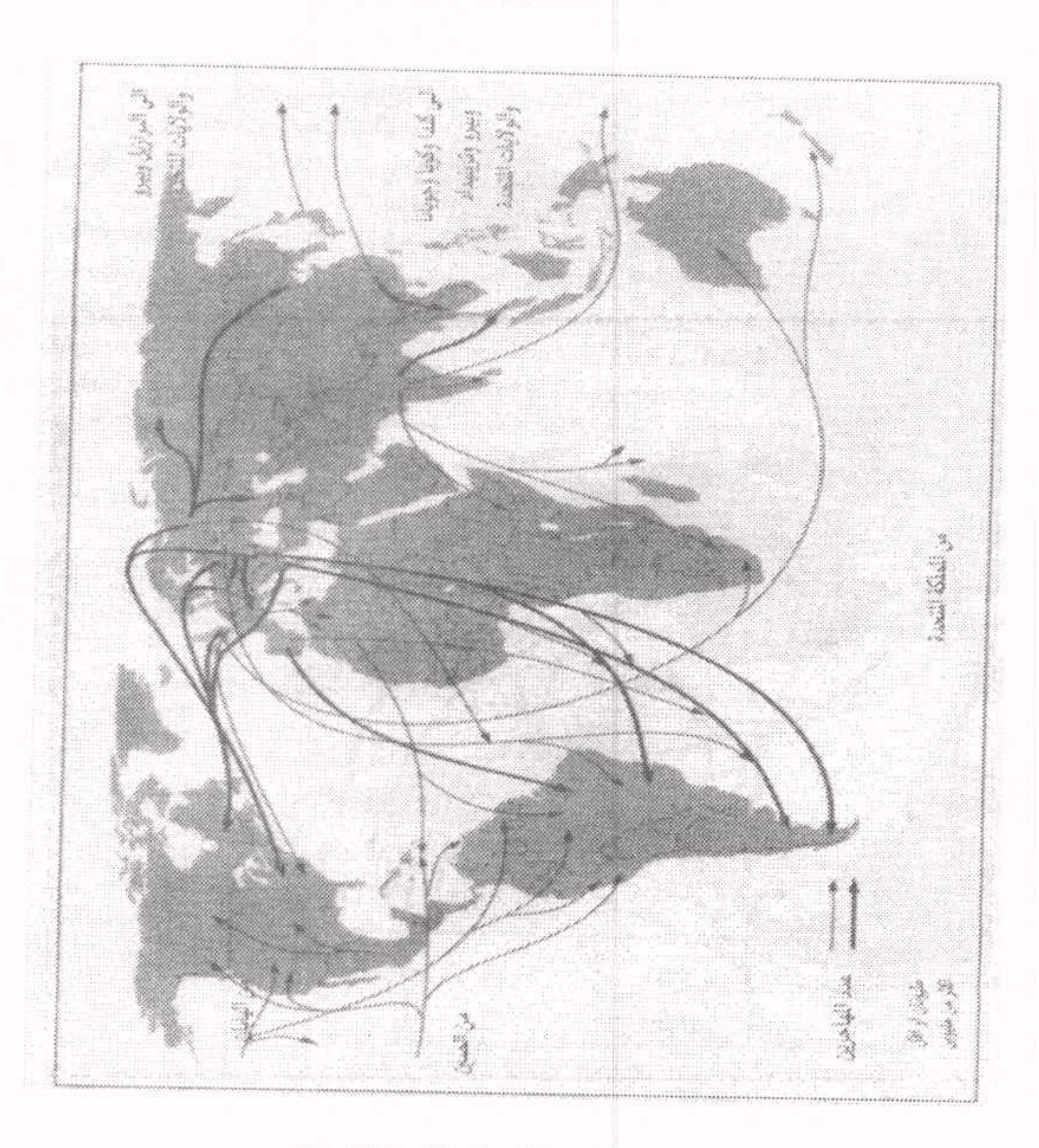
مناطق تدفق المهاجرين قد ازدادت تنوعا وأن المهاجرين يشكلون من الفئات الاجتماعية الاقتصادية أوسع منذ قبل و علية فإن العولمة عند هؤلاء الكتاب تؤلف تغيرا كميا في سعة الهجرة و نطاقها لاسمة جديدة من سمات نظام اجتماعي اقتصادي مختلف بالقوة .

هناك عدة انواع مختلفة من الهجرة . ومن الجلي ان تجارة العبيد المبكرة كانت نوعا من الهجرة " القيسرية " (لقدر العبيد الذين جئ بهم من أفريقا إلي أمريكا بنحو ١٥ مليون قبل العام ١٨٥٠ : كاسلز و ميللز لأغراض هذه الدراسة سنركز علي الهجرة " القسرية " إن الفترة التي تشملها الدراسة تمتد من الهجرة " الجماعية " بعد العام ١٨١٥ (من اوربا بالدرجة الرئيسية) غلي بدء ظهور ما يسمي بـ " العمال الضيوف " guest worker واتساعها علي اختلاف أنواعها بعد الحرب العالمية الثانية .

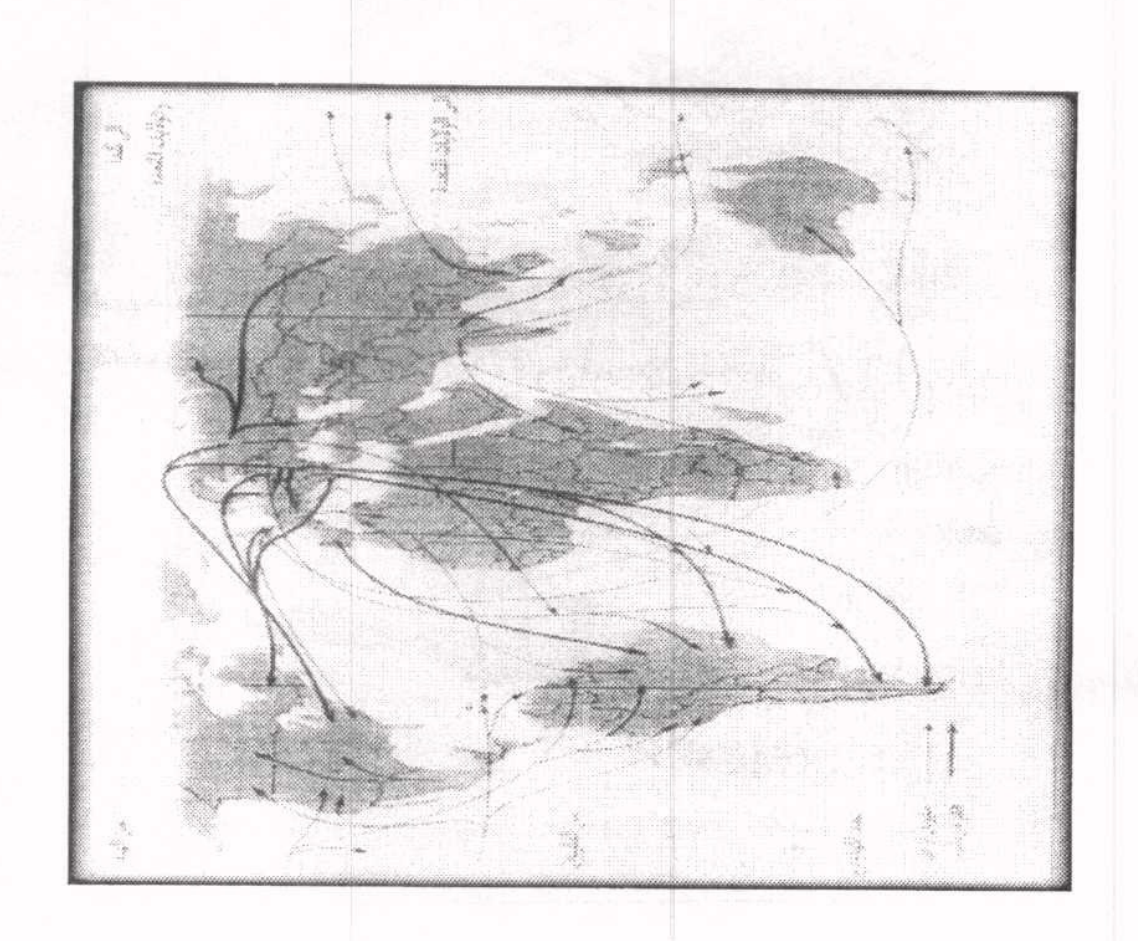
ان من الصعب أن نحدد بدقة عدد المهاجرين منذ العام ١٨١٥ و علية ينبغي معاملة كل الأرقام التالية بقدر من الاحتراس يفيد كاسلز و ميللر ١٩٩٣ أن عدد المهاجرين قد يناهز ١٠٠ مليون من سائر الانواع العام ١٩٩٢ (بما في ذلك نحو ٢٠ مليون نازح لجوء و ٣٠ مليون عامل مغترب) ويشير هذان المؤلفان إلي ان هذا الرقم لا يمثل علي أي حال سوى ١,٧ % من سكان العالم وهكذا فإن الغالبية العظمي من سكان العالم تمكث في مواطنها الأصلي إن أعظم الحقب المسجلة من حيث حجم الهجرة الجماعية الطواعيةيتمثل في القرن امتد منذ العام ١٨١٥ أنظر شكل (١ –١) فلقد قام نحو ٦٠ مليون إنسان بمغادره أوربا قاصدين الأمريكتين و الأوقيانوس . وجنوب افريقيا و شرقها وهناك نحو ١٠ ملايين إنسان هاجروا طوعا من روسيا إلي أسيا الوسطي وسيبيريا و توجه مليون إنسان من أوربا الجنوبية إلي

شمال أفريقيا و غادر نحو ١٢ مليون صيني و ٦ ملايين ياباني وطنهم مهاجريين إلي شرق وجنوب أسيا وترك مليون و نصف المليون هندي وطنهم شرق أسيا وجنوبها و جنوب أفريقيا وغيرها (سيجال Segal ١٩٩٣ و ربما كان تقدير الإحصائيات هذا عن الهجرة من الهند مفرط في تقليل حجم الظاهرة) .

وتناقصت الهجرة في العالم خلال فترة ما بين الحربين العالميتين تناقصا حادا ويرجع ذلك إلي حد كبير إلي تدهور الأوضاع الاقتصادية خلال الشطر الأكبر من فترة ما بين الحربين ، غير انة يرجع أيضا إلي تطبيق سياسات الحد من الهجرة التي جرى التحريض عليها في أكثير من البلدان المضيفة تقليديا وخصوصا الولايات المتحدة ثم بدأت الهجرة العالمية بالارتفاع السريع ثانية في الفترة ما بعد ١٩٤٥ خصوصا بين أوربا و الولايات المتحدة (ليفي -باتشي ١٩٩٣) غير هذه الفترة كانت فتره نمو نسبي للهجرة من البلدان النامية إلي البلدان المتطورة الشكل (١ -٢) وبدء ظاهرة " العمال الضيوف " ونزعت الميول العالمية خلال عقدي السبعينيات و الثمانينيات ألي تفصيل ضبط حركة انتقالات العمال المؤقتين علي أساس الأستضافه " علي أن يقتصر الإذن بالدخول علي المهاجرين ذوى المهارة العالية أو من لدية مقيمة أصلا في البلدان المقصود.

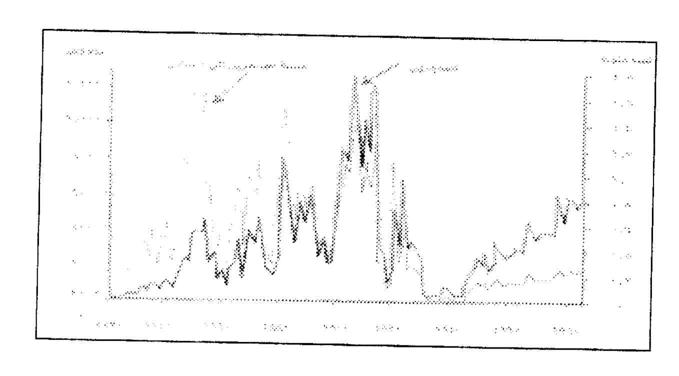


الشكل (١-٣) الهجرات الطوعية الكونية



الشكل (٣ - ٣) الهجرات التطوعية الكونية

هناك اتفاق عام علي ان الولايات المتحدة كانت و لاتزال بلد الهجرة الكبير ويلخص الشكل (١ – ٣) بجلاء تاريخ الهجرة إلي الولايات المتحدة الذي يعكس أيضا الميول في تاريخ الهجرة في العالم أجمع كما عرضناها سابقا أن نمو المطرد للهجرة إلي الولايات المتحدة في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أمر واضح تماما من الرسم البياني . وقد بلغت النسبة التراكمية للماهجرين في الولايات المتحدة نحو ٨,٧ % في العام ١٩٩٥ (باباديمنتريو PAPADEMENTRIOU ١٩٩٧-١٩٩٨) أما بالنسبة إلي عقد الثمانينات فان التقديرات تشير إلي أن التدفق العالمي للمهاجرين بين ٢٥ – ٣٠ مليون سنويا (سيجال SEGAL ١١٩٣) كان ٤ ملايين من هؤلاء نازحين إلا ان نسبة كبيرة من الباقين تألفت من عمال جد مهاجرين بصورة مؤقتة (أي عمال ينون العودة إلي وطنهم) و ان النموذج الهجرة العائلية الجماعية يكرر نفسة هنا علي غرار ما حصل في الفترة السابقة المنهية عند الحرب العالمية الأولي شكل (٣- ٢) الهجرة القانونية إلي الولايات المتحدة ١٨٢٠-١٩٨٦



رسم شكل (٣-٣)

الانفتاح النسبي و الاعتماد المتبادل في النظام العالمي :

إن ما تقدم من تحليل يطرح علينا مسألة أساسية وهي : إن التكامل النظام العالمي قد تغير تغيرا جوهريا منذ الحرب العالمية الثانية . ومن الواضح أن هناك نشاطا اقتصاديا عالميا ملحوظا من الخمسينيات القرن التاسع عشر . ولكن هل يمكن لنا أن نقارن بين مختلف الفترات من ناحية درجة الانفتاح و التكامل ؟

من سبل ذلك أن نقارن معدلات التناسب بين التجارة و إجمالي الناتج المحلي ويقدم لنا الجدول (١ – ٣) المعطيات اللازمة عن معدلات التناسب هذه في طائفة من البلدان وعدا الفوارق الكبيرة في انفتاح مختلف الاقتصاديات علي التجارة مما تبينة هذه الأرقام . فإن السمه الطاغية تتمثل في أن معدلات تناسب التجارة إلي أجمالي الناتج المحلي كانت في العام ١٩١٣ أعلي بشكل ثابت مما باتت علية في العام ١٩٧٣ (مع استثناء واحد طفيف هو ألمانيا ، حيث كانت المعدلات في الحالتين متقاربة إلي حد التساوي) . ونجد أن اليابان وهلندا و المملكة المتحدة كانت حتي نهاية العام ١٩٩٥ أقل انفتاحا مما كانت علية العام ١٩١٣ بينما كانت فرنسا و المانيا أكثر انفتاحا بقليل أما الولايات المتحدة في البلد الوحيد الذي كان أكثر انفتاحا بكثير مما كان علية العام ١٩١٣ لقد برزت اعتراضات عدة علي هذه الأرقام وسنتناول الخلاف حول ذلك في ملحق هذا الفصل .

جدول (١ – ٣)

معدل نسبة تجارة السلع إلي إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية

(مجموع الصادرات و الواردات) للأعوام ١٩٩٥، ١٩٧٣، ١٩٥٠، ١٩١٣

البلد	١٩١٣	١٩٥٠	١٩٧٣	١٩٩٥
فرنسا	٣٥,٤	٢١,٢	٢٩	٣٦,٦
ألمانيا	٣٥,١	٢٠,١	٣٥,٢	٣٨,٧
اليابان	٣١,٤	١٦,٩	١٨,٣	١٤,١
هولندا	١٠٣,٦	٧٠,٢	٨٠,١	٨٣,٤
المملكة المتحدة	٤٤,٧	٣٦	٣٩,٣	٤٢,٦ (٠)
الولايات المتحدة الأمريكية	١١,٢	٧	١٠,٥	١٩

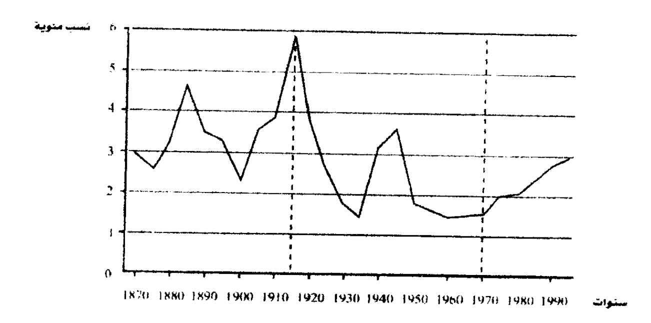
(*) الرقم للعام ١٩٧٣-

المصدر : الأرقام التي تغطي الفترة من ١٩١٣ حتي ١٩٧٣ مستقاة من ماديسون ١٩٧٨ –

الجدول ٣٣ – A ص ٦٩٥

أما الأرقام سنة ١٩٩٥ فما خوذة عن الحسابات القومية لدول OECD

وكما سنرى فأن الاكتفاء بالتركيز علي الفترة التي تلت الحرب العالمية يكشف عن نمو مطرد في انفتاح التجارة . مع الدخول المدوي لاقتصاديات شرق أسيا في النظام التجاري العالمي و لكننا لوعدنا إلي الميول ذات الأمد الأطول فإن القرائن تشير إلي أن فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى أعظم انفتاحا أمام تدفقات رأس المال ، بالمقارنة مع السنوات الأخيرة . وحين قام جرا سمان Grassman (١٩٨٠) بقياس درجة " الانفتاح المالي " من ناحية معدل تناسب ميزان الحساب الجاري إلي أجمالي الناتج المحلي . لم يجد أي زيادة في الانفتاح بين الأعوام ١٨٧٥ و ١٩٧٥ في الواقع إن هناك انخفاضا في حركة انتقالات الرأسمال بالنسبة للبلدان الأساسية الستة التي اختارها (بريطانيا ، إطاليا ، السويد ، النرويج ، الدنمارك ، و الولايات المتحدة) ويصح هذا علي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .برغم أن منتصف عقد السبعينيات يتضمن مؤشرا معينا علي تزايد ميل الانفتاح المالي . وحين نقيس الأشياء بطريقة مغايرة بعض الشيء فإن الأرقام المبينة في الشكل (١-٤) تؤكد التشخيص العام القائل بتناقص درجة الانفتاح بين الدول السبع الكبار نزولا عن ذروة هذه الدرجة في العام ١٩١٣ بموازاة حصول زيادة مطردة بعد العام ١٩٧٠ .



شكل ٤ -٣

تدفقات رأس المال عالميا بين أقتصادات بلدان السبع الكبار للفترة ١٨٧٠-١٩٩٥ (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) علاوة علي ذلك يفيد لويس **Lewis** أن تصدير رأس المال أرتفع ارتفاعا كبيرا خلال الثلاثين عاما التي سبقت الحرب العالمية الأولي . برغم أن هذه التصديرات كانت عرضة لتقلبات كبيرة . ولكننا حين نقارن ذلك بالسنوات ١٩٥٣-١٩٧٣ فأننا نجد أن مقدار تصدير رأس المال بات أقل في هذه الفترة الأخيرة (لويس ١٩٨١) اخيرا يلخص تيرنر **Turner** (١٩٩١) بعد مقارنة مستفيضة بين فترة معيار الذهب قبل العام ١٩١٤ وفترة عقد الثمانينيات إلي ان التفاوتات في الحساب الجاري وتدفقات راس المال مقاسة بالنسبة إلي إجمالي الناتج المحلي . كانت قبل العام ١٩١٤ أكبر مما هي علية في عقد الثمانينيات.

وهكذا فإن استخدام الأرقام الإجمالية لمعدلات التجارة وتدفقات رأس المال نسبة إلي الإنتاج يؤكد أن درجة " الانفتاح " خلال فترة معيار الذهب كانت أعظم حتى من عقد التسعينيات غير أن هذه الأرقام الإجمالية يمكن أن تختفي أهمية الفوارق بين

الفترتين . وكما نشير في ملحق هذا الفصل فأن مكونات الإنتاج قد تكون حاسمة عنده الحكم علي المدى الفعلي للاعتماد المتبادل . أما بالنسبة إلي التدفقات المالية فينبغي أن نقر بالتغير الحاصل في طابعها و بأهمية النظم المالية التي جرت هذه التدفقات في ظلها . ففي ذروة فترة اعتماد معيار الذهب سيطر الرأسمال طويل الأمد علي التدفقات العالمية أما في الفترة الأخيرة فقد طرأ تحول إلي الرأسمالي قصير الأمد .زد علي هذا اتساع نطاق البان التي اندرجت تحت مظلة حركة الرأسمال العالمي .

سنبحث هذه القضية بحثا منفصلا لاحقا . أما في هذه المرحلة فتجدر بنا الإشارة إلي طبيعة معيار الذهب بوصفة ثابتا لأسعار صرف العملات من حيث الجوهر في حين أن أسعار العملات معومة بالمقابل خلال عقدي الثمانينيات ان التدفقات رأس المال قصير الأمد تتميز في ظل نظام سعر الصرف الثابت بمعدلات فائدة مرنة . تؤدي فيها التغيرات الطفيفة في معدلات الفائدة إلي نقلات كبيرة لرأس المال (برغم أن ذلك يعني أيضا أن حساسية تدفق رأس المال إزار معدلات الفائدة يمكن أن تحد من تغاير معدل الفائدة علي المدي القصير بالمثل) . وهكذا يمكن تعليل بعض تدفقات رأس المال بوجود فوارق ملحوظة في نمط تغير معدل الفائدة بين الفترتين قيد المقارنة برغم أن النظام بريتون وودز الذي قام بعد الحرب العامية الثانية لم يتميز بتغيرات في معدل الفائدة أكبر من التغيرات هذا المعدل في فترة معيار الذهب (تورنر Turner ١٩٩١) .

ويمكن لنا ان ترك موضوع التجارة و تدفقات رأس المال للحظة كي نلقي نظرة علي التبعات التي تنطوي عليها ميول الهجرة العالمية ابتداء لا بد لنا من أن نشدد علي هذه التبعات متضمنة في الاعتبارات القائمة في كل من سوق العمل و السياسة الحكومية . فسوق العمل العالمي لا يوجد علي غرار سوق السلع و الخدمات فمعظم

أسواق العمل تواصل خضوعها للضوابط القومية أما الأغرب فلا يصلون إليها إلا بشكل هامشي . سواء أكانوا مهاجرين شرعيين أم غير شرعيين أم كان مهنيين جرى استقدامهم . وحتى لو توسع الاقتصاد العالمي توسعا سريعا ومطردا فإن ذلك لن يخفف كما هو مرجح من الحواجز المتعددة التي تصد حركة العمل بشكل ملحوظ فحرية حركة اليد العاملة لاتزال مقيدة تقييدا صارما هذا إذا استثنينا المجالات التي تقع في أطار اتفاقيات تجارة حرة إقليمية نامية من نمط الاتحاد الأوربي ذلك أننا نجد حتي اتفاقية نافتا NAFTA تستثني بشكل صريح حرية حركة الأشخاص برغم ان هناك حرية الأنتقال القائمة كأمر واقع بين كندا و الولايات المتحدة وتدفقات غير شرعية هائلة لأشخاص بين المكسيك و الولايات المتحدة . ان الهجرة ما فوق الإقليمية علي اختلاف أنواعها تشكل نسبة مئوية صغيرة من حركات انتقال اليد العملة علي النطاق العالمي فاغلب الهجرة يقع في خانة التوجه إلي البلد المجاور . لقد كان الانتقال الجماعي للعمال باتجاه منابع رأس المال موضع قبول وتشجيع خلال القرن التاسع عشر ؛ أما الآن فأن هذا الانتقال مرفوض باستثناء الحالة يعتبر فيها مفيدا بصورة مؤقتة .

أن حركة الهجرة العالمية الكونية باتجاه فرص العمل تتركز علي دول الخليج و أمريكا الشمالية و أروبا الغربية . وتفيد معطيات التقدير الأولي لهذا الصنف من الهجرة أنها ناهزت العشرين مليونا في العام ١٩٩٠ (قبل حرب الخليج ، التي شهدت خروج العمال المهاجرين من دول الخليج وعودتهم إلي أوطانهم وبخاصة عمال العالم الثالث) لقد بلغ هذا النوع من قوه العمل العالمية في مطلع عقد السبعينيات . فحالة الركود التي عمت العالم ، و التطورات التي تبعت ذلك مثل حرب الخليج عطلت نمو التشغيل المؤقت للعاملين المهاجرين و أن نسبة كبيرة من هؤلاء العمل ويعملون في

الخارج بصورة غير شرعية .أما العاملون المغتربون بصورة قانونية فأنهم يندرجون في فئات الوظائف الإدارية و الماهرة و التنقية .

ومن عواقب المستويات لهجرة و العمالة علي النطاق العالمي أن الاموال المحولة إلي الوطن تؤلف الآن عنصرا مهما من مكونات التدفقات المالية و المداخل القومية لبعض الدول الصغيرة . وتفيد التقديرات أن قيمة الأموال المحولة إلي الوطن ارتفعت من ٣١٢٣ مليار دولار العام ١٩٧٠ إلي ٣٠٤٠١ مليار دولار العام ١٩٨٨ (سيجال Segal ١٩٩٣) مممع ذلك لا يمثل هذ الرقم سوى أقل من ٥ % من قيمة الإجمالية للتجارة العالمية ، برغم أن قيمة الاموال المحولة إلي الوطن دأبت علي أذدياد بوتيرة أسرع من زيادة قيمة تلك التجارة . وينطوي هذا علي واحد من أمرين فإما أن حوافز الانتقال إلي هذا النوع من العمل قد أزادت قياسا إلي حركة السلع و الخدمات . و إما ان المكافآت هذا النوع من العمل قد ارتفعت بصورة مستقلة و يمكن لهذا التعليل الاخير بدورة أن يكون ناجما عن قتزايد عدد المهاجرين الذين يشغلون الفئات عالية الدخل من الوظائف . ويبدو آن أيام المهاجر غي الماهر ، المتدني الأجر باتت معدومة وذلك برغم بقاء مجال كبير متاح لهجرة الإناث المؤقتة ، و المستمرة للأتطلاع بأعمال منزلية في البلدان الغني .

و الحق آن هذا هو المجال الذي تدخل فية سياسة الحكومة إلي الصورة بشكل جلي فهناك سياسة تشدد إزاء نمو أعداد العمال المهاجرين بل حتي إزاء حقوق الهجرة الدائمة للعوائل بدرجة أكبر و هناك فوارق في هذا الشان و بخاصة بين أوربا و الولايات المتحدة الأمريكية فهذه الأخيرة لاتزال تواصل نظما اكثر انفتاحا وليبرالية (ليفي -باتشي Livi-Bacci١٩٩٣، ٤١) .ولكن كما يشير كاسلز وميللر : " أن أفاق الازدياد الملحوظ لتدفقات الهجرة القانونية إلي الديموقراطيات الغربية ضئيلة علي

المديين القصير و المتوسط ... فالقيود السياسية لن تسمح بذلك ... (هناك) مجال معين للعمال ذوى المهارة العالية و لمشمل العوائل و الاجئين ،ولكن ليس ثمة ممجال لاستئناف الاستقدام الواسع للعمال الأجانب لأداء وظائف متدنية .أن الظروف السلبية لسوق العمل في البلدان المتقدمة .وصعوبة توفير العمل للمواطنين الحاليين و للعمال الأجانب المقمين تعني تقلص الهجرة غير المطلوبة و الهجرة غير الشرعية .

ويجدر بنا الآن أن ندلي بمجموعتين من النقاط العامة .في ضوء الملاحظات أنفة الذكر النقطة الاولي أن هناك أطوارا عدة من الهجرة الجماعية العالمية علي مدي قرون .و ان حركات فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لا تتميز ،شأنها شأن حركات العقود الأخيرة بأي ميزة لا نظير لها .

أما النقطة الثانية ذات الصلة فهي ان الوضع خلال الفترة من ١٨١٥ إلي ١٩١٤ كان من نواح عدة أكثر انفتاحا مما هو علية اليوم فحقبة " العولمة " المفترضة لم تشهد أي بزوغ لسوق جديد مدول في مجال هجرة اليد العاملة لا يخضع لأي ضوابط مقيدة .وأن فقراء العالم ومعوية يواجهون من نواح عدة فرصا أقل للهجرة هذه الأيام مما كان علية الأمر سابقا فحقبة الهجرة الجماعية كانت ،علي الأقل تعطي خيار اقتلاع العائلة كلها و النزوح طلبا لظروف أفضل ،و هي أمكان تقلص كما يبدو بسرعة كبيرة للقطاعات المماثلة من سكان العالم اليوم : فلا خيار أمام هؤلاء سوي البقاء متمرغين في الفقر دون فكاك وان " الأراضي الخالية " التي توافرت للأوربيين وغيرهم من المستوطنتين في الولايات المتحدة وكندا الجنوبية وجنوب أفريقا و أستراليا ونيوزلندا لم يعد لها وجود يومنا هذا . و أنت هذا الغياب يقترن بفقدان " الحرية "لفقراء العالم .

غير ان الأمور تلوح مغايرة بالنسبة إلي الميسورين و المتنعمين .فالذين يحوزون مؤهلات مهنية ومهارات تقنية يتوافرون علي مجال أرحب للمناورة ويملكون خيار الحركة إن رغبوا . وأن "طبقة النادي " ذات الخبرة في إدارة الشركات ،و أن كانت ضئيلة العدد نسبة إلي سكان العالم فهي أبرز تجل لا نعدام المساواة في فرص الهجرة علي المدى البعيد.

وهناك سمة راسخة معاصرة أخري من سمات النظام العالمي التي تورد في الغالب كمؤشر دال علي " العولمة " وهي ظهور كتل تجارية إقليمية تميزية مثل الاتحاد الأوربي ونافتا و إيبك APEC (التعاون الاقتصادي لمنظمة أسيا و المحيط الهادي)لدينا الكثير مما نقوله بصدد هذه المؤسسات في الفصول القادمة .ونكتفي هنا بوجوب الإشارة إلي السوابق التاريخية لمثل هذا النوع من الكيانات لقد شهد القرن التاسع عشر تمييزا ملحوظا في نماذج التجارة و الاستثمار خلال عقد الإمبراطورية الاستعمارية .فمثلا الانحياز للتجارة بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها في الإمبراطوريتين الفرنسية و البريطانية ، كان أكبر بمرتين أو أربع مرات .مما هو متوقع في ضوء الأسس الاقتصادية " الطبيعية " التي تحدد التجارة مثل حجم ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ،والقرب الجغرافي و الحدود المشتركة ،بل إن الانحياز كان أكبر في حالة بلجيكا و إطاليا و البرتغال ممع الدول التابعة فيما وراء البحار .الواقع أن تركيز التجارة مع البلدان التي تؤلف الإمبراطوريتين البريطانية و الفرنسية لم يصل ذروته إلا في العام١٩٣٨ ؛ ثم أخذ بالهبوط التدريجي في أعقاب حركات الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية .ولم يبلغ التناسب واحد ا إلي واحد إلا في العام ١٩٨٤ (فرانكل Frankel ١٩٩٧).وأما التجارة داخل الإمبراطورية النمساوية –المجرية فقد كانت قبل تفكك هذا الكيان بنهاية الحرب العالمية الأولي .أكبر بأربع أو خمس مرات مما ستكون علية الحال لو

تقرر حجم هذه التجارة بفعل المحددات الطبيعية (فرانكل Frankel ١٩٩٧) .ويقدم الجدول ١-٤ صورة عن وضع اليابان مع " مجال الازدهار المشترك " التابع لها .ونلاحظ ان معدل الوسطي البسيط لنصيب بلدان شرق أسيا من التجارة العام ١٩٩٠ يوازي ما كان علية العام ١٩١٣ و أدني من معدل العام ١٩٣٨ (بيرترى Pertri ١٩٩٤) و أن التكامل الاستثمار بين بلدان شرق اسيا في العام١٩٣٨ كان اعلي مما بلغة مطلع التسعينيات .

وهكذا فإن نزعه التكتل الإقليمي كانت في ذروتها علي الأرجح خلال عقد الثلاثينيات .لقد كانت هناك كتله إسترلينية محددة ذات طابع تميزي ،تداخلا ممع الإمبراطورية الكومونولث البريطاني وكانت هناك أيضا مجموعة من البلدان التي استمرت بالأعتماد علي معيار الذهب .كما أن جزءا من بلدان وسط وجنوب شرقي أوربا أنجذب إي المنيا .وأقامت الولايات المتحدة الأمريكية حواجز تجارية وشكلت مع البلدان الناطقة بالأسبانية المحاذية لأمريكا الشمالية كتلة دولار جزئية واستنادا إلي فرانكل فإن هذه الكتل كانت تميزية كلها برغم أن بعضها أشد تميزا من غيرها بأستثناء كتلة الدولار الجزئية (فرانكل ١٩٩٧) وقد شدد أيخنجرين Eichengreen و إيروين Irwin ١٩٩٥ -١٩٩٧) علي الفوارق بين الكتل التجارية فبلدان كتلة الإسترليني كانت تتاجر فيما بينها علي نحو غير متناسب .وقد أزداد التميز خلال عقد الثلاثينيات .في حين ان التجارة بين البلدان التي استمرت بالاعتماد علي ممعيار الذهب كانت أكثر تكافؤا .وقد انخفض التميز التجاري بمقدار ما أقامت هذه البلدان الحواجز فيما بينها

الجدول (٤-٣)

تجارة شرق أسيا كحصة من أجمالي تجارة دول مختلفة

(مجموع الصادرات و الواردات كنسبة مئوية من أجمالي التجارة)

البلد	١٩١٣	١٩٢٥	١٩٣٨	١٩٥٥	١٩٩٠
الصين	٦٥	٤٦	٧٠	٤٣	٥٩
إندونيسيا	٣٢	٣٨	٢٦	٣٢	٦٠
تايون	-	-	٩٩	٥٠	٤٢
اليابان	٤١	٤٧	٧٠	٢٣	٢٩
كوريا	-	-	١٠٠	٣٥	٤٠
ماليزيا	٤٤	٣٩	٣٥	٣٠	٣٧
الفيلبين	١٨	١٥	١١	١٧	٤٣
تايلاند	٦٢	٧١	٦٥	٥٢	٥١
المعدل الوسطي البسيط	٤٢	٤٣	٥٩	٣٥	٤٥
باستثناء كوريا وتايون	٤٢	٤٣	٤٦	٣٣	٤٧
باستثناء كوريا وتايون و اليابان	٤٢	٤٢	٤١	٣٥	٥٠

النسب المئوية الأعلى تفيد إلى تعاظم كثافة التجارة ٥٣

وهكذا نرى ان هناك فترات عدة سابقة من التكتل الإقليمي .وان بعضها أشد من الفترة الحالية .غير أن ما يميز الوضع هو تشكيل كتل مناطق تجارة حرة (Free Trade Area) .رسمية قانونية أكبر من ذي قبل وتوسيع نفوذها الفعلي ليغطي مجالا أوسع .من البلدان و المناطق .وثمة الآن .للمرة الأولى .ثلاث كتل كل وواحدة بحجم قارة تقريباً (ونعني بها الاتحاد الأوربي .نافتا .و اليابان زائدا بعضا من الشرق أسيا) وهي إما راسخة بشكل وطيد .أو في بداية ظهورها إلي الوجود .

ويمكن لنا في استنتاج تمهيدي .أن الاقتصاد العالمي في فترة ما قبل ١٩١٤ كان من نواح عدة أكثر انفتاحا من أي وقت لاحق .بما في ذلك الفترة من أواخر عقد السبعينيات فصاعدا .وان التجارة العالمية وتدفقات رأس المال .سواء بين الاقتصاديات سريعة التصنيع ذاتها ،أو بينها وبين مختلف مناطق مستعمراتها كانت من ناحية تناسبها مع مستويات إجمالي الناتج المحلي .أهم في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولي مما يحتمل أن تكون عليه و ان زدنا علي ذلك قضية الهجرة العالمية المبحوثة توا لوجدنا في البداية هذا القرن ثمة اقتصاد عالي مذهل في تطور و انفتاحه وتكامل وعلية فإن الوضع الحالي ليس بال نظير سابق بأي حال .

النظام النقدي ونظام أسعار الصرف العالميين :

أشرنا في ما تقدم من تحليل وجود نظام نقدي عام ،ونظام أسعار صرف عملات يجري في ظلهما النشاط الاقتصادي ويجري بواسطتهما تنظيم الاقتصاد العالمي والتحكم قية .ويمكن علي وجة العموم تقسيم القرن العشرين إلي عدد من الفترات المنقطعة من ناحية النظام النقدي ونظام أسعار الصرف كما هو مبين في الجدول (١-٥)

هناك نقطتان تمهيديتان بصدد هذا الجدول ؛ أولا : هي تنوع النظم التي يعرضها .فغالبا ما ساد الاعتقاد بأن القرن العشرين لم يعرف سوى نظامين معيار الذهب و نظام بريتون وودز ،حيث أنهار الأول خلال فترة ما بين الحربين .وانهار الثاني في فترة ما بعد العام ١٩٧٣ .لقد كانا بالفعل النظامين الرئيسيين اللذين ميزا القرن العشرين لكنهما ليسا الوحيدين فيه .

نوع النظام	الفترة
معيار الذهب	١٩١٤-١٨٧٩
تزعزع الاستقرار خلال فترة ما بين الحربين	١٩٣٩-١٩١٨
أ. التعويم	١٩٢٥-١٩١٨
ب. العودة لمعيار الذهب	١٩٣١-١٩٢٥
ج. العودة للتعويم	١٩٣٩-١٩٣١
السعر شبة ثابت بمعيار الدولار	١٩٧١-١٩٤٥
أ. إرساء تحويل العملة	١٩٨٥-١٩٤٥
ب. نظام بريتون وودز الفعلي	١٩٧١-١٩٥٨
تعويم سعر الصرف بمعيار الدولار	١٩٨٤-١٩٧١
أ. فشل الاتفاق	١٩٧٤-١٩٧١
ب. العودة إلي التعويم	١٩٨٤-١٩٧٤

النظام النقدي الأوروبي EMS ومنطقة المارك الألماني الكبرى	١٩٩٣-١٩٧٩
اتفاق التدخل بالزا –اللوفر	١٩٩٣-١٩٨٥
الانحدار نحو تجدد التعويم العالمي	-١٩٩٣
أ. مراقبة واسعة متعددة الأطراف	١٩٩٧-١٩٩٣
ب. الختام النهائي لتثبيت السعر بالدولار	١٩٩٧

المصدر :أعداد الجدول اعتماد علي معطيات من أيخنجرين ١٩٩٤،١٩٩٠ ماكينون Mckinnon

وهناك علاوة علي ذلك فترات جزئية داخل بعض النظم المذكورة .وعلي العموم لنا أن نرسم صورة أكثر تعقيدا للترتيبات و النظم الاقتصادية العالمية أن توخينا إجراء تحليل واف .

ثانيا : عدا كثيرة النظم ،فأن المثير في هذا الجدول هو قصر الفترة الزمنية لعمل كل نظام .ونجد أن معيار الذهب هو النظام الوحيد الذي دام أكثر من ٣٠عاما في حين أن النظم الأخرى استمرت لفترة أقل بكثير ومن الواضح أن ما وصفناه بعنوان " تزعزع الاستقرار خلال فترة ما بين الحربين " لا يتوافق مع أي نظام واضح .نظرا لأن " قواعد اللعبة " خلال هذه الفترة تستعصي علي أي توصيف متماسك .

ولهذا قسمنا هذه الفترة إلي ثلاثة أطوار فرعية لا يتميز أي طور فيها بالمميزات الشبيهة بالمنظومة التي تستبعد (أو تدرج)نظرا لان الترتيبات في هذه الفترة كانت سيالة .ومتداخلة .أما في حالة تفكك ،وأما في حالة إعادة تركيب جنينية

(واحينا في هاتين الحالتين في آن واحد) ويتسم النظام الذي نشأ مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية بـ" السعر شبة الثابت بمعيار الدولار " " الذي ينقسم إلي طورين فرعيين .أن هذه الفترة هي فترة استقرار ملحوظ في معدلات أسعار صرف العملة .نظرا لحصول تعديلات قليلة وطفيفة جداً .وهي تعديلات ممكنة ومقبولة في إطار هذا النظام .وتصنف هذه الفترة برمتها باعتبارها نظام بريتون وودز علي أسم الاتفاقية المبرمة العام ١٩٤٤ إلا أننا نفضل تقسيمها إلي طورين فرعيين نظرا لان التحويل الكامل للحاسب الجاري للعملات الرئيسية لم يتأسس إلا في العام ١٩٥٨ (برغم أن ذلك كان شرطا من شروط معاهدة ١٩٤٤) وهكذا فإن نظام بريتون وودز الفعلي عمل في حدود ١٣ سنة بين ١٩٥٨،١٩٧١ وهي فترة قصيرة علي نحو مثير للدهشة .

وأطلقنا علي الفترة الثانية اسم "تعويم سعر الصرف بمعيار الدولار " ووصفنا الأحداث العاصفة للسنوات ١٩٧١-١٩٧٤ باصطلاح طور "فشل الاتفاق " ففي هذه المدة الزمنية تخلت الأسرة الدولية عن أى مسعى للتدبير الجماعي لأسعار صرف عملاتها بعد أن وقفت إدارة نيكسون من طرف واحد ، تحويل الدولار الأمريكي إلي الذهب في أغسطس ١٩٧١ ،وخفضت قيمة الدولار .وبرغم كل الخطط و المشاريع الرامية إلي ترميم النظام السابق خلال هذه الفترة فإن محاولات إنقاذ آلت إلي الإخفاق لكن مجيء أسعار الصرف " المرنة " لم يفلح في أزاحة الدولار عن موقعة بوصفة معيار الأمر الواقع لإجراء المعاملات النقدية العالمية الرسمية ومعظم المعاملات النقدية العالمية الخاصة .وبرغم أننا وصفنا هذة الفترة باصطلاح " العودة إلي التعويم " فأنها تميزت بمجموعة محددة من " قواعد اللعبة " في أجراء المعاملات النقدية العالمية .وقد التزمت البلدان الصناعية المعنية بهذه القواعد التزاما دقيقا (ماكينون ١٩٩٣)

وبرغم أن فترة تعويم اسعار الصرف دامت عشر سنوات .فإن هناك طورا فرعيا يقطع هذا المسار بعد تأسيس النظام النقدي الأوربي العام ١٩٧٩ وقد أطلقنا علي ذلك أصطلاح "منطقة المارك الألماني الكبرى " تعبيرا عن الأهمية المركزية للعملة الألمانية بوصفها معيارا للعملات الأوربية الأخرى في أطار النظام النقدي الأوروبي.ويبدأ النظام النقدي الأوروبي با لانحلال إلي عناصرة الاولية بعد خريف العام ١٩٩٢ بخروج عدد من عملاته الرئيسية أولا .ثم بتوسع النطاق المسموح لتقلب العملات الباقية داخل النظام الثاني .أعقبت ذلك تخفيضات قيمة البيسيتا الأسبانية و الأيسكودو البرتغالي في مطلع العام ١٩٩٥ وواصلت بقايا النظام النقدي الأوروبي العمل في هذا الشكل المحور حتي العام ١٩٩٩ حيث جري تحويله بتدشين الأتحاد النقدي الأوروبي .

أما النظام السادس الموصوف بالجدول (١ – ٥) فيأتي في أعقاب اتفاقات بالزا و اللوفر التي أبرمت في العامين ١٩٨٥-١٩٨٧ .واستهدفت تحقيق استقرار (و التخفيض الابتدائي أيضا) في قيمة الدولار الأمريكي إزاء الكتلتين النقديتين الرئيستين وهما :كلته الاتحاد النقدي الأوروبي –كتله الين الياباني .وضعت هذه الاتفاقيات بصورة رسمية "مناطق هدف " عريضة لمعدلات الصرف بين الكتل النقدية الثلاث الكبار تسمح بـ " التدخلات " لتحقيق الأسعار حول هذه المعدلات (مع ما يرافقها من أزاله التصادمات النقدية) ،كما أجازت تعديل أسعار الصرف المركزية وفقا ل " الأساسيات الاقتصادية " عند الضرورة و استمرت الكتل الثلاث في الرقابة حتي أفلحت في التوصل إلي أتفاق في عام ١٩٩٥ لوقف تدهور الدولار إزاء الين بعد ذلك أخذت قيمة الين بالانخفاض إزاء الدولار غير ان القول إنة كان ثمة التزام حقيقي بالتدخل الفعال لتدبير معدلات الصرف إزاء تقلبات مشاعر السوق .وبالتالي إدارة اقتصاديات الكتل الثلاث الكبار ،عموما فمسألة فيها نظر ولهذا السبب فإننا بعد

إمعان النظر في هذا الأمر إلي جانب الانهيار الجزئي للنظام النقدي الأوروبي بعد العام ١٩٩٢ نقترح نظاماً نهائياً أخر ممكنا برز خلال العامين ١٩٩٣-١٩٩١ يشي بالرجوع إلي تعويم معدلات الصرف علي غوار نظام التعويم الصريح لفترة ١٩٧٤-١٩٨٤ في بدء تميزت الفترة بمراقبة واسعة متعددة الأطراف أما

بعد الإضراب النقدي في العامين ١٩٩٧-١٩٩٨ فقد تلاشت أخر بقايا تثبيت مستوي الأسعار بعد اضطرت بقية بلدان شرق آسيا إلي الانفكاك عن الدولار .وبالطبع فمن شأن هذا الوضع كله أن يتغير ثانية وبسرعة فيما لو توطد اليورو تدريجا بعد العام ٢٠٠٠.

أن الغرض من هذا العرض التاريخي للترتيبات النقدية العالمية يتوخي أولا تبيان طابع التحكم المميز لهذا النظام علي مدار جل سنوات القرن العشرين (مع الأستثناء الممكن للعشرين عاما هي فترة ما بين الحربين) كما يتوخي ،ثانيا : القول إن الفترة الحالية لاتتميز بأي ميزة جذرية خارقة للعادة .وبهذا المعني فال يزال هناك علي الأقل شبة منظومة للترتيب و التحكم أما ثالثا : فإن الطبيعة المتقلبة للنظم العالمية وقصر آماد حياتها لا يسوغان الاعتقاد بتعذر تغيير الأمور ملحوظا في المستقبل بل حتي في المستقبل القريب أن آماد استمرار النظم غدت أقصر .ولكن حتي لو كانت قصيرة فعلا فإن انصرام ثلاثين سنة بدولنا بمنزلة الحد الأقصي المطلق لتبدأ بعد ذلك التوترات بتمزق الأوصال (أو ربما دمج الأوصال ثانية) .وينبغي أن تذكر ونحن نحمل هذا التوقيع في الذهن أن سنة ١٩٧٣ التي غالبا ما اعتبرت الحد الفاصل في النظامين الاساسيين انفصلت عنا بربع قرن منذ العام ١٩٩٨ .

لو عدنا إلي قضية التكامل العرضية ،التي بحثناها أوليا فيما تقدم ،لقلنا إن القياس الفعلي لدرجة التكامل في الأسواق المالية صعب من الناحيتين النظرية و التجريبية (الإمبيريقية) فالتحليل الاقتصادي في هذا الميدان ينزع إلي الانسياق بفكرة نظرية "كفاءة السوق المال (العالمي)" ؛أي القول إن الأسواق تعمل بصورة تنافسية لتخصيص المدخرات و الاستثمارات (العالمية) كي تحقق المساواة في عوائد رأس المال .وهكذا فإن المؤشرات الأساسية لدرجة التكامل ستتمثل في مقاييس معينة من قبيل معدلات الفائدة بين البلدان أو قيمة الأسهم ذاتها في البورصات المحلية و العالمية : وكما اقتربت هذه المعدلات و القيم بين مختلف الاسواق المالية القومية ،بات الاقتصاد العالمي أكثر تكاملا .أما في سوق الرأسمال المتكامل تام فسيكون هناك معدلات فائدة .

عالمية واحدة علي القروض قصيرة الآمد .وسعر واحد للأسهم و السندات شريطة بقاء الظروف ثابتة علي حالها و بالطبع فإن التقيد الأساسي هنا هو شرط "بقاء الظروف الأخرى ثابتة علي حالها " أما في الواقع فإن هذه الظروف الأخرى لا تبقي ثابتة علي حالها أبدا .وعلية فإن مهمة التحليل التجريبي (الإمبيريقى) من داخل هذا المنظور المسيطر هي تعليل هذه " النواقص " و التكيف معها .ابتغاء التوصل إلي مقياس تقريبي لدرجة التكامل " الحقيقي " و يتطلب ذلك كله كمـــا هو متوقع ،بلورة بعض الفرضيات لن يقدرها أو لقبلها من غير الخبراء المهتدين بحق سوى القلة . وعلي أي حال يجدر بنا أن نعاين النتائج الرئيسية لهذه المقاربة ،برغم ما يحيطها من شك .

ويمكن تحليل درجة التكامل المالي العالمي بصيغ عدة ، وعلي مستويات عدة (فرانكل Frankel ١٩٩٢ ،هيرنج وليتان Herring &Litan ١٩٩٥ ، هاريس Harris ١٩٩٥) و يمكن تبويب هذه الصيغ و المستويات في ثلاثة أبواب مختلفة متداخلة :

١. تلك المتعلقة بتباينات معدل الفائدة .

٢. تلك المتعلقة بتباينات أسعار الأسهم .

٣. تلك المتعلقة بالمصدر الفعلي للتدفقات المالية و حركة رأس المال .

سنتناول هذه الأبواب تبعا مبتدئين بمناقشة العلائق بين معدلات الفائدة و اسعار صرف العملات .

أن واحد من أكثر المؤشرات المباشرة الداله علي التكامل المالي يتعلق بالأسواق البعيدة (o ffshore) كأسواق العملات الأوربية .ويمكن التثبيت من مقاييس تكامل السوق المالي البعيد عبر تكافؤات معدل الفائدة المكفولة بمختلف العملات .ويعني ذلك أن بمقدور المودعين أن يتلقوا العائد نفسة علي ودائعهم بأي عملة أوربية كانت علي أن تؤخذ في الحسبان كلفة الحماية من أي تغيرات محتملة في سعر صرف العملة .أن مثل هذا التكافؤ في معدل الفائدة يبدو راسخا في أسواق العملة الأوروبية .أما شكل التكامل الأكثر تطورا فسوف يتحقق عند ارتباط الأسواق البعيدة و الأسواق الداخلية ارتباطا وثيقا ،غير أن الصعوبات تبدأ من هنا بالتحديد .فالضوابط المصرفية و القيود النظامية لرأس المال تفصل بين هذين المجالين و أن إدخال هذه الضوابط و القيود و الإبقاء عليها يرجع إلي أسباب تتعلق بالسياسة الحكومية . غير أن الأنسجام المطرد للضوابط و المصرفية و التخلي عن القيود النظامية لرأس المال أفضيا إلي التأسيس الفعال لهذا الشكل من التكامل بين البلدان

المتقدمة العام ١٩٩٣ : وبذا تحقق تكافؤ معدل الفائدة المكفول بين مختلف المعدلات القومية .بهذا القدر أو ذاك .

أن أنتقال إلي أشكال أعمق من التكامل سيبدأ حين يتحقق أولا تكافؤ معدل الفائدة غير المكفول ،وحين يتحقق تاليا التكافؤ الحقيقي لمعدل الفائدة بين المودعين بمختلف العملات .وإذا ما ترسخ الوضع الأول فإن العائدات المنتظرة من الاستثمارات بمختلف العملات ستكوم متماثلة إن قيست بعملة واحدة ،بحيث إن تدفقات رأس المال سوف تجعل معدلات العائدات متساوية بصرف النظر عن تعرض معدل سعر الصرف إلي الخطر و سيؤدي هذا إلي نشوء متغير منظور في الحساب .وهو "فرق القيمة المضارب " المصاحب للتغيرات في التوقعات .أما في الحالة الثانية حالة التكافؤ الحقيقي لمعدل الفائدة ،فإن معدلات التضخم المتغايرة متوقعة أصلا ومدرجة في المعدلات الاسمية ،بحيث أن معدلات أسعار الصرف الفعلية تبقي .بينما تعمل تدفقات رأس المال علي مساواة معدلات الفائدة الفعلية عبر شتى البلدان .وعلي حين أن تجارب قياس وجود هذين الشكلين من التكامل معقدة زمثيرة للجدل ،فإن التكافؤ الفعلي لمعدل الفائدة كان ما يكون عن التحقق في منتصف عقد التسعينيات وبذا فإن مستوى التكامل المالي العالمي كان أدني بكثير مما يفترض أن يسود في ظل نظام متكامل حقا .بالمقابل كانت فترة معيار الذهب فترة تمتاز بترابط وثيق بين معدلات الفائدة قصيرة الأجل ،علاوة علي وجود ميل قوي لمساواة معدلات العائد الفعلي علي الصعيد العالمي (تيرنر Turner ١٩٩١) .

أما المقاربة الواسعة الثانية فتقوم في التركيز علي أسعر الأصول في ظل مختلف النظم المالية القومية .وتواجهنا هنا ،مشكلة المؤثرات المحلية عن المؤثرات العالمية في الأسعار ،ولكن هناك كمـــا يبدو للوهلة الأولي ،مسوغ للقول أن أسواق

الأسهم وثيقة الترابط .إلي درجة أن أي اضطراب يقع في أحدها ينتقل بسرعة إلي الأسواق الأخرى (ما يسمي بـ " العدوى " وفي هذا الإطار فإن التغيرات في "تقلب " حركات الأسعار هي التي تمثل المؤشرات علي تزايد العولمة وليس وجود الروابط بما هي علية علما أن الدليل علي هذا الأمر يبقي متلبسا في أحسن الأحوال (هاريس Harris ١٩٩٥)الواقع ان الدراسات التي تعتمد علي التاريخ قد شددت الأنطباع بوجود تكامل مالي أعظم ان قيس بهذه المعايير في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولي ولقد ركز نيل Neal ١٩٨٥ من منطلق المنظور الواسع لفكرة كفاءة سوق رأس المال علي حركات أسعار الأسهم خلال الأزمات المالية التي نشبت بين العام ١٧٤٥ و العام ١٩٠٧ وقياس سرعة استشراء حالات الذعر المالي بين مركز مالي و آخر .وخلص بهذا التحليل إلي وجود درجة عالية مذهلة لتكامل أسواق رأس المال بين المراكز المالية الأوروبية منذ منتصف القرن الثامن عشر أصلا لكنة ألمح إلي أن درجة التكامل المالي لم تتطور كثيرا منذ تلك الفترة حتي العام ١٩٠٠أما زيفين Zevin فيقوم بمسح واسع للأدب المكتوب عن التكامل ويقدم التفاصيل عن عدد من المقاييس التي تؤكد أن طبيعة الاقتصاد العالمي قبل الحرب العالمية الأولي كانت أشد تكاملا ويلخص فكرته علي النحو التالي :

" قبل الحرب العالمية الأولي كانت كل هذه المقاييس لمبادلة وملكية الأسهم العابرة للقوميات أكبر بكثير مما هي علية في الوقت الحاضر و علي العموم فإن كل مؤشر متاح عن الأسواق المالية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين يشير إلي أن أسواق تلك الفترة كانت أتم تكاملا من ذي قبل أو منذ ذلك الحين " .

وعلية فقد كانت حقبة معيار الذهب هي فترة اقتصاد عالمي أشد تكاملا و أكثر اعتمادا متبادلا من ناحية أسواق إلي حد يبدو أنه يتكرر تري كيف كان بمقدور النظام المالي العالمي أن يتكيف بهذه السرعة عندما كانت التطورات التكنولوجية علي هذا القدر من البدائية ؟ الواقع أن الفكرة القائل إن الحقبة الراهنة من تكنولوجيا الاتصالات بلا نظير من قبل بحاجة إلي ان تمتحن ذلك ان مجيء منظومة التلغراف الكهربائي بعد العام ١٨٧٠ أرسي في الواقع اتصالات التبادل الآني للمعلومات .بهذا القدر أو ذاك بين كل مراكز المال و الأعمال العالمية الكبرى (ستاندج Standage ١٩٩٨) .وما ان حل القرن العشرون أرست منظومة اتصالات عالمية تربط بين الفرقاء علي غرار ما يفعل الإنترنت المعاصر وبرغم ان هذه الشبكات لم تكن متطورة من ناحية المشتركين الأفراد .فأن الروابط بين الشركاء و المؤسسات كانت كثيفة وواسعة ويشكل التلغراف عند مقارنة بالسفن الشراعية (بل حتي بسفن الدفع البخاري) قفزة نوعية بحق في تكنولوجيا الاتصالات وهي اهم من نواح عدة من الانتقال إي تكنولوجيا الكمبيوتر و الاتصالات البعيدة بعد عام ١٩٧٠ .

أما المقارنة المهمة الثالثة في السعي إلي تشخيص مدي تكامل المالي فتنطوي علي قياس المصدر الفعلي لتدفقات رأس المال :فهل يمكن استخلاص ازدياد التكامل المالي بعد ازدياد حركة رأس المال ؟ في هذه الحالة يتوجب ان ينصب التحليل علي علاقة بين المدخرات و الاستثمارات القومية لقد أثمرت هذه المقاربة أغزر الكتابات لكن نتائجها تبقي موضع أخذ ورد .

فكلما إذاد تكامل أسواق رأس المال ازدادت حركة الرسميل علي الصعيد العالمي وازداد رجحان افتراق المدخرات عن الاستثمارات المحلية و لو كان هناك نظام مالي كوني ذو تكامل فإن لاستثمار المحلي لن يتقدم أساسا عندئذ بالمدخرات المحلية كما ان ترابط بين المدخرات و الاستثمارات سوف ينهار و عندئذ ستفقد الاقتصاديات القومية قدرتها علي "ضبط و تحديد " الاستثمار المحلي الواقع إن ذلك يشكل طريقة أخرى للإشارة إلي الدور الرئيسي لتباينات معدل الفائدة وبوصفها مقياس للتكامل محددا الاستثمار و بازدياد الانفتاح لا تعود المدخرات المحلية ذات شان بالنسبة إلي الاستثمار المحلي نظرا لتقارب ممعدلات الفائدة وتكيف المدخرات و الاستثمارات تبعا لذلك .

لكن التربيطات بين المخرات و الاستثمارات القومية لم تتقوض بلا مراء في عقدي الثمانينات و التسعينيات خلال فترة ليبرالية أسواق رأس المال و تعويم معدلات الصرف .وأن التحليل الدقيق الذي أجراه بوزوورث Bodsworth ١٩٩٣ وأو بستفلد Obstfeld ١٩٩٣ .

مثلا يبين الترابطات لم تتقوض (وذلك برغم التعليق غير المحترس من جانب البعض ،مثل جولدشتاين Golsteinو موسا Mussa ١٩٩٣) وإن بقاء الترابط بين المدخرات و الاستثمارات القومية ، الذي ثبت أولا في العام ١٩٨٠ (فليدشتاين وهوريوكا Feldstein & Horioka ١٩٨٠) خلال فترة الليبرالية وفك الضوابط و التكامل العالمي المفترض .يشهد علي استمرار الاستقلال النسبي المتين للنظم المالية .وذلك برغم المحاولات(اليائسة أحيانا) التي يبذلها المحللون الاقتصاديون التقليديون للبرهنة علي نقيض ذلك (مثل بيومي Bayoumi ١٩٩٠) ويقدم الجدول (١-٦) تقديرات قديمة عن التربيع الاعتيادي الأدني

للمعادلة البسيطة عن إجمالي المدخرات – الاستثمارات ويضيف إليها تقديراتنا للفترة ١٩٩١-١٩٩٥ .

الجدول (١-٦)

ترابطات المدخرات و الاستثمارات

١٩٩٥-١٩٠٠

	-١٩٠٠ ١٩١٣	-١٩٢٦ ١٩٣٨	-١٩٦٠ ١٩٧٤	-١٩٧٤ ١٩٨٠	-١٩٨١ ١٩٩٠	-١٩٩١ ١٩٩٥
βمعامل الاحتفاظ بالمدخرات	٠,٧٧٤	٠,٩٥٩	٠,٨٨٧	٠,٨٦٧	٠,٦٣٦	٠,٦٧٠
R^2 معامل الارتباط	٠,٢٦	٠,٩٤	٠,٩١	٠,٥٦	٠,٦٤	٠,٧٥

أن معامل b يعني " معامل الاحتفاظ بالمدخرات " أي نسبة كمية المدخرات المستثمرة محليا .وهكذا نجد ان كل من دولار مدخر في بلدان OECD الأساسية .هناك ٦٧ سنتا كانت ستستثمر محليا خلال فترة ١٩٩١-١٩٩٥ .

واضح أن فترة ما بين الحربين و الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة تمثلان نقاط الذروة في نظام مالي " مغلق " وفق هذا القياس ويفيد الجدول أن ما بين ٩٦،٨٩ بالمئة من مقدار المدخرات المحلية قد استثمر محليا وقد طرأ هبوط علي هذه النسبة خلال عقدي الثمانينيات و التسعينيات لكن قيمة معامل βارتفعت بشكل طفيف خلال النصف الأول من عقد التسعينيات (ولعل بالإمكان أن نعزو معظم هذا الهبوط إلي التأثير المتأخرة للانهيار الحاصل في معدل

ادخار بلد واحد هو الولايات المتحدة بعد العام ١٩٧٩ فرانكيل Frankel ١٩٩٢)
و أن هذه المعاملات أدني من معاملات ذروة معيار الذهب للاعوام ١٩٠٠-١٩١٣
التي تسود الاعتقاد بأنها كانت ذروة النظام المالي العالمي (المفتوح " أيضا و نلاحظ
أن معامل الترابط R2بات أقوى منذ فترة ١٩٧٤-١٩٨٠ وعلي العموم فإن هذا
التحليل لا يشير بعد إلي حصول أي تغير كبير في العلاقة بين الادخار و الاستثمار
المحليين خلال فترة " العولمة "

ما دامت الحكومة تواصل استهداف حساباتها الجارية وتحتفظ بقدر من السيادة
داخل حدودها (بحيث يبقي علي الأقل ، تهديد بالتدخل الحكومي في حركات أنتقال
رأس المال عبر الحدود) وتفترض ضوابط تفاضلية علي نظمها المالية فإن
المستثمرين لا يستطيعون النظر إلي الأصول المالية المحلية و الأجنبية بطريقة
واحدة .وأن مختلف النظم المالية القومية تتألف من مؤسسات وترتيبات متباينة
وتعمل بالتالي بأنماط متباينة من حساب وأن هذه السمات تدخل عاملا مقررا
لاستمرار تباين التوقعات و المنظورات التي لا يمكن أن تختزل جميعا إلي سوق
كوني واحد أو منطق كوني واحد زد علي أن أشد الملتزمين بالتكامل حماسة ممن
عاينوا الترابطات بين المدخرات و الاستثمارات القومية يميلون إلي الاستنتاج أن
البلدان الأقل تطورا LDCS و البلدان حديثة التصنيع NICS لا تزال خارج الإطار
إلي حد كبير بقدر ما يتعلق الأمر بهذا الشكل من تكامل المالي .وهكذا نجد أن ثمة
حدودا لمدي "عولمة " أسواق المال حتى في نظر أشد المتحمسين للتكامل

وعلي أي حال فإن فيلدشتاين وهوريوكا التي أثبت أنها متينة وقابلة للاعتماد
استثارت نقدا حاميا لمجرد أنها بدت مناوئة للحدس فإزاء الاستنتاج القائل أن قوة
الترابط بين المدخرات و الاستثمارات القومية هي نتيجة الافتقار إلي التكامل المالي

ثمة حجج معاكسة (أ)تقول إن ذلك قد يعكس صافي التدفقات التي تغطي إجمالي تدفقات أكبر بكثير (ب) إذا قسمنا المعطيات إلي تدفقات القطاع الخاص و تدفقات القطاع العام فإن ضعف الترابطات تبدو ناشئة أساسا عن سلوك القطاع الخاص بحيث إن السياسات الحكومية التي تسبب قوة الترابط بمجملة (بيومي ١٩٩٠) ؛ (ج) تعويم أسعار صرف العملات وما اقترن به من غموض قد أضعف حركة رأس المال (بيومي وروز ١٩٩٣) ؛ (د) أن قوة الترابطات قد ترجع إلي صدمات إنتاجية خارجية المنشأ إلي طريقة معالجتها محليا (غوش Ghosh ١٩٩٥) ؛و أخيرا (هـ) برغم أن الكشوفات الاصلية لفيلدشتاين وهوريوكا متينة فإن نشوء العجز الهائل في ميزان المدفوعات الأمريكي منذ منتصف عقد الثمانينات قد سدد لها ضربة مميتة و إن هذا العجز بحاجة إلي تحليل حصيف في إطار الاقتصاد القياسي (فرانكيل Franlkel ١٩٩٢)

من الواضح أن هناك عددا من الأسباب المحتملة لقوة الترابط بين إجمالي المدخرات و إجمالي الاستثمارات وأن معظم نقاط المثارة أعلاه لا تقضي علي هذه العلاقة بمقدار ما تعمل علي تفسيرها في إطار طيف من الشروط المعاصرة ،غير أن المشكلة في تمييز النقاط التي تؤلف عوامل مقررة للتدفقات الفعلية لا استثمارات رأس المال ، عن النقاط التي تؤلف عوامل مالية عامة ،ولو استثنينا النقطة الأخيرة (هـ) في النقاط المذكورة أعلاه لا تقتضي علي فكرة استمرار الانفصال بين أسواق رأس المال بل أسبابا للاستنتاج المتفق مع فكرة استمرار نظام مالي عالمي غير متكامل بصورة نسبية ،نظام يواصل السماح بالاستقلال .

القومي بمقدار أكبر مما يعتقد علي وجه العموم .ويقارن زيفين Zevin من منظور أبعد مدى بين اكتشافات ما بعد ١٩٦٠ ونمط مماثل من التحليل للفترة من ١٨٩٠ فصاعدا وتؤكد هذه المقارنة استنتاجاته الأخرى التي تبين أن فترة معيار الذهب كان حقبة حركة رأسمال و انفتاح مالي أكثر فاعلية من عقد الستينيات فصاعدا .فالاكتفاء الذاتي من الاستثمار- الادخار في الفترة من ١٨٧٠ حتي ١٩١٠ ،كان أقل بكثير (زيفين Zevin ١٩٩٢) _ بخصوص مغزى التغير إزاء الولايات المتحدة في الفترة ما بعد العام ١٩٨٥ _ولكن هذه النقطة تنتمي إلي عموم التدفقات المالية بين الولايات المتحدة و اليابان و تنحصر فقط في تدفقات الموارد الفعلية .

هناك تفسير أخر ممكن لهذه النتائج و بخاصة ما يتعلق بالفترة الأخيرة ، يتعلق بمعدل العائد هن الاستثمارات المالية في مختلف الاقتصاديات فإن لم يكن فارق كبير في العائد من الاستثمار المالي فإننا لا نستطيع ان نتوقع إعادة توزيع كبيرة للرأسمال نسبة إلي المدخرات بالمقارنة مع الوضع الذي يتميز بفوارق هائلة في العائدات من الاستثمار المالي وهكذا يمكن تفسير الوضع الحالي لتدني حركة الأصول المالية بتقارب عام في العائدات بين مختلف الاقتصاديات .الواقع أن الفترة من العام ١٩٦٢ حتي العام ١٩٩٣ تميزت بتقارب كبير في الإنتاجية برغم حصول هبوط عام مذهل في مستويات هذه الإنتاجية (الذي ينبغي العمل علي إيقافه) و بالطبع فإن ذلك لا يستبعد حصول حركات انتقال شديدة قصيرة الأجل للأرصدة بين المراكز المالية بحثا عن مكاسب صغيرة من فارق السعر في صفقات بيع وشراء العملات .وهو أمر يميز أسواق العملات المعاصرة (و الحق أن التقارب الضمني قد شجع هذا النشاط بعينة).أما بخصوص التقارب Convergence _ الذي يمكن أن يؤلف بذاته مقياسا للتكامل بين الاقتصاديات فإن مؤشراتة برزت في الاقتصاديات الكبيرة حين أخذت دورات الاعمال الاقتصادية الفعلية فيها بالتوافق في منتصف عقد السبعينيات وبداية

عقد الثمانينيات غير أن هذا المسار ما أنقلب خلال منعطف أواخر عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات بانفكاك التوافق العام (OECD أ ١٩٩٤) لذا ليس من الحصافة ان نغالي في تقدير قيمة أي قدر من " التقارب" كمؤشر عملي تكامل إذا كان هذا التقارب لا يمتلك رسوخا تجريبيا طويل الأمد .او كان لا يحمل مغزى تفسيريا متينا .

و مما يكتسي أهمية خاصة في هذا تنامي انعدام التناسق في العلاقة بين بلدان الكتل الثلاث الكبار خلال عقدى السبعينيات و الثمانينيات ، ومن ناحية التدفقات المالية و برغم أن العلاقات الوثيقة بين مستويات الإدخالات و الاستثمارات المحلية لم تتغير كثيرا (بوزوورث Bosworht ١٩٩٣) وعلي حين أن معدلات الادخاراتشهدت هبوطا في معظم البلدان المتقدمة مما أدي إلي هبوط معدلات الاستثمار أيضا فإن معدلات الاثنين (الإدخارات و الاستثمارات)هبطت في الولايات المتحدة بدرجة أشد مما في البلدان الأخرى .و أخذت الولايات المتحدة في الواقع تستورد رأس المال للتعويض عن مستوي الإدخار المحلي لا للحفاظ علي مستويات استثمار متصاعدة .وقد حصل ذلك هناك بموازاة بروز عجز في الحساب الجاري وأدي إلي مشكلات مالية في إطار ما يعرف بـــ ((العجز المزدوج)) غير أن مدى نشوء هذه المشكلات المالية العالمية عن عجز المزدوج لا عن معدلات أسعار الصرف الثابتة أو عن هجران الضوابط المقيدة لرأس المال أو عن فك الضوابط النظامية لأسواق المال لا يزال موضع أخذ ورد ولسوف نستفيض في بحث هذه النقطة لاحقا .

إن أهمية هذا التقدير لمدي الانفتاح و التكامل بدهية فهي بقدرة الاقتصاديات القومية المنفصلة علي رسم سياستها الاقتصادية الخاصة و ان واقع درجة تقييد الاقتصاديات القومية في فترة معيار الذهب تبدو أكبر مما هي علية في أي فترة أخرى منذ ذلك الحين ينبغي ألا يعشى أبصارنا عن رؤية القضايا و المشكلات التي تواجه الاقتصاديات نتيجة مستوي التكامل في الوقت الحاضر .لا مراء في أن مستوى التكامل الاقتصادي اعتماد علي بعض المقاييس المبحوثة أعلاه قد تزداد منذ العام ١٩٦٠ برغم أن هذا التزايد ليس جليا علي أساس مقياس الادخارات – الاستثمارية وحدها باستثناء الفترة ألا خيره الأحداث زد علي هذا أنه يصعب القبول بفكرة أن البعد النوعي قد بقي ثابتا منذ العام ١٨٧٠ذلك أن الأدوات المالية قد تغيرت من ناحيتي العدد و الأنواع منذ العام ١٩٦٠ علي سبيل المثال تغيرا هائلا وأدوات هذه التغيرات إلي نشوء مشاكل جديدة في الإدارة و الضوابط (تيرنر Turner ١٩٩١ ،كوش Kosh وهيوز وسنج Hughes&Singh ١٩٩٢)

وقبل أن نعاين تداول أسواق النقود ورأس المال قصير الأمد يتوجب علينا أن نعاين الميادين الاعتيادية للتكامل المالي لنري ما إذا كان الإطار الضمني لنشاط أسواق رأس المال قد تغير تغيرا جذريا في الفترة الأخيرة ولعل أسواق النقد علي الأرجح أشد تكاملا من أسواق رأس المال .لكن أسواق رأس المال هي التي تؤثر التأثير المباشر تماما علي الأفاق الاقتصادية لنمو الاقتصاديات القومية في المدى البعيد

الجدول (١-٧)

الصفقات العابرة للحدود في السندات و الأسهم

(كنسبة مئوية من أجمالي الناتج المحلي)

البلدان	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
الولايات المتحدة	٤	٩	٣٥	١٠١	٨٩	٩٦	١٠٧	١٢٩	١٣١	١٣٥	١٦٤
اليابان	٢	٨	٦٢	١٥٦	١١٩	٩٢	٧٢	٧٨	٦٠	٦٥	٨٤ (أ)
ألمانيا	٥	٧	٣٣	٦٦	٥٧	٥٥	٨٥	١٧١	١٥٩	١٧٢	٢٠٠
فرنسا	–	٥	٢١	٥٢	٥٤	٧٩	١٢٢	١٨٧	٢٠١	١٨٠	٢٧٧ (ب)
إيطاليا	١	١	٤	١٨	٢٧	٦٠	٩٢	١٩٢	٢٠٧	٢٥٣	٤٦٨
كندا	٣	١٠	٢٧	٥٥	٦٤	٨١	١١٣	١٥٣	٢١٢	١٩٤	٢٥٨

التطورات الأخيرة في نشاط سوق المال العالمي.

يمكن لنا أن نقارب هذه القضايا بأن نعمد أولا إلي تحرى الصفقات العابرة للحدود وحركة ملكية السندات و الأسهم بين البلدان وفي شتي المؤسسات المالية المحلية لقد تصاعدت الصفقات العابرة للحدود في السندات و الأسهم منذ منتصف

السبعينيات من ناحية نسبتها المئوية من إجمالي الناتج المحلي كما هو مبين في الجدول (١ – ٧) لكن هذه التغيرات لن تظهر علي هذا القدر من الجدية لو نظرنا إلي ذلك من زاوية مختلفة بعض الشيء .

وعلي سبيل المثال يقدم لنا الجدولان (١ – ٨) (١- ٩) مصدرين مختلفين للملكيات الفعلية من السندات و الأسهم الأجنبية في حسابات مؤسسات الاستثمار (وليس فقط الصفقات بين البلدين) بصيغة نسبة مئوية من إجمالي ملكية هذه المؤسسات وتعكس حالة الجدول (١ – ٨) ميلا عاما لنمو أهمية الأسهم الأجنبية منذ العام ١٩٨٠ (باستثناء النمسا) .

أما أرقام سنة ١٩٩٣ الواردة في الجدول (١ – ٨) فيمكن مقارنتها بأرقام السنة نفسها في الجدول (١ –٩) وهناك تفاوت كبير بالنسبة إلي الولايات المتحدة بين معطيات صناديق التقاعد في الجدولين برغم أن الارقام متقاربة تماما بالنسبة للبلدان الأخري الواردة في كلا الجدولين .أن ملكية الاسهم التي تعود إلي مؤسسات الاستثمار تتراوح في نطاق ١٠ – ٣٠ في المائة باستثناء هولندا و أيرلندا ونيوزلندا التي تزيد أرقامها عن ٣٠في المائة (أما الحالة المذهلة في تباينها في كل من هونج كونج وسنغفورة الواردة في جدول (١ – ٩)فسوف تبحث بعد قليل)..

وتبين ألارقام سنة ١٩٩٣ في كلا الجدولين التباين الهائل بين البلدان في مدى أهمية الممتلكات الأجنبية ومن الجلي أن بعض النظم المالية أكثر "انفتاحا "من غيرها هذا المقياس وأن المملكة المتحدة و اليابان هما الأكثر انفتاحا من بقية الدول الخمس أي الولايات المتحدة و ألمانيا وفرنسا .

البلد	نوع الأسهم	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٣
*الولايات المتحدة	١. صناديق التقاعد الخاصة (ب). ٢. الصناديق المتبادلة .	١ –	٣ –	٤,١ ٤(ج)	٧,١ ٨
* اليابان	١. التأمين البريدي علي الحياة ٢. اشتراكات التأمين الخاصة	صفر ٨,١	٦,٧ ٢٣,٢	١١,٦ ٢٩,٩	١٢,٣ ٢٢,٣
* كندا	١. شركات التأمين علي الحياة ٢. صناديق التقاعد	٢,٢ ٦,١	٢,٣ ٦,٦	٢,٤ ٧	٣,١ ١٠,٦
*إيطاليا	١. شركات التأمين	–	–	١٣,٦	١٢,٢
* المملكة المتحدة	٢. شركات التأمين (د). ٣. صناديق التقاعد (هـ)	٦,٣ ١٠,٨	١٤,١ ١٧,٣	١٤,٦ ٢٣,٢	– –
* استراليا	• شركات التأمين	–	–	١٤	١٨,٨
* النمسا	١. شركات التأمين علي الحياة ٢. صناديق الاستثمار	١٤,١ ٢٧	١١,٦ ١٣,٢	١٠,١ ١٨,٧	٩,٩ ٢٥,١
* بلجيكا	• شركات التأمين	٥,٥	٨,٦	٥,٢	–
* هولندا	• شركات التأمين • صناديق التقاعد الخاصة • صناديق التقاعد العامة	٦,٩ ٢٦,٦ ١٤,٧	٢٢,٩ ٢٨,١ ٩,٩	٢٠,٢ ٣٦,٦ ١٦,٦	٢٦ ٣٦,٩ ٢٠,٢

*السويد	• شركات التأمين	–	١,٠(د)	١٠,٥	

أ. النسبة المئوية الاجمالية لأصول التي تحوزها هذه الصناديق .

ب. مشاريع ممولة معفاه من الضرائب (باستثناء حسابات التقاعد الفرعية)

ت. للعام١٩٩١

ث. صناديق طويلة الاجل

ﻫ. صناديق التقاعد تستثني القطاع الحكومي المركزي ،لكنها تتضمن الصناديق الأخري للقطاع العام

م. للعام١٩٨٧.٧٠

والحق لو نظرنا إلي ذلك بطريقة مختلفة بعض الشيء لبقينا نرى الفوارق البنيوية بين النظم المالية فالجدول (١-١٠) يبين توزيع أسهم الشركات بين مختلف أنماط حملة الأسهم في عدد من بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و عداهما يبينه الجدول من فوارق أساسية بين هيكل ملكية ما يسمي بالنظم المالية " الداخلية " و " الخارجية (أو النظم المالية " القائمة علي السوق " حيث النظم " الداخلية " تعني تلك التي تمتلك الأسهم فيها أطراف مترابطة مؤسساتيا بالشركة أما النظم " الخارجية " فهي تلك التي يملك فيه الأسهم طيف مشتت من حملة الأسهم) فإن الجدول يوضح أيضا التباين في الحيازات الأجنبية لأسهم .وإن اثنتين من بلدان النظم " الخارجية " (وهما المملكة المتحدة و الولايات المتحدة)هما من بين البدان نسبة أسوة باثنتين من بلدان مجموعة النظم " الداخلية "(تعني ألمانيا و اليابان). واعتماد علي هذا التصنيف فعن أستراليا و السويد وفرنسا هي التي تمتاز بأعلى معيار " التداول " أما الاقتصاديات " الأربعة الكبرى " لولايات المتحدة و اليابان و ألمانيا و المملكة المتحدة _ التي لا تزيد حصتها من الأسهم المملوكة في الخارج

علي ١١ % في العام ١٩٩٦ من الصعب تماما أن تؤلف قضية واضحة علي إثبات العولمة .

وما يتضح من هذه الأرقام جميعا غياب أي تقارب جلي من موقع انفتاح مشترك لدي سائر البلدان المتقدمة .وعلي وجه العموم فإن الفوارق بينها قد بقيت علي ما يبدو ، مما يشير إلي استمرار تباين خصائص وبني نظمها المالية المحلية .وبذا فإن عمل " العولمة " حتي منتصف التسعينيات لم يستطع كما يبدو ،ان يرغم المؤسسات المالية المحلية في البلدان المتقدمة علي أن تنفصل انفصلا جوهريا عن الشكل التاريخي لطابع كل منها ، برغم حصول زيادة معينة في عموم التدويل إن أرقام سنغافورة وهونج كونج الواردة في الجدول (١ – ٩)

الجدول(١-٩)

تدويل استثمارات صناديق التقاعد

(النسب المئوية للسندات و الأسهم العالمية المملوكة)لسنة ١٩٩٣د

	النسبة		
		أستراليا	١٦
الولايات المتحدة	٤	بلجيكا	٢٩
اليابان	١٤	أيرلندا	٣٥
ألمانيا	٣	سويسرا	٦
المملكة المتحدة	٢٧	نيوزيلاندا	٣٤
فرنسا (أ)	٥	هونج كونج	٩٠
كندا (ب)	٩	سنغافورة	صفر

أ. في نهاية العام ١٩٩١

ب. في نهاية العام ١٩٩٢

جدول (١-١٠)

توزيع أسهم الشركات البارزة بين مختلف فئات حملة الأسهم في بلدان مختارة من دول منطقة

التعاون و التنمية الاقتصادية (OECD)

"النسبة المئوية في للعام ١٩٩٦"

القطاع / النسبة	الولايات المتحدة	اليابان	ألمانيا	فرنسا	المملكة المتحدة (أ)	السويد	أستراليا
القطاع المالي	١٦	٤٢	٣٠	٣٠	٦٨	٣٠	٣٧
البنوك	٦	١٥	١٠	٧	١	١	٣
شركات التأمين وصناديق التقاعد	٢٨	١٢	١٢	٩	٥٠	١٤	٢٥
صناديق الاستثمار	١٢	–	٨	١١	٨	١٥	–
مؤسسات مالية أخرى	١	١٥(ب)	–	٣	٩	–	٩(ج)
مشاريع غير مالية	–	٢٧	٤٢	١٩	١	١١	١١
السلطات العامة	–	١	٤	٢	١	٨	–
العوائل	٤٩	٢٠	١٥	٢٣	٢١	١٩	٢٠
بقية العالم	٥	١١	٩	٢٥	٩	٣٢	٣٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

أ. الأرقام بالنسبة للملكة المتحدة تخص نهاية لعام ١٩٩٤

ب- بالنسبة لليبان تندرج صناديق لنهاية ١٩٩٦ فمدرجة في الباب " مؤسسات مالية أخري "

ج أرقام أستراليا هي لنهاية سبتمبر ١٩٩٦ أما صناديق الاستثمار فمدرجة في باب مؤسسات مالية أخري .

جدول (٣-١)

الاصول و الديون الاجنبية مئوية من أصول المصارف التجارية في بلدان مختارة للفترة ١٩٦٠-١٩٩٦

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٦
_فرنسا					
أصول	–	١٦	٣٠	٢٤,٩	٣٠,٩
ديون	–	١٧	٢٢	٢٨,٦	٤٠,٢
_ألمانيا					
أصول	٢,٤	٨,٧	٩,٧	١٦,٣	١٦
ديون	٤,٧	٩	١٢,٢	١٣,١	١٢,٩
_اليابان					
أصول	٢,٦	٣,٧	٤,٢	١٣,٩	١٣,٨
ديون	٣,٦	٣,١	٧,٣	١٩,٤	١٠,٦
_هولندا					
أصول	١٨,٤	٢٣,١	٢٣	٣٣,٥	٣٣,٥
ديون	٧,١	٢٢,١	٢٣,٩	٣١,٢	٣٤,١

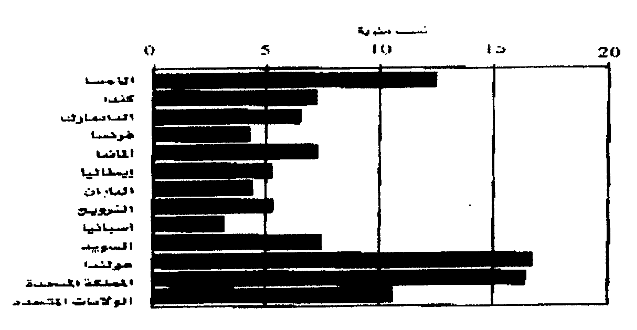
_المملكة المتحدة					
أصول	٦,٣	٤٦,١	٦٤,٧	٤٥	٤٧
ديون	١٣,٩	٤٩,٧	٦٧,٦	٢٩,٣	٤٨,٨
_الولايات المتحدة					
أصول	١,٤	٢,٢	١١	٥,٦	٢,٦
ديون	٣,٧	٥,٤	٩	٦,٩	٨,٢

قوي " التكامل الكونية " (فمن ناحية أنفتاح التجارة مثلا بلغ مجموع الصادرات و الواردات نسبة إلي إجمالي الناتج المحلي في كل من هونج كونج وسنغافورة نحو ٢٥٢ % ، ٢٧٩ % علي التوالي في العام ١٩٩٣) .

غير أن المساهمة الخارجية لمؤسسات الاستثمار تبلغ صفرا عند أحدوهما وتبلغ ٦٠ % عند الأجر ولا بد من تفسير هذا الاختلاف بتباين خيارات السياسة المتبعة إذا كان لزما علي القائمين علي صندوق البروفيدنت المركزي في سنغافورة (Singapore Central Provident) أن يستثمروا أصول مالية محلية ،حصرا في حين ان مدراء صناديق هونج كونج تواجهوا إلي خيار أخر مغاير كليا (برغم أن هناك علي الأرجح تسربا غير مباشر من صندوق سنغافورة إلي الخارج (د راميش Ramesh ، ١٩٩٣)للأطلاع علي مناقشة سياسات صندوق برفيدنت المركزي في سنغافورة) ويمكن الإدلاء بتعليقات مماثلة عن النشاط المصارف التجارية فهناك زيادة واضحة في نسبة الأصول و الديون الاجنبية في كشوفات الموازين كما هو موضح بالجدول (٢ - ١) وهي زيادة تعزي أساسا الي النمو بين الاعوام ١٩٦٠ ، ١٩٨٠

لكن المواقع اخذت تميل منذ ذلك الحين إلي الاستقرار (هناك بعض الاستثناءات لذلك وبخاصة في حالة السويد التي شهدت نموا علي مدى الفترة كلها من ١٩٦٠ حتي ١٩٩٦ لتبلغ أعلي المستويات في العام ١٩٩٦ غير أن هناك تباينات كبيرة بين الاقتصاديات المعروضة وهي تباينات ترتكز إلي حد كبير علي اختلافات تاريخية وطيدة .

أما الملاحظة الأخيرة التي ينبغي أن ندلي بها هنا فهي ان نعاين " الحصيلة " كما يقال، في تدويل النظم المالية وذلك بتقويم حجم الأصول الأجنبية التي تمتلكها العوائل أخر المطاف نسبة إلي إجمالي أصولها المالية لذا فأننا لإنزال علي حيازة الأصول المالية لكن لنعاين اهميتها النسبية من الثورة المنزلية .أن مشكلة الأرقام المدرجة حتي الآن أنها لا تغطي أوجه النظام المالي كله وكما أشرنا في الجدول رقم (١ –١٠) فإن هناك الكثير من المؤسسات غير المصرفية و غير المالية التي تتوافر علي ممتلكات أصول مالية رسم النسبة المنوية للأصول المالية التي تمتلكها العوائل أخر المطاف من الأسهم و السندات الأجنبية (ما وراء البحار) بنهاية عام ١٩٩٥



شكل ٥–٣

لقد حولنا الأرقام المتعلقة بالعوائل إلي أعمدة بيانية في الشكل رقم (٥-٢)لنهاية العام ١٩٩٥ ويشى هذا الشكل بوجود تباينات بين البلدان مماثلة للنموذج الذي أوجزناه أعلاه لكن التنوع هنا أعظم .

ولكن هناك بلدين فقط يتميزان بنسبة تزيد عل ١٥ في المائة أما المعيار السائد فيتراوح عن ١٠ في المائة ودونها ويمكن القول علي وجه العموم أن الثروة المالية للناس لا تزال شأنا محليا : فهي باقية في الوطن .

أن المعطيات الواردة في الجدول السابق و في الشكل السابق تشير إلي أن استمرار راهنيه خيارات السياسة المحلية وهو أمر يتجاهله تحليل دعاة العولمة و يتوجب علينا أن نفترض أن تأثير العولمة علي هذه الخيارات كان معدوما في حالة هونج كونج وسنغافورة علي سبيل المثال نظرا لأن هذين البلدين تعرضا علي النحو ما للضغوط الخارجية نفسها إن الأسباب إذن " محلية صرف النظر و حال الاقتصاديات الصناعية المتقدمة مماثلة فخيارات السياسة (و الأخطاء) هي التي دفعت التحرك في أتجاه تعاظم الاعتماد المتبادل و التدويل وهو ما يبينه الجدول (١-٩) علي سبيل المثال لا عملية " عولمة " غامضة من نوع ما .دعونا نمحص ملاحظات المعلقين اللذين رحبا دون لبس ،نوعا ما بالاندفاعات نحو أعظم من الانفتاح و التكامل : " بمعنى من المعاني ،جنت السلطات عواقب ماصنعة أيديها فقد أرادت هذه السلطات تعظيم مشاركة المستثمرين الأجانب في أسواق ديون حكوماتها لكي تسهل من إحدى النواحي تمويل موازين مالية وخارجية أبر وأرادت نظاما ماليا أكثر كفاءة يضعف جبروت الاحتكارات المحلية ويقدم للمدخرين معدل عائدات أعلي ويقدم للشركات رأسمالا بكلفة أدني من جانب أخر ورحبت

السلطات بالتجديدات التي قدمت طفيفا أوسع من إمكانات الوقاية من تقلبات العنيفة في أسعار الأصول مما يسر أزاله المخاطر وأرادت السلطات أن تستعيد تلك الأعمال التي هاجرت إلي مراكز " بعيدا عن الشاطئ " طلبا لبيئة أخف من ناحية الضوابط المقيدة .وأن تعبد أرض الملعب أما المنافسين الأجانب لقد تحقق القدر الكثير من ذلك و لكن تحقيقة أقترن بخلق وفر هائل من الرأسمال السائل المتحرك الذي يشكل دعمه أو الافتقار إلي دعمه مقياس الفارق في نجاح الاستقرار و الإصلاح وسعر الصرف و السياسة الضريبية " (جولدشتاين و موسا ١٩٩٣) ثمة نقطة وجيهة عند هذين المؤلفين برغم ما يكتنف من رضي عن النفس إلا أننا بالتوافق معهما لا نوحي هنا بأن كل شيء كان محض تنتج عن الخيارات السياسة المقصودة وإما لأخطاء السلطات .

ويمكن إبداء ملاحظات مماثلة عن السبل الأخرى لقياس و تقييم درجة التكامل الالي العالمي المبحوث أعلاه تقارب معدل الفائدة الفعلي ،حركات أسعار الأسهم ،عوائد المشاريع خارج وداخل البلاد تكافؤ معدل الفائدة المحمي وغير المحمي تنوزع حقيبة الاستثمارات المالية العالمية ....إلي آخره .دعونا نستشهد ثانية بجولدشتاين وموسا : " برغم توافر ادبيات متكاثرة تعالج مباشرة قياس تكامل سوق رأس المال العالمي فقد ثبت صعوبة التوصل إلي استنتاجات راسخة وواضحة عن درجة ان لم يكن الميل – التكامل و ان هذا الإبهام يعكس الحقيقة التالية وهي انه ما من طريقة منفردة لقياس درجة التكامل تخلو كليا من مصاعب مفهومية أو تقنية تغيم علي تأويلها (جولدشتاين و موسا ١٩٩٣) .

يظل الاحتراس مطلبا قائما فال يزال معقولا القول مثلا أن معدلات الفائدة قصيرة الأجل تحدد قوميا بل إن معدلات الفائدة طويلة الأجل تساق أساسا بقرارات سلطات الدولة المهمة كما هي الحال في الولايات المتحدة و اليابان و ألمانيا بدل تساق كليا بقوى السوق الكوني المجهولة

الجدول (٣-٣)

لاقتراض من اسواق المال العالمية ١٩٧٦-١٩٩٧

(معدلات الوسطية السنوية بمليارات الدولارات)

	١٩٧٦-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٧
لأسهم متنوعة (أ)	٣٦,٢	٩٦,٤	٢٣٤,٧	٣٣٢,١	٣٥٧,٢	٩١٦,٧
قروض	٥٩,٤	٧٢	١٠٣,١	١١٦	١١٧,٩	٣٩,٤
تسهيلات دعم ملتزمة	-	٣٥,٢	١٨,٧	٧,٧	٦,٧	٢,٧
تسهيلات دعم ملتزمة (ب)	-	-	٧٠,٩	٨٠,٢	١٢٧,٧	٤٥٩,٥
الإجمالي	٩٥,٦	٢٠٣,٦	٤٢٧,٤	٥٣٦	٦٠٩,٥	١,٧٦٩,٣
% للتغير عن السنة السابقة	-	-	-	+٢٣,٣	+١٣,٧	+٥٠,٦

أ. سندات عالمية و اجنبية ثم ابتداء من عام ١٨٨٦ إصدار أسهم عالمية اعتيادية (**equities**)

ب. في غالبيتها اوراق مالية تجارية أوروبية عموما وبرامج أوراق مالية متوسطة لأجل

حتي الدراسات ذات المقاربات البديلة التي لا تركز بصورة مباشرة أو غير مباشرة علي التكامل المالي .مثل تلك الدراسات التي تشهد علي مقارنة سبل الاستهلاك بين البلدان تعجز عن التواصل إلي استنتاج لا لبس فيه يخلص إلي ان التكامل المالي قد تحقق (بيومي و ماكدونالد ١٩٩٥)

الاقتراض قصير الأمد :

يسعنا القول علي وجه العموم أن الفترة المبتدئة بإجراءات الليبرالية منذ عقد السبعينيات قد شهدت صعودا في النشاط المالي العالمي المقترن بثلاثة تطورات هي : تزايد سعة الاقتراض العالمي التجديد المالي و التكتل المالي سنركز في هذه الفقرة علي التطورين الأخيرين .

لقد أشرنا إلي غرازة نمز الاقتراض العالمي في الجدول (٢- ٢) وكان ثمة توقع في العام ١٩٩٨ بأن يزيد إجمالي القروض علي ٢٠٠٠ مليار دولار _ وهذه زيادة بمقدار ٢٠٠٠مرنة بالمقارنة مع الوضع القائم أو اخر عقد السبعينيات وأن أبرز معلم في هذا التطور هو نمو " إصدارات الأسهم "أي إقصاء عمليات الإقراض التقليدية (التي تتولاها المصارف عادة بإحلال إصدار السندات أو غيرها من الأسهم القابلة للتسوق أما المعلم الأخر البارز فهو نمو " التسهيلات غير الملتزمة " و بخاصة في سوق السندات الأوربي .

واقترنت هذه العمليات التجديد المالي ،الذى ينطوي بدورة علي سمات عدة ويوضح الجدول (٢-٣) سعة تنوع الأدوات الجديدة ولما كانت معظم هذه الأدوات هي تفرعات نابعة من التحول إلي إقراض الأسهم فإنها توفر للمقترضين و المفترضين

إمكان الوقاية من مجازفة تحركات معدل الفائدة وسعر الصرف العملة ويطلق عليها جماعيا هو الأسهم المتفرعة DERIVATIVES (أو المتفرعات) إن كثرة من هذه المتفرعات تؤلف أدوات خفية يصعب تماما فهمها أو مراقبتها أو السيطرة عليها يعود ذلك جزئيا إلي ظهور طرق جديدة لتداولها وبخاصة ظهور ما يسمي بالأسواق الجانبية حيث يقوم الوسطاء بالتعامل فيما بينهم بمبالغ نقدية طائلة متجاوزين في ذلك المبادلات الراسخة التي تستخدم قاعات التداول التقليدية في البورصة .

أن أهمية أدوات الأسواق الجانبية هذه تتضح من الجدول (٢- ٣)فبحلول العام ١٩٩١ باتت هذه الأدوات أكبر من قيمة الأدوات التي تباع عبر المبادلات الأخري بل إن قيمتها كانت أثر بنسبة ٥٠ % من أجمالي استحقاقات العملة الأجنبية لسائر البنوك التي رفعت معاملاتها إلي بنك

الجدول (٣ - ٣)

النمو في أسواق بعض الأدوات المتفرعة المختارة :

المبالغ الرئيسية المتصورة في نهاية كل عام بما يعادلها من مليارات الدولارات الأمريكية خلال السنوات ١٩٨٦ - ١٩٧٦

	١٩٨٦	١٩٩٠	١٩٩٧
• الأدوات المباعة في البورصة (أ)	٥٨٨	٢,٢٩١	١٢,٢٠٧
• مستقبلات معدل الفائدة	٣٧٠	١,٤٥٤	٧,٤٨٩
• خيارات معدل الفائدة (ب)	١٦٤	٦٠٠	٣,٦٤٠
• مستقبلات العملة	١٠	١٦	٥٢
• خيارات العملة (ب)	٣٩	٥٦	٣٣
• خصائص مؤشر البورصة	١٥	٧٠	٢١٧
• خيارات مؤشر البورصة (ب)	٨	٩٥	٧٧٧
• الأدوات المباعة في الأسواق الجانبية (ج)	٥٠٠ (تقدير)	٣,٤٥١	٢٥,٤٥٣(د)
• مقايضات معدل الفائدة (هـ)	٤٠٠(تقدير)	٢,٣١٢	١٩,١٧١(د)
• مقايضات معدل فائدة عملة واحدة (هـ+و)أو عملات متبادلة	١٠٠(تقدير)	٥٧٨	١,٥٦٠(د)
• أدوات متفرعة أخري (هـ + ز)		٥٦١	٤,٧٢٣(د)

• ند مذكرة تفاهم :استحقاقات عبر الحدود ومحلية من العملة الصعبة إلي المصارف المتعاونة مع بنك التسوية العالمي .	– ٤,٠٣١	٧,٥٧٨	–

أ. عدا خيارات الأسهم الفردية المتفرعات التي تشمل عقودا سلعية

ب. بيع وشراء عدد محدد من الأسهم بسعر محدد في مدة محددة

ج. فقط المعلومات التي جمعتها "رابطة معطيات الأسهم العالمية "ISDAوتستثني المعلومات عن العقود مثل اتفاقيات المعدلات المقبلة وخيارات العملة في الأسواق الجانبية ومواقع العملة الأجنبية المقبلة ومقايضات الأسهم وضمانات الحصص

د. عقد بين أعضاء

ه. للعام ١٩٩٦

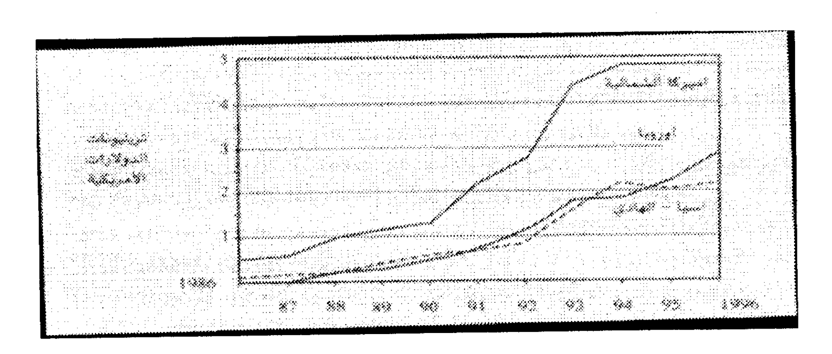
و. عدلت لأجل الابلاغ عن كلتا العملتين

ز. أغطية CAPS و أرضيات وخيارات مقايضة ٨٠

التسويات العالمي BIS وشهدت هذه الأدوات نموا مدويا خلال عقد التسعينيات وغلبا ما تباع هذه الأدوات "خارج بيان الميزانية " ومكسبها يتحقق من خلال دخول رسم المعاملات بدل أن يؤلف جزءا من أصول المؤسسة المالية أو جزءا من هيكل المديونية أن هذه التطورات تقدم فرصا للوسطاء كما ينخرطوا في موازنة المخاطر وسط بيئة متدنية الكلفة و أقل خضوعا للضوابط القانونية لكنهم يثرون بذلك مشكلات جديدة نتيجة زيادة التعرض المنتظم لمخاطر إن النمو الإجمالي للمتفرعات (السندات و الأسهم المتفرعة)الملية بين الأعوام ١٩٨٦ ، ١٩٩٧ معروض في شكل (٦-٢)

ونلاحظ هنا أن تداول هذه الأدوات مقتصرة كليا علي نحو ما علي المراكز المالية الكبرى الثلاثة المرتبطة بهذه التجارة .

أن التجديد المالي يغذ خطاه باستمرار وتتمثل أحداث التطورات في انبعاث أدوات السندات في شكل ما يسمي "سندات التين "، "السندات الكونية " تصدر سندات التين وتتداول في آن واحد ضمن أسواق آسيا فقط في حين أن نظيراتها أي السندات " الكونية تصدر وتتداول في جميع المراكز المالية العالمية الكبرى علي مدار الساعة "



الشكل (٦- ٢)

الاسهم المتفرعه (المتفرعات)المالية

المقدار المخمن الناجم عن المبادلات المنظمة (نهاية العام)

بعد قيام البنك الدولي بتسويق اول سند كوني العام ١٩٨٩ ،وتوسيع هذا السوق ليزيد علي ١٠٠ مليار دولار بحلول منتصف العام ١٩٩٤ ويحتل ٨ في المائة من أجمالي إصدارات السندات الحخارجية في تلك السنة ((OECD ١٩٩٤))

ويشهد هذا التطور الأخير في أسواق السندات علي قوة الميل في المنظومات المالية العالمية باتجاه التدويل ولكن كما أشرنا فإن تغلغل الأصول الأجنبية في أسواق الاستثمار المؤسسات المحلية لا يزال ضئيلا نسبيا و الا تزال الولايات المتحدة علي وجه الخصوص مستقلة وعديمة التنوع فبهذا المضمار إلي حد كبير وبمقدار ما أن ظاهرة التداول الكوني للأسهم و الأسهم المتفرعة قائمة لا تزال تنزع إلي البقاء داخل منطقة واحدة (أمريكا الشمالية ،أوربا أو أسيا _الهادي).

هناك من جديد ميل في سوق السندات الحكومية نحو المزيد من الانفتاح وأن معدل الوسطي للتغلغل الأجنبي في الأسواق القومية للسندات الحكومية في ميدان المتقدمة قد أرتفع من ١٠% العام ١٩٨٣إلي ١٥ % العام ١٩٨٩ (ترنير Turner ١٩٩١) أما بالنسبة إلي البلدان الاتحاد الأوروبي فقد أرتفع هذا المعدل الوسطي من ١٩%العام ١٩٧٨ إلي ٢٦% العام ١٩٩٣ (الاتحاد الأوربي ١٩٩٧)

هناك قضية أخيرة تستوجب البحث في هذه الفقرة وهي تطور المجمعات المالية تتميز صناعة الخدمات المالية العالمية علي نحو متزايد بوجود عدد قليل من بيوت الصيارفة و الأسهم ذات الرساميل الضخمة وهي لاعب كوني وذات نشاطات متنوعة ويرجع ذلك جزئيا إلي استمرار الميل الطاغي نحو الاستثمار المؤسساتي وان " الادخار الجماعي "سمه مترسخة من سمات سائر بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية ((OECD)) بحيث أن المؤسسات التي تدير هذه الأرصدة يمكن ان تتحول إلي لاعب دولي .

وعلي العموم تتوافر هذه الصناعة علي قدرة الوصول إلي أرجاء العالم كله مما يؤدي إلي ضغوط تنافسية شديدة تستثير استراتيجية رد تجارية بخفض الكلفة و التنوع ونتيجة لذلك تعمل المجمعات المالية من خلال هياكل شركات بالغة التعقيد ومغلقة في الغالب أن هناك كثرة من محاولات إلقاء المجازفات علي كاهل الغير بين عدد متناقض من اللاعبين بل أن هذه المحاولات تجري بين مختلف العناصر المكونة للشركات ذاتها وبذا تزايدت مخاطر العدوى ومخاطر السوق ومخاطر المنظومة جميعا مثيرة بذلك مشكلات جديدة ومهمة إمام الحكومات و الهيئات الدولية علي صعيد الضوابط القانونية.

وهناك نقطة مهمة تتعلق بالحقبة الحالية بالمقارنة مع حقبة معيار الذهب جديرة بالملاحظة وهي أن نمو الأخير للإقراض العالمي لم يقتصر علي زيادة عدد الأدوات المالية زيادة كبيرة فحسب بل أنه غير طابع تدفقات رأس المال بالكامل وكما ذكرنا سابقا فإن الإقراض في أواخر القرن التاسع عشر كان إقراضا بعيد الأجل في جوهر يتوخي تمويل الاستثمار في أصول حقيقية بل ان ذلك الجزء من إجمالي التدفقات الذي يتألف من استثمارات في أصول مالية كان يستخدم أساسا لتمويل استثمارات حقيقية أما الآن يعد الأمر كذلك فالانفجار الحاصل في مجموع الإقراض يتألف حتي فترة قريبة من أصول مالية حصرا علي وجه التقريب ولم تظهر استثمارات كبيرة في الأصول الحقيقية مجددا إلا منذ منتصف عقد الثمانينات مع نمو الاستثمار الأجنبي المباشر FDI .

الصورة العامة : التاريخ الراهن و مستقبل القريب

في الجزء الأخير من هذا الفصل سنعاين تغير إدارة الاقتصاد القومي وتفاعلها مع آليات التكامل العالمية كي نعين تخوم الوضع الراهن الذي يواجه الاقتصاد العالمي ونتوخي من ذلك تحليل تبعات النظم الرئيسية للاستقلال الاقتصادي المشخصة في جدول

(١- ٥) و لابد لمعيار الذهب من أن يشكل نقطة مرجعية إلي حد كبير في هذا النقاش بسبب موقعه المحوري بوصفة أول آلية للتكامل الاقتصادي وبفضل السمات البارزة التي تميز بها نظام معيار الذهب يحمل مغزي أيدولوجيا ونظريا ضخما مرد ذلك أن الأطراف الضالعة فية كانت تدخله "طوعا" إذا لم تكن هناك أي معاهدة تأسيس ليس هذا فحسب بل كان ثمة أفتراض بأن هذا النظام يجسد مبدأ " الحركة الذاتية "في عمله وتعديلاته أن معظم الشروح العقائدية المتزمتة تقيس كل المنظومات الاحقة علي أساس المقارنة بنظام معيار الذهب فتجدها –وهذا ما ينبغي إضافة –ناقصة .

أن أسس نظام معيار الذهب تتضمن تثبيت سعر رسمي بالذهب لكل عمله واقتران ذلك باستيراد و التصدير الحر للذهب من دون أيه تقييدات بالحساب الجاري أو حساب رأس المال ويسمح لحركة الذهب الدائمة دخولا إلي البلد وخروجها منه بأن تؤثر علي العرض المحلي للنقود في كل بلد وهكذا فإن إصدار النقود الو رقية و المعدنية يرتبط مباشرة بمستوي احتياطات الذهب أما أزمة السيولة قصيرة الأمد (أي نضوب الذهب) فتعالج أولا عن طريق الاقتراض من المصرف المركزي بأسعار فائدة مخفضة (تسهيلات "مقرض الملاذ الأخير ") وأما إذا توجب تعليق سعر الذهب (مكافئ المسكوك) فينبغي أن يكون هذا الاجراء مؤقتا فحسب علي أن يعود العمل بتحويل العملة إلي الذهب في أقرب وقت ممكن _حتي لو تتطلب ذلك عند الضرورة الاستعانة بسياسات أنكماش محلية وهنا تبرز الصلة الحاسمة بين الشروط المحلية و الشروط العالمية :وجوب وجود مرونة محلية في الأجور و السعر /التكلفة من أجل السماح لمستوى السعر الاسمي كي يتقرر داخل البلد بفعل العرض و الطلب العالميين علي الذهب وهكذا فإن معيار الذهب GS بقدار عمله فعليا وفق هذه الاسس يمثل الاقتصاد المتكامل جوهريا الذي يكون " الاستقلال الذاتي القومي " فيه عند حده الأدنى .

غير أن نظام الذهب كما هو متوقع لم يعمل قط بهذه الطريقة الاوتوماتيكية فقد واجهت الحكومات صعوبات جمه في بعض الاوقات لتنفيذ تدابير الانكماش المحلية التي تفرضها المنظومة شرطا الاشتغالها وقد أدى ذلك إلي أبتكار شتي صنوف "وسائل الذهب " لتخفيف قوة صدمات حركات الذهب الواقعة علي الاقتصاد المحلي .ومن أهم هذه الوسائل التغيرات المقننعة في أسعار صرف العملات المحلية بالذهب لحماية الاحتياطيات أو الابقاء علي مستوى النشاط الاقتصادي المحلي (ما يعرف بـــ " تدليك المفاصل الذهب " غير ان أسعر العملات بقيت محصورة برغم ذلك في نطاق ضيق تماما بين الاعوام ١٨٧٠،١٩١٤ وتطلب هذا النظام درجة ملحوظة من التعاون بين المصارف المركزية نظرا لأن اشتغال النظام كان يقتضي كل أصناف التقديرات الاحترازية وحرية التصرف وجرت كثرة من التعديلات الاضطرارية المتنافرة التي التفت في الواقع علي القواعد الرسمية .

لقد خلت شروط معيار الذهب من وجود عملة واحدة تتخذ مرتكزا اسميا لعرض النقود أو مستوى السعر .نظرا لأن المنظومة ككل كانت هي التي تتولى ذلك عن طريق العرض و الطلب علي الذهب ولم يضطلع أي بلد منفرد حتي بريطانيا بمسؤولية مراقبة "عرض النقود " الذي كان يشكل كما هو مفترض مفتاح نجاح المنظومة لكن التزام المملكة المتحدة بالتجارة الحرة (علاوة علي قدرتها علي حماية ذلك)وعمق أسواق المال اللندنية هما اللذان دعما هذا النظام وقدما المرتكز السياسي الأساسي لا اشتغاله الفعال أما مواطن الضعف الاقتصادي في نظام معيار الذهب فقد نبع من الطريقة التي وضعت بها صدمات العرض و الطلب خارج متناول صلاحيات أي دولة قومية الأمر الذي أدي إلي تعظيم النشاط الاقتصادي الملقب الذي بات سمة دائمة من سمات النظام زد علي هذا أن أي تراكم مفرط لأرصدة الذهب عند بلد واحد كان من شأنه أيضا أن يشعل أوار انكماش يعم النظام كله سواء إراديا أو لا إراديا .

أن شبح انعدام الاستقرار خلال سنوات ما بين الحربين لا يزال يطارد النظام الاقتصادي العالمي ويشكل السبب الرئيسي للقلق و الغموض الملازمين للميول الراهنة في الاقتصاد العالمي وتحرص الآسرة الدولية انطلاقا من تخوفها الدائم هذا علي أن تتحاشى تكرار مثل هذه الفترة التي شهدت كما بينا من قبل انهيار النشاط الاقتصادي العالمي (أو المحلي) انهيارا مدويا (حيث هبطت التجارة الخارجية بمقدار الثلثين بين الأعوام ١٩٢٩ ، ١٩٣٣ وفرضت القيود علي رأس المال .ووقع تخفيض العملات والانكماشات وبحلول العام ١٩٣٨ فأن حجم التجارة لم يستعد إلا بالكاد حوالي ٩٠% من مستواه السابق للعام ١٩٢٩ رغم معافاة الإنتاج العالمي بالكامل في أعقاب ذلك كله برزت الكتل الحمائية المحتربة التي تقاتلت آخر المطاف متحدية وجود بعضها البعض .

لقد صممت اتفاقية بريتون وودز لتجنب القيد لخارجي الذي فرضه نظام معيار الذهب علي الاقتصاديات القومية هذا النظام الذي عمل بصورة كارثة في فترة ما بين الحربين لقد كانت هناك حاجة إلي المرونة لدعم السياسات المقررة محليا من جهة علي أن تكون هذه المرونة كافية من جهة أخري .

لتجنب التنافس علي تخفيض قيمة العملات وجرى التفاوض في بريتون وودز علي حل يقود إلي نظام ثابت ولكن قابل للتعديل يرتب بالدولار كمعيار للقيمة الأساسية المعتمدة في النظام وجرى تثبيت قيمة العملات بالدولار الذي كان بدورة قابلا للتحويل بالذهب وإقرار تعديل " الاختلالات الأساسية " بموافقة صندوق النقد الدولي IMF و إعطاء الاقتصاديات القومية استقلالية القرار لتحقيق مستوى السعر الخاص و أهداف تشغيل اليد العاملة من دون أن تتقيد بمركز بمرتكز ثابت مشترك للسعر الاسمي أما الاسواق القومية لرأس المال فقد بقيت منفصلة عن بعضها انفصالا نسبيا بفعل إقرار ضوابط رأس المال علي الصفقات كلها عدا الجارية منها وإما تأثيرات التداخلات المحلية في سعر العملة فقد "عمقت " عن طريق الاعتماد علي احتياطي العملة الرسمي وقروض

صندوق الدولي الذي عمل بذلك كعازل بين الأوضاع النقدية المحلية و الأوضاع النقدية العالمية مما عزز استقلال المجال المحلي .

ولن نكرر هنا ثانية حكاية العذاب المعروفة لمسار نظام بريتون وودز ونواقصه خلال فترة ما بعد الحرب فالسمه الأساسية في هذا النظام هي اعتماده علي " السلبية " الامريكية وحين لم تعد هذه السلبية قائمة (بسبب المخاوف من فقدان القدرة التنافسية الأمريكية عالميا) لم يعد نظام بريتون وودز نفسه قائما بالمثل .وترمي الملاحظات آنفة الذكر إلي تباين :

أ. أن نظام بريتون هو نظام محدد .

ب. تباين كيف شيد الاستقلال الاقتصادي و القومي النسبي داخل هذا النظام .

لكن نظام بريتون و ودز يكشف أنه لم يكن ثمة استقلال اقتصادي ذاتي للاقتصاد الأمريكي (بالمعني المذكور باستقلالية) أن كان يراد للنظام أن يؤدي وظيفته علي الغرار الموصوف قد يبدو هذا القول غريبا في ضوء الدور القيادي الذي لعبته الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي خلال تلك الفترة و النظر إليها بوصفها الجهة التي تملي "قواعد اللعبة " لمصلحتها الخاصة لكن المفارقة في هذا الوضع أن هذه القواعد بمجرد أن وضعت في مكانها باتت تقيد سلوك الاقتصادي الأمريكي قدر ما كانت تقيد سلوك الاقتصادات الأخري في النظام حتي وأن يكن بصورة مغايرة فما كان بوسع الولايات المتحدة أن " تختار " مستوى السعر و العمالة الخاص بصورة مستقلة عن الأخرين وكان عليها تظل سلبية من ناحية سعر عملتها وأن تحتفظ بحد أدني معين احتياطي العملات الأجنبية وأن توفر السيولة المطلوبة للنظام من خلال قيامها بدون المقرض له وأن ترسي السعر العالمي للسلع المتداولة عالميا علي قاعدة الدولار من خلال سياستها النقدية المحلية وأن دورء وقوع عالمي كان يقيد تلك السياسة النقدية المحلية بمتطلبات نظام كان يعطي لخيارات الشركاء أهمية عظمي _ وهذا ما كان علية الواقع الرسمي

للاستقلال النقدي الأمريكي ومن الواضح أن ذلك قد نفع الولايات المتحدة في حدود نظرا لأن بقائها كأقوي اقتصاد تصدير في النظام كان يتطلب وجود سعر صرف مستقر ونظاما منيعا علي التضخم ولكن ما أن تغير هذا الوضع وما أن بدأت الولايات المتحدة تناور لكسب بعض المزايا الاقتصادية المحلية حتي انهار نظام بريتون و ودز .

أن نظام تعويم سعر صرف العملات .الذي جاء في أعقاب فشل محاولات رأب الصدع في نظام بريتون و ودز خلال فترة " فشل الأنفاق " كان يتوخى زيادة الاستقلالية الاقتصادية القومية غير أن قواعد هذه اللعبة لم تختلف كثيرا ويا للعجب عن الفترة التي سبقتها وكما ذكرنا آنفا بقي الدولار الأمريكي " العملة المختترة " لإجراء الصفقات النقدية العالمية ويرجع ذلك لحد كبير إلي رسوخ الاعتماد علي طريقة القديمة وبقيت الولايات المتحدة أيضا " سلبية " نسبيا بوجه التغيرات في قيمة الدولار برغم أن البلدان الأخرى قامت بتدخلات منهجية للسعي إلي أستقرار أسعار عملاتها المعادلة بالدولار وعملت هذه البلدان في المدي القصير علي توجيه سياستها في عرض النقود القومية لأجل التكيف مممع الضعف النسبي لأسعار عملاتها إزاء الدولار (بتقليل عرض النقود محليا حين تكون قيمة العملة ضعيفة إزاء الدولار أو زيادة عرض النقود حين تكون تلك القيمة أقوي أي ما يعرف بعدم تعميم حركات سعر العملة) أما علي المدى البعيد فقد عملت هذه البلدان علي إجراء تعديلات عالمية في القيم المكافئة من أجل تحديد مستوي السعر القومي وعرض النقود مستقلة عن سياسة الولايات المتحدة (هذا هو الاختلاف الوحيد عن نظام الفترة السابقة) وأما الولايات المتحدة من جهة أخري فلم تحاول تثبيت مستوى مشترك للسعر العالمي بل راحت تنتهج سياسة نقدية خاصة وتثبت سعر العملة بصورة مستقلة عنا كانت تفعله الدول الأخرى .

نجمت عن هذه الاستقلالية في انتهاج السياسات النقدية عاقبة (غير مقصودة)تمثلت في ازدياد عرض نقود "العالم " وبازدياد ضعف الدولار بين العامين ١٩٧١، ١٩٨٠ (وهذا يعني ضمنا تزايد قوة العملات الأخرى إزاء الدولار) ازداد عرض نقود البلدان الأخرى أما سلبية الولايات المتحدة فتعني بالمقابل أنها لم تحبط ذلك بخفض عرض نقودها فاندلع التضخم ولما قوي الدولار بصورة غير متوقعة بعد العام ١٩٨٠ اتخذ التكيف صيغة انكماشا جادة فتقلص الإنتاج العالمي تقلصا حادا وهكذا شهدت هذه الفترة .وهو أمر غريب نوعا ما .تكاملا أعمق وأوثق للاقتصاد العالمي إذ أخذت دورات الأعمال عند سائر الأطراف الرئيسية المشاركة بالتوافق و الوضوح بتعبير آخر إن النظام الذي صمم لأجل الاستقلالية (بإتاحة تعويم أسعار الصرف و انتهاج سياسة نقدية مستقلة)أدي من الناحية الفعلية إلي السير في الاتجاه المعاكس تماما ويلقننا ذلك درسا مهما عن الحاجة إلي وضع قاعد خاصة لأي آلية تحكم نتبناها مهما كانت .

وبالطبع فقد تحقق استيعاب جزئي لهذا الدرس في حالة السعي إلي استقرار أسعار الصرف المقترن بفترة اتفاقات بلازا _اللوفر فلقد تخلت الولايات المتحدة عن سياسة "كف اليد " وبادرت ساعية إلي تحرك أكثر تناسقا لإدارة أسعار الصرف بتدخلات منفصلة ولكن مجموعة وقد سبق أن ذكرنا قواعد هذه اللعبة أنفا لقد حصلت سبع عشرة تدخل منسق بين العامين ١٩٨٥ ، ١٩٩٢ نجح معظمها في دفع أسعار الصرف علي الأقل في الاتجاه المنتظر ،وذلك في الغالب خلافا للاتجاه السائد و انطوى هذا التعاون بين بلدين كتل الثلاث الكبار في مجال أسعار الصرف علي اعتماد متبادل أشد وأقوي فيما بينها غير أن هذه البلدان كانت تمارس "استقلاليتها " بمعزل عن البلدان الواقعة خارج إطار كتل الثلاث الكبار فكان علي هذه البلدان الأخرى أن تدعم _لا أن

تعارض _أي تدخل من جانب كتل الثلاث الكبار (بشراء أو بيع الدولارات بعملاتها القومية حين يكون الدولار ضعيفا أو قويا).

وعلي أي حال فإن بقاء نظام كتل الثلاث الكبار متينا مسألة مفتوحة للجدل فالمسائل الأساسية هنا تتعلق بوجود أو عدم وجود " مناطق مستهدفة" ومدي جدية التعامل معها وتتعلق بمدي نجاح التعقيم الذي تنطوي عليه (والذي يقوم بدورة إلي فوارق في معدلات الفائدة قصيرة الأجل بين المراكز المالية) كما تتعلق بتأثيرات هذين الجانبين علي الاقتصاد الكبير (الماكرو)فمن دون تنسيق المباشر و المتصل للسياسات (كنقيض للتعاون المنفصل غير المباشر يمكن لتقلبات أسعار الصرف أن تظل كبيرة وأن تظل الآثار التضخمية العالمية وتقلبات الإنتاج خطيرة .

هناك كثير من النقاط المثارة بصدد مختلف النظم العالمية يمكن أن تثار أيضا بصدد النقد الدولي النقدي الأوربي فهذا النظام يتشابه من نواحي عدة مع قواعد السعر الثابت لمعيار الدولار في نظام بريتون و ودز برغم أنه يتوخي أهدافا مغايرة فنظام النقد الأوربي مثلا ،يتوخي من بين أهدافه التحقيق تقارب متتال بين السياسات القومية علي صعيد الاقتصاد الكبير بوجود قيمة مكافئة لا تتغير لأسعار الصرف وهو هدف يمكن تفسيره كالتزام نهائي بالتكامل التام (الاقتصادي و السياسي) لاقتصاديات الاتحاد الأوربي إن فكرة التقارب /الوحدة القوية عنصر غائب عن نظام بريتون وودز وعمل النظام النقدي الأوربي علي تثبيت القيمة المكافئة لأسعار صرف عملات المشاركين علي أساس سلة من عملات النظام النقدي الأوربي يتحدد وزنها تبعا للحجم النسبي لكل بلد برغم أن المارك الألماني قام .كأمر واقع بوظيفة ركيزة ثبات هذا النظام علي غرار ما فعل الدولار في ظل نظام بريتون وودز وتضمنت القواعد الرسمية للنظام الأوربي التزاما بالحفاظ علي استقرار قيم العملات في نطاق إطارات ثنائية برغم السماح بتعديلات في

القيم المكافئة في سبيل العودة إلي مستويات السعر بالتوافق مع النظام النقدي الأوربي (كل ذلك قبل الأندماج النهائي :أي الوحدة النقدية التامة) وأقر النظام تدخل المصرف المركزي في حالة نشوء تهديد بخرق نطاق المعدلات الثنائية .

لقد أدي عمل النظام كأمر واقع إلي استقرار معدلات أسعار الصرف القومية إزاء المارك الألماني (ويرجع ذلك جزئيا :إلي أهمية المارك الأماني في سلة العملات) و التوسع في استخدام المارك كعملة للتدخل وتعديل الأهداف النقدية ومعدلات الفائدة قصيرة الأجل ابتغاء دعم التدخلات في أسعار الصرف وتنظيم نمو النقد بعيد الأمد بحيث التضخم المحلي في سلع المتاجرة يقترب من التضخم السعري في ألمانيا أو يبقي موازيا له وزيادة ليبرالية الضوابط المقيدة لرأس المال .وكان علي ألمانيا أن تبقي "سلبية " إزاء أسعار الصرف الأجنبية عند الأعضاء الآخرين علي غرار الولايات المتحدة تقريبا في ظل نظام بريتون وودز ثم نظام تعويم سعر الصرف ولكن كان علي ألمانيا أن ترسي مستوي سعر سلع المتاجرة بالمارك الأماني (وترسي بالتالي نظام النقد الأوربي) بانتهاج سياسة نقدية ألمانية مستقلة الاختيار أن تاريخ هذا النظام معروف تماما لقد تحقق هذا النظام _ أو أنه صمم صراحة بالأحرى . لكي يحقق _ تقلصا في استقلالية الاعضاء المشاركين فيما يتعلق بالسياسة النقدية علي الأقل (طومبسون Thompson١٩٩٣) ولقد كانت ألمانيا البلد الذي حظي بأكبر قدر من الاستقلالية الرسمية ولكن كما هي الحال مع الولايات المتحدة مما ذكرناه آنفا كانم أشتغال النظام بصورة موائمة يقتضي من ألمانيا أن تقيد سياستها تقييدا مفرطا بـــ "عبء " إدارة النظام بأسرة كما كان عليها أن تحد من أهدافها الخاصة في بعض الأوقات خدمة لمصلحة الأعضاء الآخرين وقد أثبتت هذه النقطة أنها حجر الزاوية في نجاح أوفشل نظام النقد الأوربي فالبنك الأماني لم يكن ملزما بأن يدعم عملات الشركاء في أوقات أزمة نظام النقد الأوربي .ويرجع ذلك من جانب قضايا دستورية (يختص فيما يسمي

بـــ "رسالة امنجر " كما يرجع ذلك من جانب أخر إلي أسباب سياسية محليه وكانت النتيجة أن قوضت مصداقية نظام النقد الأوربي كنظام للتحكم المالي .

ان النقطة الأساسية التي يمكن ان نستخلصها من تحليل مار الذكر هي أن الطابع الحقيقي للنظام العالمي في المستقبل المنظور سيتمثل في نظام تهيمن عليه بلدان الكتل الثلاث وحلفاؤها وأتباعها الإقليميون لقد دخلنا حقبة بروز ثلاث تشكيلات اقتصادية كبرى يتضح حجمها ووزنها بجلاء في الجدولين (٢-٤) ، (٢- ٥) ولو قسمنا وزن كل كتلة من ناحية إجمالي نتاجها المحلي لوجدنا أن الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة متساويان أما اليابان فحجم ناتجها المحلي يبلغ النصف (برغم أن اليابان تتقدم علي الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة من ناحية نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي) أما لو قسمنا وزن كل كتلة من ناحية حصتها من صادرات العالم من بضاعئع فإن هناك بعض التقارب بين الكتل الثلاث ويبدو أن كل كتلة قد استقرت نوعا ما فالاتحاد الأوربي يحتل ٢٥ % و الولايات المتحدة ٢٠ % أما اليابان فتحتل ١٩ % (غير أن النسبة الأخيرة أخذه في الهبوط قليلا) .

الجدول (٣-٤)

الولايات المتحدة .اليابان .الاتحاد الأوروبي : الحجم النسبي للاقتصاد

و الاستخدام النسبي للعملات (بالنسبة المئوية)

	الولايات المتحدة	اليابان	الاتحاد الأوروبي
الحجم النسبي للاقتصاد			
• حصص إجمالي الناتج المحلي للعالم ١٩٩٦	٢٠,٧	٨	٢٠,٤
• حصص صادرات العا لم ١٩٩٦	١٥,٢	٦,١	١٤,٧
الاستخدام النسبي للعملات (ب)			
• التجارة العالمية ١٩٩٢	٤٨	٨	٣١
• سندات الدين العالمي سبتمبر ١٩٩٦ .	٣٧,٢	١٧	٣٤,٥
• دين البلدان النامية نهاية ١٩٩٦	٥٠,٢	١٨,١	١٥,٨
• احتياطات العملة الأجنبية نهاية ١٩٩٥ .	٥٦,٤	٧,١	٢٥,٨
• صفقات العملة الأجنبية أبريل ١٩٩٥ (ج)	٤١,٥	١٢	٣٥

أ. السلع و الخدمات :عدا المتداول منها بين الدول الأعضاء في الاتحاد الاوربي .

ب. الحصص المسجلة في عملة (أو عملات)البلد (أو الاتحاد الأوروبي)

ج. عدلت الحصص لتفادي الحساب المزدوج الناجم عن واقع كل صفقة تجري بين عملتين

وتناول بقية المعطيات الواردة في الجدولين (٢ – ٤) ، (٢ – ٥) دور العملة في كل واحدة من الكتل البلدان وهذا عنصر مهم يتصل بمستقبل النظام الاقتصادي المالي العالمي في ضوء دخول اليورو في مطلع القرن الحادي و العشرين .

أن هذه المعطيات تشير علي وجه العموم إلي أن :

١. الدولار الأمريكي لا يزال اللغة المشتركة للنظام المالي العالمي حتي منتصف عقد التسعينيات .
٢. العملات الأوروبية حققت بعض الصعود في هذا الدور و بخاصة صفقات شراء العملة الأجنبية و الاستثمار في الأسهم و السندات
٣. الين لا يزال عمله غير مهمة نسبيا في الصفقات العالمية إلا أنه حقق بعض انجاز بوصفة قاسما مشتركا للأصول المالية (ويرجع ذلك إلي حد كبير إلي زيادة قيمة الين إزاء الدولار الأمريكي و المارك الألماني حتى العام ١٩٩٦).

أن أهم ما يترتب علي هذه الميول هو أن العلاقة بين الولايات المتحدة و وأوربا للتسارع إذا ما حقق دخول اليورو النجاح وبات منافسا للدولار ولسوف ينزع ذلك إلي تعزيز هيمنة الكتلتين الرئيستين في الثلاثي خصوصا بعد تداعي الاقتصاد الياباني في التسعينيات و إخماد الأزمة في الشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية خلال العام ١٩٩٨ .وما لم تسطيع اليابان أن تستعيد عافيتها الاقتصادية بشكل مستديم فإن مركز ثقل النظام العالمي سينتقل إلي شمال الأطلسي .وهكذا فإن مستقبل استمرار التحكم العالمي معلق جوهريا ليس علي قوى السوق الكونية بل علي اختلافات المصالح القديمة بين الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي ثم إلي حد أقل اليابان وما هذه النتيجة بمريحة غير أن من الأفضل أن نعرف تماما من أين تنبع المشاكل وأن نعرف أنها لاتزال ناجمة عن المعضلة الكلاسيكية لتباين مصالح الدور أو الكيانات السياسية الورثية للدول مثل الاتحاد الأوربي وعلية فأننا لا نزال نعيش في اقتصاد "مدول "بألاساس وهو أبعد ما يكون عن أقتصاد عالمي "معلوم "بالكامل برغم أن هذا الاقتصاد المدول يخضع لتكيف مكثف من قبل بنية تجارية إقليمية متكاملة .

الباب الثاني

نظرية التجارة الدولية

الفصل الأول

النظرية البحته في التجارة الدولية: العرض

٢ – ١ الميزة النسبية وتكاليف الفرصة

في قسم ١ – ٦ رأينا ريكاردو أسس قانونه في الميزة النسبية علي نظرية القيمة في العمل التي هي غير مقبولة .مع ذلك فإن قانون الميزة النسبية يمكن شرحه بدلالة نظرية تكلفة الفرصة Opportunity Cost Theory وهذه تقول أن تكلفة السلعة هي كمية سلعة أخري التي يتم التخلي عنها لكي يمكن إطلاق ما يمكن من العوامل أو الموارد من السلعة الأولى .لاحظ هنا ان العمل ليس هو عامل الإنتاج الوحيد ، ولا يفترض أن تكلفة أو سعر السلعة يمكن استنتاجه من محتوي العمل الذي يدخل فيها كما لا يفترض أن العامل متجانس .ويكون للقطر ذات تكلفة الفرصة الأقل لسلعة ما ميزة نسبية وتلك السلعة نسبية في السلعة الأخرى .

مثال ١

لو أنه تعين علي المملكة المتحدة الإنتاج وحدة واحدة إضافية من الأقمشة أن تتخلى عن نصف وحدة من القمح (لإطلاق الموارد الكافية فقط لإنتاج وحدة إضافية من الأقمشة) فإن تكلفة الفرصة في المملكة المتحدة هي نصف وحدة من القمح .وفي نفس الوقت إذا تتعين علي الولايات المتحدة (في غياب التجارة) أن تتخل عن 2W لإنتاج 1C أكثر فإن تكلفة الفرصة المقدار 1C هو 2W في نسبية الولايات المتحدة فأن تكلفة نسبية علي الولايات المتحدة في الأقمشة و للولايات المتحدة لها ميزة نسبية في القمح .

٢-٣ منحني إمكانيات الإنتاج : التكلفة الثابتة

يمكن تصوير تكاليف الفرصة عن منحنى إمكانيات الإنتاج Production Possibilities Curve (أيضا يسمى منحني التحويل) وهذا يبين كل الترابطات المختلفة للسلعتين التي يمكن أن ينتجها بالاستخدام الكامل لجميع عوامل الإنتاج وبأحسن تكنولوجيا متاحة .ويشير ميل منحي إمكانيات الإنتاج عندئذ إلي المعدل الحدي للتحويل (م ح ت / MRT) أي إلي كمية سلعة ما التي يتعين أن يتخلى

عنها القطر علي وحدة إضافية من السلعة الأخرى . فإذا وواجه القطر تكاليف ثابتــة أو (م ح ت / MRT) فإن منحني إمكانيات إنتاجها يكون خطا مستقيما بميل مطلق يساوي تكاليف الفرصة الثابتة أو م ح ت MRT كما يعادل سعر السلعة النسبي في القطر

مثال ٣

يعطي جدول (١) أقصي كمية من القمح ،أو الأقمشة تستطيع المملكة المتحــدة و الولايات المتحدة إنتاجها إذا استخدمنا بالكامل جميع عوامل الإنتاج المتاحة لديهما بأحسن تكنولوجيا متاحة .

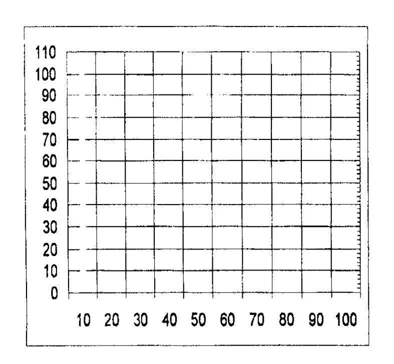
جدول (١)

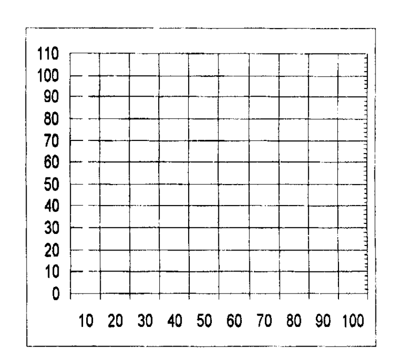
	الولايات المتحدة	المملكة المتحدة
القمح (ملايين الإردب /سنة)	60	160
الأقمشة (ملايين الياردات /سنة)	120	80

و لإضافة إلي ذلك إذا أخبرنا أن تكلفة الفرصة لإنتاج القمح و الأقمشة ثابتة في كل قطر فإننا نحصل علي منحنى إمكانيات الإنتاج المبين في شكل ٢ – ١ لاحــظ أن كل نقطة علي المنحنى تمثل مزيجا من القمح و الأقمشة يمكن للقطر إنتاجه . مــثلا عند النقطة A تنتج المملكة المتحدة 40C ، 40W وعند النقطة A تنتج الولايــات المتحدة 40C ، 80W وكلما انتج القطر أكثر من سلعة بأقل ما يستطيع إنتاجية من السلعة الأخرى (أي أن للمنتجين ميلا سالبا) وعلاوة علي ذلك فالميل (المطلــق) للمنحني في المملكة المتحدة هو

$P_C/P_W=MRT_{CW}=½=60/120$ ويبقي ثابتا .وبالنسبة للولايات المتحــدة الميــل يكون

$P_C/P_W=MRT_{CW}=2=60/120$





شكل ٢ - ١

ويبق ثابتا لاحظ أنه في حالة التكاليف الثابتة فإن التوازن الداخلي P_C/P_W فــي كل قطر يتحد فقط بظروف العرض في كل منها .

٢-٣ أساس التجارة و المكاسب من التجارة في ظل التكاليف الثابتة

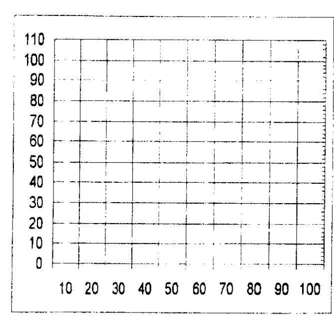
في غياب التجارة يمثل منحني إمكانيات الإنتاج أو أحد الإنتاج لقطر ما أيضاً حد استهلاكه (بمعني أن القطر يستطيع أن يستهلك فقط مزيجاً مــن سـلعتين تسـتطيع إنتاجهما)
غير أنه يمكن لكل قطر أن يتخصص في إنتاج السلعة التي لها ميزة نسـبية وتبـادل جزء منها مقابل سلعة ليس لها فيها ميزة نسبية ، وتنتهـي باسـتهلاك أكبـر مــن السلعتين بالمقارنة لما كان ممكناً بدون تجارة .

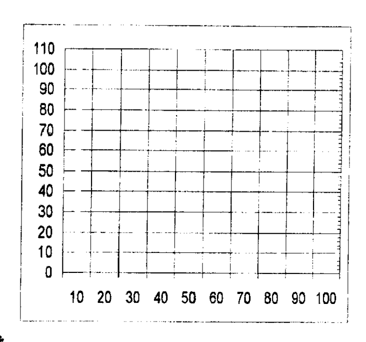
مثال ٣

أفترض أنه غياب التجارة تستهلك المملكة المتحدة (وتنتج) عند النقطة A بينما الولايات المتحدة عند النقطة $A^\backslash$ في الشكل (٢ – ٢) (النقطتان A ، A\ تحددوهما الأذواق وظروف الطلب في كل قطر ، وهذه سوف تناقش في الفصل اللاحق) وحيث أنه في غياب التجارة $MRT_{CW} = P_C / P_W = ½$ (ميل الخط AB) في المملكة المتحدة وبينما $MRT_{CW} = P_C / P_W = 2$ (ميل الخط A\B\ ) في الولايات

المتحدة فإن للملكة المتحدة ميزة نسبية في الأقمشة و للولايات المتحدة ميزة نسبية في القمح .

التجارة المتبادلة الميزة ممكنة داخل الحدود $½ < P_C / P_W < 2$ فإذا استقرت $P_C \backslash P_W$ عند ١ مع التجارة فإن المملكة المتحدة تستطيع التحرك من النقطة A إلي النقطة B في الإنتاج ، وتبادل 60 من إنتاجها البالغ 120C (المنتج عند النقطة B) مقابل 60W من الولايات المتحدة وتنتهي باستهلاك النقطة E (التي تنطوي علي كسب في استهلاك 20C، 20W أعلي من نقطة استهلاكها بدون تجارة A) ومن جهة أخرى فالولايات المتحدة تتحرك من النقطة A\ إلي النقطة B\ في الإنتاج وتبادل 60 من إنتاجها 160W (المنتج عند النقطة B\ ) مقابل 60C من المملكة المتحدة ، وتنتهي باستهلاك عند النقطة E (بكسب قدرة 20C و20W أعلي من النقطة A\ ) وهذه أحدي النتائج التي تبين أن كل قطر يستطيع أن يكسب بتخصصية تماما في الإنتاج ، ثم في التجارة .





شكل (٢ - ٢)

٢-٤ منحنيات إمكانيات الإنتاج : التكاليف المتزايدة

في عالم الواقع ، من الأكثر احتمالا أن يواجه القطر تكاليف فرصة متزايـــدة ،أو MRT في أنتاج وحدات أكثر من سلعة ما ويعبر عن هذا المنحني إمكانيات تحويـــل مقعر بالنسبة لنقطة الأصل عندئذ ينتج القطر حيث يتعادل MRT مع ســـعر الســـلعة النسبي التواني فيها وفي حالة التكاليف المتزايدة يتحدد سعر السلعة النسبي التواني بظروف العرض و الطلب كما يتبين في الفصل اللاحق .
أما هنا فنحن نفترض ببساطة سعراً نسبياً توازنا ونحدد أين ،أعلي إمكانيات إنتاجها ، ينتج كل قطر بهذا السعر .

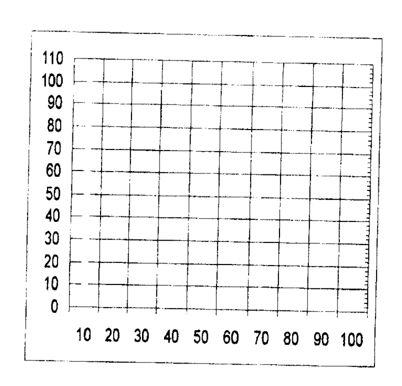
مثال ٤

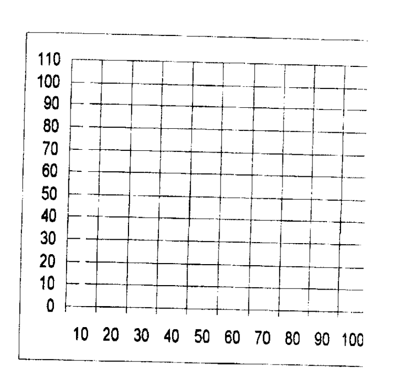
منحني افتراضي لإمكانيات الإنتاج للملكة المتحدة و الولايات المتحـــدة مبينـــاً تكاليف متزايدة إذا كان التوازن الداخلي في غياب التجارة $P_C/P_W=¼$فـــي للملكـــة المتحدة تنتج عند النقطةA ،وحيث $P_C/P_W=¼$ فإذا ارتفعـــت P_C/P_W فســـوف يكون من الأفضل للملكة المتحدة أن تنتج أقمشة أكثر ، وقمحا أقل (حركـــة علـــي المنحني في الاتجاه النازل).

ومع ذلك فعندما تفعل المملكة المتحدة هذا يرتفع معدلها MRT_{CW} وعلية فعنـــد $P_C/P_W=1$ تنتج المملكة المتحـــدة عنـــد النقطـــة B حيـــث معـــدلها $MRT_{CW}=$ $P_C/P_W=1$و بالمثل فمع $P_C/P_W=4$ تنتج الولايات المتحدة عند A\ فإذا انخفـــض P_C/P_W إلي 1 فإن الولايات المتحدة سوف تتحرك إلي النقطة B\ (ومن ثـــم تنـــتج أقمشة أقل وقمح أكثر) لا حظ أنه عند النقطة B\ تتعرض الولايات المتحدة لمستوى أقل من MRT_{CW} وهذا يعني ان قلوبهاMRT_{WC} أعلي مما هو عند النقطة A\

٢-٥ أســاس التجــارة و المكاســب مــن التجــارة فــي ظــل التكــاليف المتزايدة .

سواء كانت إمكانيات الإنتاج خطوطا للإنتاج خطوطا مســـتقيمة أو مقعـــرة بالنســـبة لنقطة الأصل فهناك أساس التجارة المتبادلة الميزة حيثما وجد فرق في سعر الســـلعة النسبي قبل التجارة بين القطرين . ومع ذلك فعندما تكون منحنيات الإنتـــاج مقعـــرة حيث يتخصص كل قطر في إنتاج السلعة التي له فيها ميزة نسبية فإنها تتعرض إلـــي تكاليف فرصة MRT أعلي و أعلي .





شكل (٢ – ٣)

وسوف يستمر التخصص في الإنتاج في الإنتاج حتى يصـــبح MRTالمتزايـــد متساويا لسعر السلعة النسبي الذي تحدث عنده التجارة وخلال التبادل تنتمي الأمـــور في كل قطر باستهلاك (وبإنتاج) أعلي من حد استهلاكها (وإنتاجها) بدون تجارة .

مثال ٥

أفترض أنه في غياب التجارة كان التوازن الداخلي $P_C/P_W=¼$ فـــي المملكـــة المتحدة ، و 4في الولايات المتحدة الأمريكية أي أن المملكة المتحدة تنتج وتســـتهلك عند النقطة A بينما تنتج الولايات المتحدة وتستهلك عند النقطة A\ (أنظر الشكلين (٢-٣ ، ٢-٤)

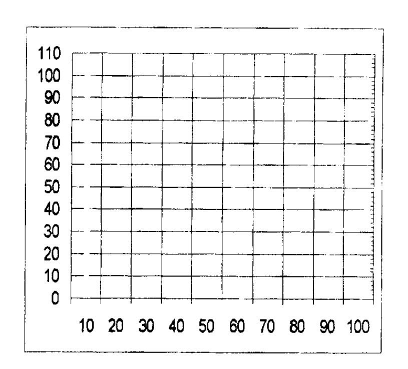
وحيث أنه في غياب التجارة تكون P_C/P_W أقل في المملكـــة المتحـــدة عنهـــا فـــي الولايات المتحدة الأمريكية فإن المملكة المتحدة ميزة نسبية في الأقمشة و للولايـــات المتحدة ميزة نسبية في القمح . وتكون التجارة المتبادلة الميـــزة ممكنـــة داخـــل الحدود $P_C/P_W<4$ >¼فإذا استقر P_C/P_W عند ١ مع التجارة فإن المملكة المتحدة تستطيع الحركة من النقطة Aإلي النقطة B في الإنتاج وتبـــادل 60 مـــن إنتاجهـــا 120C (المنتج B) مقابل 160W من الولايات المتحدة وتنتهي الاستهلاك عنـــد

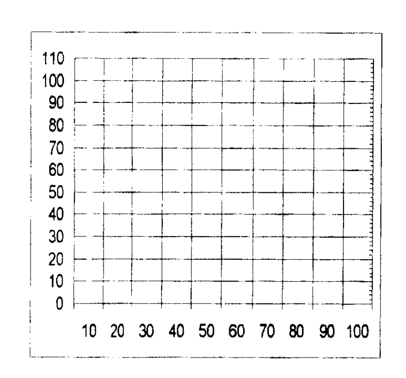
النقطةE (بمكسب قدرة 20C,20W أعلي النقطة A شكل (٢ – ٤) ومن جهـة أخرى تتحرك الولايات المتحدة منA\إلي B\ في الإنتـاج وبمبادلـة 60W،مقابـل 60C ، مع المملكة المتحدة ، وتنتهي عند النقطة E\ (مما يعني 20W,20Cأكثر مما عند النقطة A\ لاحظ انه مع تخصص المملكة المتحدة في إنتاج القماش فإنهـا تتعرض إلي تكاليف متزايدة في إنتاج القماش (MRT_{CW} أعلـي) و بالمثـل مـع تخصص الولايات المتحدة في إنتاج القمح فإنها تتعرض إلي تكاليف متزايـدة فـي إنتاج القماش (MRT_{WC} أعلي) ويستمر التخصص في كل قطر حتى يصبح معدلها الحدي للتحويل $MRT_{WC}= P_C/P_W=1$أيضا لاحـظ هنـا ان المملكـة المتحـدة و الولايات المتحدة لا تتخصصان تماما في إنتاج سلعة واحدة (كما في حالة التكـاليف الثابتة) .

٣-٦ النظرية الحديثة في التجارة الدولية هكشر – أو هلن :

رئينا أن أساس التجارة هو الاختلاف في أسعر السلع النسبية قبل التجارة بـين القطرين ويستند هذا الفرق بدورة إلي فرق فـي عوائـد عوامـل الإنتـاج أو فـي التكنولوجيا

أو في الأذواق بين القطرين أن فارقا في عوائد عوامل الإنتـاج او تكنولوجيـا يؤدي لإلي فارق في شكل وموضع منحني إمكانيات الإنتاج لكل قطر (شـكل ٢ – ٣) و مالم يجيد هذا الفارق بفرق الأذواق ،فسوف يؤدي إلي أسعار سـلعية نسـبية مختلفة و تجارة متبادلة الميزة شكل (٢- ٤) و مع ذلك و حتى إذا كان القطـرين نفس عوائد عوامل الإنتاج و التكنولوجي تماما و بالتالي منحنيات متطابقـة) فـإن فرق الأذواق يمكن أن يكون أساس التجارة المتبادلة الميزة و ترتكز نظرية هكشر أو هلن علي الفرق في العوائد النسبية لعوامل الإنتاج و أسعار بين الأقطار كأهم سـبب للتجارة وتنبأ هذه النظرية بأن كل قطر سوف يصدر السلعة التي يستخدم في إنتاجها عاملا ورخيصا نسبياً وتستورد السلعة التي تستخدم في إنتاجها عاملا أكثـر نـدرة وتكلفة نسبياً .





شكل (٢- ٤)

كذلك تنبأ النظرية بأن التجارة سوف تؤدي إلي إلغاء أو تخفيض الفروق في أسعار العوامل بين الأقطار وتصبح هذه النظريات مالم يكن لدينا ما يسمي عامل الإنتاج Factor Reversibility و أخيرا يمكن ان يبين أن التجارة يمكن ان تستند إلي تكاليف متناقصة

الفصل الثالث

النظرية البحتة في التجارة الدولية : الطلب و العرض

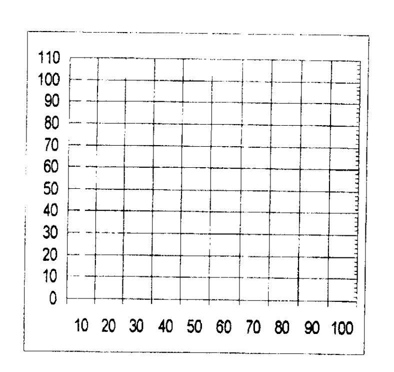
منحنيات السواء المجتمعية

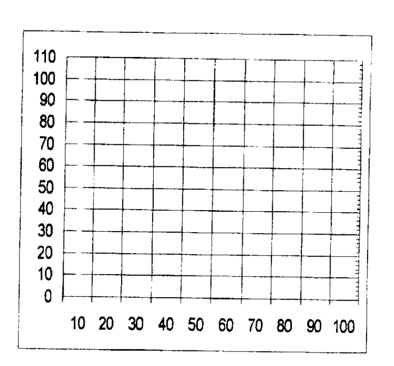
حتى الأن كنا نعالج ظروف العرض في كل قطر مع إهمال تام تقريبا بجانب الطلب .وفي هذا الفصل نتوسع نموذجنا ليشمل علي نحو صريح الأذواق أو التفصيلات الطلب لكل قطر وذلك من خلال منحنيات السواء المجتمعة .

ويبين منحني السواء المجتمعي A Community Indifference Curve الترابطات المختلفة لسلعتين ينطوي كل ترابط علي نفس الأشباع للمجتمع اوالقطر وتشير المنحنيات الأعلي إلي إشباع أكبر ،و الاقل ولمنحنيات السواء المجتمعية ميل سالب وهي محدبة بالنسبة لنقطة الأصل ولا يجب ان تتقاطع حتي تكون مفيدة ويعطي الميل (المطلق)لمنحني السواء المجتمعي عند أي نقطة المعدل الحدي للأحلال في أستهلاك (MRS)أي كمية السلعة التي يكون القطر علي أستعداد للتضحية بها للحصول علي وحدة إضافية من السلعة الأخري (وتظل باقية علي نفس منحني السواء)

مثال ١

عطي الشكل (٣ – ١) ثلاثة منحنيات سواء الخريطة السوائية للملكة المتحدة وبدلالة الإشباع فإن N=A<J<E للملكة المتحدة و بالنسبة للولايات المتحدة \R\=A\<J\<E و الحركة من النقطة N(70W,20C) إلي النقطة (60W, 40C)A في المملكة المتحدة تعطي المعدل الحدي للإحلال $MRS_{CW}=$ معادلة ص ٥٠ وعند النقطة A ، MRS_{CW} = الميل (المطلق) للمنحني I للملكة المتحدة = ¼ وبالنسبة للولايات المتحدة تعطي الحركة منA \ (50W,80C) إلي R(30W,90C)\ معدلا حدياً متوسطاً للإحلال $MRS_{CW}=$تكملة المعادلو وعند النقطة A\ ،4 $MRS_{CW=}$ لا حظ أننا عندما نتحرك إلي أسفل علي منحني السواء المجتمعي يتناقص ميله (المطلق) أي MRS_{CW} كذلك لاحظ ان منحنيات السواء للملكة المتحدة و الولايات المتحدة لا تتقاطع .





شكل ٣-١

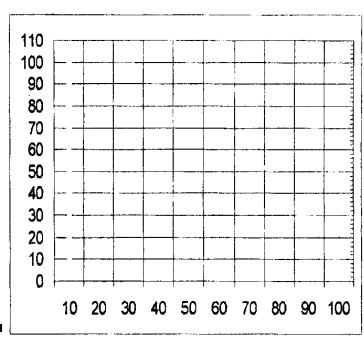
أساس التجارة و المكاسب من التجارة –إعادة طرح

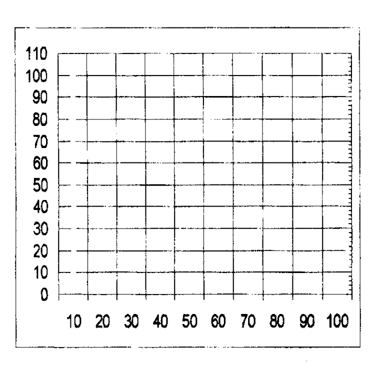
في غياب التجارة يكون القطر في توازن عندما يصل إلي أعلي منحنـــي ســـواء يمكن بمنحني إمكانيات إنتاجه. ويحدث ذلك عندما يمس منحني الســـواء المجتمعـــي منحني إمكانيات الأنتاج للقطر .و الميل المشترك للمنحنيين عند النقطة التماس سعر الداخلي التوازني النسبي في كل القطر في غياب التجارة وعندما يختلف هذا الســـعر النسبي لما قبل التجارة في القطرين ، وعندئذ يوجد أساس لتجارة متبادلـــة الميـــزة بينهما ،ويحدث التخصص في الأنتاج و التجارة كما سبق الشرح

مثال ٣

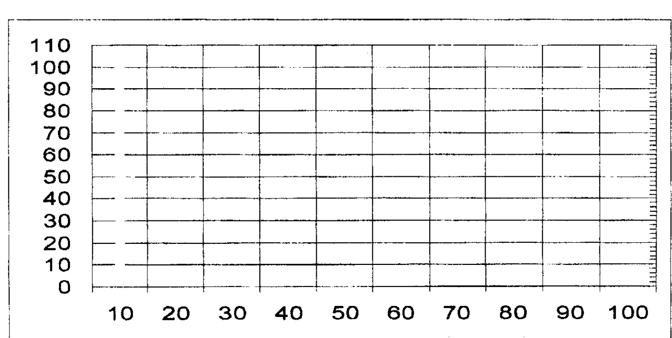
منحنيا إمكانيات الإنتاج للملكة المتحدة و الولايات المتحدة في شكل ٣-٢ همـــا نفس المنحنين في شكل ٢-٣ ،٢-٤ وفي غياب التجارة فإن منحني السواء I يكون اعلي منحني سواء تستطيع المملكة المتحدة الوصول إلية بمنحني إمكانيات إنتاجهـــا وبناء علي ذلك تكون المملكة المتحدة في تتوازن (أي تنتج وتستهلك) عند النقطـــة A في حالة العزاله . وعنـــد النقطـــة A نجـــد أن $MRT_{CW}=MRS_{CW}=P_A=¼$ ويساوي التوازن الداخلي $P_C/\ P_W$ وفي حاله العزلة (انظر شكل ٣-٢) ومن جهـــة أخرى تكون الولايات المتحدة في توازن عند النقطة A١ في حالة العزلـــة ، وحيـــث

معدلها $MRT_{CW}=MRS_{CW}=P\backslash_A=4$ ويساوي التوازن الداخلي P_W / P_C يختلف في القطرين فهناك أساس لتجارة متبادلة الميزة ، فإذا استقر P_W / P_C عند ١ معـم التجارة ، فإن المملكة المتحدة تذهب من النقطة Aإلـي النقطـة B فـي الإنتـاج ،وبمادله 60Cمقابل 60W مع الولايات المتحدة ،تصل النقطة E فـي الاستهلاك علي منحني سوائها III (أنظر شكل ٣ – ٢) وتذهب الولايات المتحدة من ١ A إلي ١B في الانتاج ، ومن خلال التجارة ،تصل إلي النقطة ١E علي منحني سـوائها III وعلية يكسب القطران 20W,20Cمن التجارة أنظر شكل ٣-٢





شكل ٣-٢



شكل ٣-٣

لاحظ أنه في هذه الحالة يستند فرق ما قبل التجارة في P_C / P_W بين القطرين علي فرق في ظروف إنتاجهما في تفضيلها بالنسبة للطلب

٣-٣ منحني التبادل لقطر واحد The Offer Curve Of One nation.

لكي نحدد سعر السلعه النسبي الذي تحدث عنده التجارة فعلا ،وعلينا ان نقدم منحني التبادل لكل قطر ويبين منحني التبادل Offer Curve لقطر ما مقدار ما يحتاجه القطر من سلعه يستوردها مقابل كميات مختلفة من السلعة التي يصدرها ويشتق منحني العرض لقطر ما من منحني إمكانيات إنتاجه ومن خريطة سوائة ومن الأسعار السلعية النسبية الافتراضية العديدة التي تحدث عندها التجارة .

مثال ٣

في الجزء A (PANEL A) من الشكل ٣-٣ تبدأ المملكة المتحدة عند النقطة توازن ما قبل التجارة A كما في الشكل ٣-٢ فإذا حدثت التجارة عند $P_B=P_C/P_W=1$ فإن المملكة المتحدة تتحرك إلي النقطة B في الإنتاج وتبادل 60Cمقابل 60Wمع الولايات المتحدة وتصل إلي نقطة E (حتى الآن هذا بالضبط كما بالشكل ٣ – ٢) وهذا يعطينا النقطة E في الجزء B (BANEL B) في الشكل ٣-٣ وعند $P_C/P_W= P_G = ½$ (أنظر الجزء A في الشكل ٣ – ٣) يمكن للملكة المتحدة أن تتحرك من النقطة Aإلي النقطة G في الانتاج وتبادل 40 Cمقابل 20W مع الولايات المتحدة وتصل J علي منحني سوائها II وهذا يعطينا النقطة J في الجزء B فإذا وصلنا الأصل بالنقتطين E,Jو النقطة الأخري التي يحصل عليها بنفس الطريقة فيمكننا توليد منحني تبادل للملكة المتحدة الموضح في الجزء B وهو يبين مستويات الواردات القمحية التي تتطلبها المملكة المتحدة حتي تكون راغبة في تصدير كميات مختلفة من أقمشتها لاحظ أن P_B ,P_G,P_A وفي الجزء B من الشكل ٣-٣ يشير إلي نفس P_C/P_W عند P_B ,P_G,P_A في الجزء A حيث أنها تشير إلي نفس الميل المطلق أيضاً لا حظ انه لتحفيز المملكة المتحدة علي تصدير مزيد من الأقمشة ، يجب أن ترفع P_C/P_W ، ولكن

بالنسبة لحجم صغير بالقدر الكافي من التجارة ، وتتعامل المملكة المتحدة في التجارة عند P_A أي علي مدى تغير ، ويتطابق منحني تبادلها مع خطها التوازني P_A بدون تجارة
رسم شكل ٣-٤ منحني تبادل لقطر آخر
منحني التبادل في التجارة يتحصل علية من منحنى إمكانيات إنتاجه ، ومن خريطة سوائة ومن الأسعار السلعية النسبية العديدة التي تحدث عندها التجارة – بطريقة مماثلة تماما .

مثال ٤

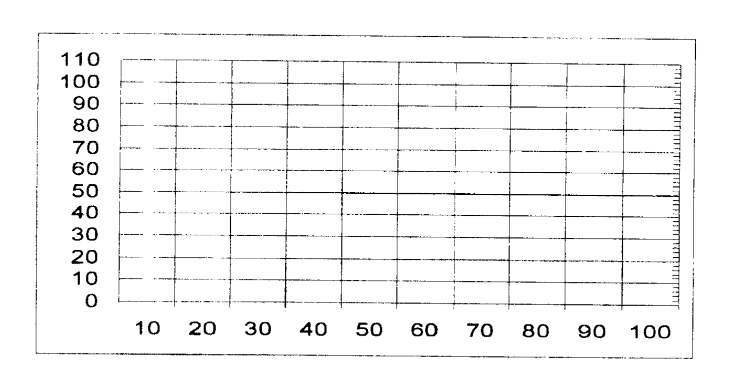
في الجزء A من الشكل ٣-٤ تبدأ الولايات المتحدة عند النقطة توازي ما قبل التجارة \A كما بالشكل ٣-٢
فإذا حدثت التجارة عند $P_{B\backslash}=P_C/P_W=1$ تتحرك الولايات المتحدة إلي \B في الانتاج وتبادل 60W مقابل 60C مع المملكة المتحدة ، وتصل إلي النقطة \E وهذا يعطينا النقطة \E في الجزء B من الشكل ٣-٤ وعند $P_{G\backslash}=2$ P_C/P_W تتحرك الولايات المتحدة من النقطة \A . إلي النقطة \G في الأنتاج وتبادل 40W مقابل 20C مع المملكة المتحدة وتصل إلي النقطة \J منحني سوائها II . وهذا يعطينا النقطة \J في الجزء Bفإذا وصلنا نقطة الأصل بالنقطتين \E\,J وغيراهما من النقاط التي يتحصل عليها بنفس الطريقة يكون قد ولدنا منحنى تبادل الولايات المتحدة الذي يظهر في الجزء B . وهذا يبين كمية الواردات و الأقمشة التي تحتاجها الولايات المتحدة لتصدير كميات مختلفة من القمح لاحظ أنه لحث الولايات المتحدة علي التصدير مزيد من القمح يجب علي P_W / P_C أن ينخفض (أي يرتفع P_W / P_C)ولكن لحجم صغير بقدر كاف من التجارة سوف تتاجر الولايات المتحدة عند $\backslash P_A$

٣-٥ منحنيات التبادل وسعر النسبي مع التجارة

تعطي النقطة التي يتقاطع عندها منحيا التبادل القطرين سعر النسبي التوازني الذي تحدث عنده التجارة بينهما وعند أي سعر سلعي نسبي آخر لا تتساوى الكميات المرغوبة من الواردات و الصادرات لكل سلعة وينتج عن ذلك ضغط علي سعر السلعة النسبي للتحرك نحو مستواه التوازني .

مثال ٥

منحنيا التبادل للملكة المتحدة و الولايات المتحدة في شكل ٣ –٥ هما الموجودان في الجزء B في الشكلين ٣ – ٣ و ٣ –٤ ويتقاطع منحنيا التبادل عند النقطة E مؤديا إلي التوازن $P_C \backslash P_W = P_B = 1$ فعند P_B تبادل المملكة المتحدة 60C مقابل 60W (النقطة E علي منحني تبادل المملكة المتحدة) وتبادل الولايات المتحدة بالضبط 60W مقابل 60C (النقطة E\ علي منحني تبادل الولايات المتحدة)



شكل ٣–٥

وعلية تكون التجارة في توازن عند P_B وعند أي قيمة أخري لـــ P_C/P_W لا تكون التجارة في توازن فمثلا ، عند P_G كمية الصادرات 40 C التي تعرضها المملكة المتحدة (النقطة لفي الشكل ٣–٥ أدني واردات الأقمشة المطلوبة من جانب الولايات المتحدة (التي تصورها النقطة – غير مبنية في الشكل ٣–٥)التي عندها يقطع الخط الممتد P_G منحني التبادل الممتد للولايات المتحدة ويؤدي هذا الفائض في الطلب إلي دفع P_C/P_W إلي أعلي وعندما يحدث هذا تزداد صادرات الأقمشة التي تعرضها المملكة المتحدة نخفض واردات الأقمشة التي تطلبها الولايات المتحدة حتى تتعادل عند P_B ويمكن أن نشرح الضغط علي P_G للتحرك إلي P_B أيضا بدلاله القمح وهو يظهر عند أي $P_C/P_W \neq P_B$ وبتحديد التوازن $P_B = 1$ (وهذا نفس

التوازن P_C/ P_W الذي افترضناه في الفصل السابق مثال ٥) ونكون قد أكملنا نموذج التجارة بسيط .

٣-٦ شروط التجارة لقطر

في عالم مكون من سلعتين تتم التجارة فيهما تسمي سعر السلعة المصدرة من قطر ما إلي سعر السلعة التي يستوردها هذا القطر أي P_X/P_M عند التوازن بشروط التجارة لهذا القطر وحيث أنه في عالم من قطرين فإن الواردات قطر ما هي صادرات القطر الآخر الشريك في التجارة ، فإن شروط التبادل للشريك هي مقلوب شروط التبادل للقطر الآخر . وعلية فإن شروط التبادل للمكلة المتحدة في شكل ٣ – ٥ هي $P_C/ P_W= P_B=1$ بينما شروط التبادل للولايات المتحدة تساوي P_W / P_C أي مقلوب P_C/ P_W وهي أيضا تساوى ١ في هذه الحالة

٣-٧ تكاليف النقل

حتي الآن كنا متجرين من تكاليف النقل (أي أننا افترضنا أنها تساوي صفرا) وإدخالها يعدل من نموذجنا عن التجارة علي نحو طفيف كما يلي تدخل سلعة في مجال التجارة فقط إذا كان الفرق السعرى ما قبل التجارة بين القطرين يزيد علي تكلفة نقلها بينيهما وإضافة لذلك ، عندما تكون التجارة في توازن ، يزيد سعر السلعة الداخلة في مجال التجارة في القطر المستورد عن سعر السلعة نفسها في القطر بتكلفة النقل .

الباب الثالث

المدفـــوعـــــات الدوليـــــة

الفصـــــــل الأول

ميــــزان المدفوعـــــــات

٦-١ محاسبة ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات balance of payment لقطر ما هو سجل منظم لجميع معاملاته الاقتصادية مع العالم الخارجي في سنه معينة ومكزنات الميزان الرئيسة هي حساب رأس المال وحساب التسويات الرسمية . وتدخل كل معاملة في ميزان المدفوعات كدائنة أو مدينة و المعادلة الدائنة A CREDIT TRANSACTION هي تلك التي تؤدي إلي الحصول علي مدفوعات من الأجانب و المعاملة المدينة التي تؤدي إلي مدفوعات للأجانب

٦-٢ الحساب التجاري

يتضمنن الحساب التجاري CURENT ACCOUNT التجارة في السلع و الخدمات و المدفوعات التحولية . والفئات الرئيسية لمعاملات الخدمات هي : السفر و النقل ، ودخل الاستثمارات الأجنبية ومدفوعاتها و المعاملات العسكرية وتشير المدفوعات التحولية إلي هبات التي يقدمها الأفراد أو الحكومة إلي الأجانب ، والهبات المتحصل عليها من الأجانب وتدخل صادرات السلع و الخدمات إيراد المدفوعات التحولية في الحساب الجاري في الجانب الدائن (+) لأنها تؤدي إلي الحصول علي مدفوعات من جانب . ومن جهة أخري واردات السلع و الخدمات وصرف المدفوعات التحولية في الجانب المدين (-) لأنها مدفوعات للأجانب .

مثال ١

يمثل جدول (١) الحساب الجاري لميزان المدفوعات للولايات المتحدة في ١٩٧٣ كما في نشرة حكومية و القيم كلها معبر عنها ببلايين الدولارات) .

جدول (١)

تجارة السلع		
١ -صادرات	+70.3	
٢ -واردات	-69.8	
رصيد التجارة السلعية		+.5
الخدمات		
١ -السفر و النقل (صافي)	-.27	
٢ -داخل الاستثمارات الأمريكية في الخارج	+17.6	
٣ -مدفوعات الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة	-9.1	
٤ -المعاملات العسكرية (صافي)	-2.2	
٥ - خدمات أخري (صافي)	+.3	
رصيد الخدمات		+3.9
رصيد السلع و الخدمات		+4.4
مدفوعات تحويلية		
١ -الخاصة	-1.3	
٢ -الحكومية	-2.6	
رصيد مدفوعات التحويلات		-3.9
رصيد الحساب الجاري		-.5

٦-٣ يبين حساب رأس المال capital account تدفق القروض و الاستثمارات الدولية في الآجل الطويل و الآجل القصير . وتشير حركات رأس المال الدولية الطويلة الآجل إلي المعاملات المستحقة السداد لسنة واحدة أو أكثر ، وتتضمن الاستثمارات المباشرة (مثل بناء مصنع أجنبي) و استثمارات محفظة الأوراق المالية (بورتفليو) (مثل شراء أسهم وسندات أجنبية) القروض الدولية لسنة واحدة أو أكثر . ويمكن تقسيم حركات رأس المال الدولية تفصيلا (سواء الطويلة الآجل أو قصيرة الآجل) أكثر إلي خاصة ورسمية (أي المتعلقة بالسلطات النقدية) ، وغير سائلة (مثل قروض البنوك الأجنبية لتمويل التجار) وسائلة(مثل الودائع المصرفية الأجنبية)

ويمثل النقص في الأصول الأجنبية و الزيادات في الالتزامات الأجنبية تدفقات داخلة لرأس المال ، أو عناصر دائنة (+) لأنها تؤدي إلي الحصول علي مدفوعات من الأجانب . ومن جهة أخرى تمثل الزيادات في الأصول الأجنبية و التخفيضات في الالتزامات الأجنبية تدفقات خارجة لرأس المال ، أو عناصر مدينة (-) لأنها تؤدي إلي مدفوعات بجرى تقديمها للأجانب

مثال ٢

يمثل الجدول ٢ حساب رأس المال للولايات المتحدة في ١٩٧٣ (ببلايين الدولارات)

رأس المال الطويل الأجل :		
١. متحصلات الاستثمار المباشر	+2.5	
٢. مدفوعات الاستثمار المباشر	-4.9	
٣. متحصلات البورتفليو	+4.1	
٤. مدفوعات البورتفليو	-.8	
٥. قروض حكومية (صافي)	-1.5	
٦. رأس المال أخر طويل الأجل (صافي)	-.9	
رصيد رأس المال الطويل الأجل		-1.5
رأس المال اللا سائل القصير الأجل :		
١. إلتزمات نحو الأجانب	+.9	
٢. مطلوبات علي الأجانب	-5.2	
رأس المال السائل الخاص القصير الأجل :		-4.3
١. التزامات نحو الاجانب	+4.2	
٢. مطلوبات علي الأجانب	-1.9	
رصيد رأس المال السائل الخاص القصير الأجل		+2.3

٦-٤ حساب التسويات الرسمية

يقيس حساب التسويات الرسمية التغير في الالتزامات السائلة واللاسائلة للحائزين الرسميين الأجانب و التغير فى في الأصول الاحتياطية الرسمية لقطر خلال السنة . وتشير الأصول الاحتياطية الرسمية للقطر الي ما في حوزته من ذهب وعملات قابلة للتحويل وحقوق سحب خاصة (SDRS) ومركز الذهب الخاص بها و في

صندوق النقد الدول (IMF) . وزيادة التزامات القطر نحو الحائزين الرسميين الأجانب و النقص في الأصول الاحتياطية الرسمية للقطر وهما عنصران دائنـــان (+) بينمـــا النقص في التزمات القطر نحو الحائزين الرسميين الأجانب ، والنقص فـــي الأصـــول الاحتياطية الرسمية للقطر ، وهما عنصران دائنان ء بينما النقص فى التزامات القطر نحو الحائزين الرسميين الأجانب والزيادة فى أصوله الاحتياطية الرسمية هما عنصران مدينان ل (-)

٦-٤ مثال م - يثل جدول ٣ حساب التسويات الرسمية للولايات المتحدة فى ١٩٧٣ (ببلايين الدولارات)

التغير في التزامات الولايات المتحدة نحو الحائزين الرسميين الأجانب		
١. التزامات سائلة	+5.6	
٢. التزامات لا سائلة	-0.5	
رصيد التغير التزامات الولايات المتحـدة نحـو الحـائزين الرسميين الأجانب		+5.1
التغير في الأصول الاحتياطية للولايات المتحدة :		
١. ذهب	0.0	
٢. عملات قابلة للتحويل	0.2	
٣. حقوق السحب الخاصة	0.0	
٤. مركز الذهب في IMF	0.0	
رصيد التغير في الأصول الاحتياطيـة الرسـمية للولايـات المتحدة		+0.2
رصيد حساب التسويات الرسمية المتحدة		+5.3

٦-5 طريقة القيد المزدوج

كل معاملة اقتصادية دولية تدخل فى ميزان المدفوعات للقطر إما دائنة أو مدينة غير أنه في كل مرة تدخل فيه المعاملة دائنة ،أو مدينة يسجل قيد مقابل مد ين أو دائن (علي الترتيب) لنفس الحساب فى واحد من الحسابات الثلاثة وهذا يشار إلية بالقيد المزدوج المعروفة فى مسك الدفاتر .

مثال ٤

بعض المعاملات المألوفة :

١. تصدر شركة أمريكية سلعا قيمتها 500$ إلي الملكة المتحدة وتتلقى الدفع بوديعة بالجنيات الإسترلينية (عملة إنجليزية) .

تسجل الولايات المتحدة في الجانب الدائن في بند السلعي من حسابها الجاري ما قيمته 500 $ ، وتسجل في الجانب المدين من رأسمالها السائل الخاص القصير الأجل ما قيمته 500 $ (الزيادة في مطلوبات الولايات المتحدة علي الأجانب - تدفق خارج لرأس المال).

٢. ينفق سائح أمريكي مبلغ 300$ مقابل الفندق و المأكل .

تسجل الولايات المتحدة في الجانب المدين في بند الخدمات (السفر) من حسابها الجاري ما قيمته 300$ وتسجل في الجانب الدائن في رأس المال السائل الخاص قصير الأجل ما قيمته 300$ زيادة في التزامات الولايات المتحدة نحو الأجانب – تدفق داخل لرأس المال).

٣. يشتري إنجليزي أسهما أمريكية بمبلغ 400$ ويقوم بالدفع بالسحب من ودائعه الدولارية في بنك بنيويورك

تسجل الولايات المتحدة في الجانب الدائن متحصلات استثمار البورتفليو (تدفق داخل لرأس المال الطويل الأجل) ما قيمتة 400$ وتسجل في الجانب المدين لرأس المال السائل القصير الأجل ما قيمته 400$ (تخفيض في التزامات الولايات المتحدة إلي الأجانب تدفق خارج لرأس المال).

٤. تدفع الحكومة الأمريكية مساعدة نقدية قدرها 200 $إلي الحكومة الهند .

تسجل الولايات المتحدة في الجانب الدائن (زيادة فيما لها من) التزامات سائلة نحو الحائزين الرسميين الأجانب ما قيمته 200$ ، وتسجل في الجانب المدين مدفوعات تحولية حكومية بمبلغ 200$.

يخصص صندوق النقد الدولي IMF مائة دولار من حقوق السحب الخاصة للولايات المتحدة تسجل الولايات المتحدة في الجانب المدين (زيادة في حقوق السحب الخاصة بها) احتياطات رسمية بمبلغ مائة دولار ولكي تحافظ علي التعادل بين إجمالي العناصر المدينة و إجمالي العناصر الدائنة تضيف القيد الدائن تخصيص حقوق السحب الخاصة بمبلغ مائة دولار في ١٩٧٣ لو يكن هناك ثمة تخصيص لحقوق السحب الخاصة .

٦-٦ الخطأ و الحذف

نظريا ينبغي على محاسبة القيد المزدوج أن تؤدي إلي التعادل إجمالي العناصر الدائنة مع إجمالي العناصر المدينة عندما تؤخذ جميع الحسابات الثلاثة لميزان المدفوعات مجتمعة . ومع ذلك فبسبب تسجيل الخطأ و الحذف قد لا يحدث هذا التعادل عادة وعلية يكون من الضروري إجراء قيد خاص لتحقيق توازن في ميزتن المدفوعات للقطر .

مثال ٥

في ميزان المدفوعات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٣ يقل إجمالي العناصر الدائنة بنحو 2.3 بليون دولار (ويعتقد أن هذه نتجت أساسا من تدفقات خارجية لرأس المال السائل القصير الأجل ، أو الأصول غير مسجلة وعلية أضف قيد مدين ، والخطأ وحذف (-) 2.3 بليون دولار لتأكيد التعادل الحسابي لجميع العناصر المدينة مع جميع العناصر الدائنة ،

٦-٧ قياس العجز و الفائض

لقياس العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات لقطر ما نعزل بعض البنود ونستبق أخرى ونستخرج رصيداً فإذا جاوز الجانب المدين الجانب الدائن للبنود المتضمنة كان عند القطر عجز في ميزان مدفوعات يساوى الفرق (ويمول بعنصر دائن صافي مساوي في البنود الباقية) وإذا كانت الحالة هي العكس كان عند القطر فائض .وهناك ثلاث طرق لقياس العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة

١) **الرصيد الأساسي :** و الذي يتضمن فقط رصيد الحساب الجاري ، ورصيد حساب رأس المال الطويل الأجل

٢) **رصيد السيولة الصافية :** و الذي يتضمن بنود الرصيد الرئيسي مضافا إليها رصيد المال اللاسائل الخاص القصير الأجل وتخصيص حقوق السحب الخاصة ، والخطأ و الحذف .

٣) **رصيد التسويات الرسمية** : و الذي هو مجموع رصيد السيولة الصافية مضافاً إلية رصيد رأس المال السائل الخاص القصير الآجل وتعطي كل طريقة من هذه الطرق نتيجة مختلفة وتنظر إلي ميزان المدفوعات نظرة معينة

مثال ٦ :

يمثل جدول (٤) المقاييس الثلاثة المختلفة لعجز ميزان المدفوعات للولايات المتحدة في عام ١٩٧٣ (جميع القيم معبر عنها ببلايين الدولارات).

جدول (٤)

رصيد التجارة السلعية (من الجدول ١)	+0.5
رصيد الخدمات (من الجدول ١)	+3.9
رصيد السلع و الخدمات (من الجدول ١)	+4.4
رصيد المدفوعات التحويلات (من الجدول ١)	-3.9
رصيد الحساب الجاري	+0.5
رصيد رأس المال الطويل الأجل (من جدول ٢)	-1.5
الرصيد الرئيس	-1.0
رصيد رأس المال اللاسائل الخاص القصير الأجل (من الجدول ٢)	-4.3
تخصيص حقوق السحب الخاصة	0.0
الخطأ و الحذف	-2.3
رصيد السيولة الصافي	-7.6
رصيد رأس المال السائل الخاص القصير الأجل (من جدول ٢)	+2.3
رصيد التسويات الرسمية	-5.3

مول رصيد التسويات الرسمية بالتغيرات في :	
التزامات الولايات المتحدة للحائزين الرسميين الأجانب (من جدول ٣)	+5.1
الأصول الاحتياطية الرسمية للولايات المتحدة (من الجدول ٣)	+0.2
التمويل الكلي لرصيد التسويات الرسمية للولايات المتحدة	+5.3

الفصل الثاني

سعر الصرف

٧-١ التعريف و الوظائف

سوق الصرف الأجنبية هي الإطار التنظيمي الذي فيه يقوم الأفراد و الشركات و البنوك بشراء و بيع العملات الأجنبية او الصرف الأجنبي و تتكون سوق الصرف الأجنبية لأي عملة : الدولار مثلا ، ومن جميع المواقع ، مثل لندن ، وزيروخ ،وباريس ، كذلك نيويورك حيث تباع وتشتري مقابل عملات أجنبية أخري . وتكمن الوظيفة الأساسية لسوق الصرف الأجنبي في تحويل الأرصدة أو القوة الشرائية من قطر وعملة إلي أخري . وثمة وظائف أخري تتجلى في تقد يم إئتمان قصير الأجل لتمويل التجارة وتسهيلات لتجنب مخاطر الصرف الأجنبي او التغطية للتأمين ضد الخسارة .

٧-٢ سعر الصرف الأجنبي

سعر الصرف الأجنبي هو السعر وحدة العملة الأجنبية بدلالة العملة المحلية . وسعر الصرف هذا يبق في كل جزاء السوق باتفاق تحكيمي . ويشير تحكيم الصرف الأجنبي إلي عملية شراء عملة أجنبية حيث يكون سعرها منخفضاً ويبيعها حيث يكون سعرها مرتفعاً وعندما يرتفع سعر الصرف الأجنبي ، فأن العملية المحلية تنخفض أو تهبط قيمها بالنسبة للعملية الأجنبية و عندما ينخفض سعر الصرف فإن العملية المحلية ترتفع أو تزيد من حيث القيمة .

مثال ١

يشير سعر الصرف بين الدولار (عملة محلية) و الجنية إلي عدد الدولارات اللازمة لشراء جنية واحد أو £ /$ فإذا كان هذا السعر هو **2.29 $** في لندن و **2.31$** في نيويورك فإن المحكمين سوف يشترون الجنيهات في لندن ويبيعونها في نيويورك محققتين ربحا قدرة **2¢** علي كل جنية . ومع حدوث هذا فإن سعر الجنية بدلالة الدولارات يرتفع في لندن ، وينخفض في نيويورك حتى يتعادلان ، مثلا عند **2.30 $** في كلا

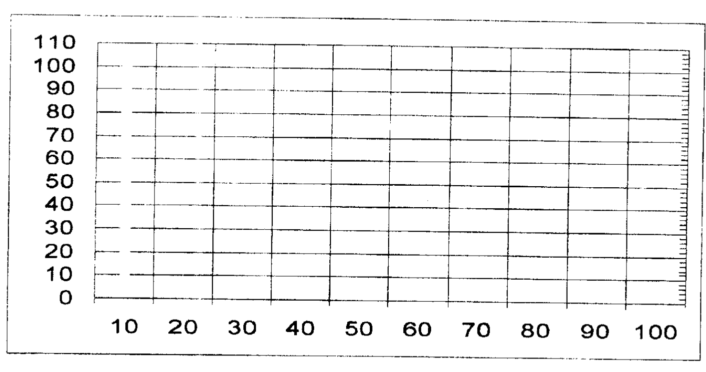
المكانين ومن ثم تختفي إمكانيات تحقيق وتتوقف عملية التحكيم ولو ارتفع سعر الصرف)
(R بمرور الزمن من $2.30 إلي $2.40 في (كل من نيويورك ولندن) فاننا نقول أن
الدولار قد انخفض بالنسبة للجنية لأننا الأن نحتاج إلي الدولارات أكثر لشراء كل جنية .
ومن جهة أخري ،عندما ينخفض R فإن الدولار يرتفع وووهذا مساوي لتخفيض الجنية

٧-٣ سعر الصرف الأجنبي بتوازني

بصفة عامة يتحدد سعر الصرف الأجنبي يتقاطع منحني الطلب في السوق علي عملة الأجنبية ممع منحني العرض السوقي لها . ويرتفع الطلب علي الصرف الأجنبي أساسا خلال استيراد السلع و الخدمات من الخارج وتقديم الاستثمارات و القروض الأجنبية ويرتفع عرض الصرف خلال تصدير السلع و الخدمات و الحصول علي اللقروض و الأستثمارات الأجنبية .

مثال ٣

يبين الشكل ٧ – ١
سوق الصرف الأجنبية للجنيهات من وجهة النظر الأمريكية في عالم مبسط مكون من قطرين ويحدد تقاطع منحني الطلب السوقي علي جنيهات (D £) و منحني العرض السوقي للولايات المتحدة علي الجنيهات (S £) سعر الصرف التوازني £1=$2.30 و الكمية التوازنية للجنيهات المطلوبة و المعروضة للسنة £6 بليون .أن D£ سالب الميل لأنه كلما انخفض Rتصبح إنجلترا أرخص ومكانا أكثر جاذبية للشراء و الاستثمار ومن ثم يطلب المقيمون في الولايات المتحدة كمية أكبر من الجنيهات ومن جهة أخري S£ موجب الميل عادة لأنه كلما انخفض R يجده المقيمون في المللكة المتحدة ان شراء و الاستثمار في الولايات المتحدة قد بات أكثر تكلفة و نتيجة لذلك ينفقون قدراً أقل من الجنهيات في الولايات المتحدة وإذا انتقل £ D لسبب ما إلي أعلي فإن الولايات المتحدة سوف تواجه بكمية زائدة مطلوبة من الجنيهات (عجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة) عند سعر الصرف التوازني الأصل وهذا يمكن تصحيحة إذا سمحت الولايات المتحدة بتخيض الدولار (أي يرتفع R إلي مستواه التوازني الجديد)وعكس هذا يحدث إذا انخفض D £ أو ارتفع S £



كل ٧-١

٧-٤ التغطية

حيث أن أسعار الصرف الأجنبي عادة تتقلب عبر الزمن فإن أي شخص علية بدفع أو تسلم مبالغ بعملة أجنبية في تاريخ لا حق يتعرض لمخاطرة أنه سوف يتعين علية أن يدفع كثر أو يتسلم أقل مما يتوقع بدلالة العملة المحلية ويمكن تجنب هذه المخاطر في الصرف الأجنبي من خلال عملية التغطية . وهذه عادة تتضمن اتفاقا علي شراء أو بيع كمية معينة من الصرف الأجنبي في تارخ لا حق بسعر يتفق علية اليوم (عادة ٣ شهور من تاريخة) (سعر الصرف المقدم)

مثال ٣

افترض أن شركة أمريكية مدينة بمبلغ **£1.000** لمصدر بريطاني يستحق الدفع في ٣ شهور عند سعر الصرف اليوم أو سعر الحاضر **£1=$2.30** تكون الشركة مدينة بما يعادل **$2.300** فإذا ارتفع السعر الحاضر بعد ثلاثة شهور إلي **$2.40** فان الشركة الأمريكية سيتعين عليها لأن تدفع ما يعادل **$2.400** أي **$100** أكثر و لكن إذا كان السعر المقدم للشهور الثلاثة هو **$2.31** فإن الولايات المتحدة يمكنها أن تشتري اليوم **£1.000** عند **$2.31** للجنية لتسلمها في ثلاثة شهور وتتجنب أي مخاطر في الصرف الأجنبي . وبعد الشهور الثلاثة عندما يحين الدفع تستطيع الشركة الأمريكية أن تحصل علي **£1.000**تحتاجها مقابل**$2310**بصرف النظر عن سعر الحاضر في ذلك الوقت وبالمثل إذا

كان مصدر أمريكي بصدد تسلم £1.000 في ثلاثة شهور فإنه يستطيع بيع هذه1.000 £ المستحقة عند السعر الشهور الثلاثة ويتجنب مخاطرة أن يصبح سعرا الحاضر بعد ثلاثة شهور أقل بكثير من سعر الحاضر اليوم .

٧-٥ التحكيم المغطي بفائدة

يشير تحكيم الفائدة إلي تحويل الأرصدة السائدة من مركز نقدي وعملة نقدية إلي مركز أخر وعملة أخري للاستفادة من الأسعار الأعلى للعوائد (الفائدة) وعادة تغطي مخاطر الصرف الأجنبي الناتجة ببيع مقدم للعملة الأجنبية لتتطابق مع سداد الاستثمار الأجنبي وهناك حافز للتحكيم المغطي بفائدة طالما كان فرق الفائدة الموجب لمصلحة مركز النقد الأجنبي يزيد علي العملة الأجنبية .

مثال ٤

إذا كان عائد أذون خزانة لثلاثة شهور هو 8%(أعلي أساس سنوى) في لندن ، 4%في نيويورك فإن مقيما في الولايات المتحدة يمكن أن يبادل دولاراته مقابل جنيهات عند سعر اللحظة الجاري ويستثمرها في لندن حيث يكسب 4% أكثر نسبة ، أو 1% أكثر للربع سنة . ومع ذلك ففي ثلاثة شهور قد يرغب في إعادة تحويل الجنيهات إلي دولارات وجمع الفائدة الإضافية التي أكتسبها . وحيث أنه في ثلاثة شهور قد يصبح السعر الحاضر للدولارات بالنسبة للجنية اقل ، فأن الفائدة لا إضافية اكتسبها قد تتبخر أو يتبخر ما يزيد عليها . ولتغطية هذه المخاطرة ففي نفس الوقت الذي يقوم فيه المستثمر الأمريكي بمبادلة الدولارات مقابل جنيهات للاستثمار في لندن لثلاثة شهور فأنة سوف يقوم ببيع مقدم للقيمة المساوية للجنيهات مقابل الدولارات لتسلمها في ثلاثة شهور فإذا كان الخصم المقدم لي الجنية هو 1% أعلي أساس سنوي فأنة سوف يفقد ¼الواحد في المائة مقابل دولارات لتسلمها في ثلاثة شهور بيد أنه سوف يكسب فائدة إضافية لهذا الربع السنوي مقابل عائد صاف خال من المخاطرة ¾ من ال 1% علي استثماره الأجنبي .
ومع ذلك ومع استمرار التحكم المغطي بفائدة فإن فرق الفائدة الموجب لمصلحة لندن يميل إلي الانخفاض بينما الخصم المقدم علي الجنية يميل إلي الارتفاع حتى يتساوي (تماثل الفائدة) . وعند تماثل الفائدة لا تصبح هناك ثمة إمكانية لتحقيق كسب و يتوقف التحكيم المغطي بفائدة .

٧-٦ المضاربة

المضاربة هي عكس التغطية . فينما المغطي السعي إلي تجنب أو تغطية مخاطر الصرف الأجنبي خوفا من الخسارة فإن المضارب يقبل أو حتى إلي مخاطر الصرف الأجنبي او إلي وضع غير مغطي بأمل تحقيق الربح و إذا كان التنبؤ المضارب عن السوق صحيحا فإنه يحقق ربحا و إلا تعرض لخسارة وتحدث المضاربة عادة في سوق الصرف المقدم .

مثال ٥

إذا كان السعر المقدم علي الجنيهات في التسلم في ثلاثة شهور هو 2.30$واعتقد المضارب أن سعر الحاضر للجنية في ثلاثة شهور سيصبح 2.40 $ فيمكنه أن يدخل اليوم في عقد مقدم لشراء 1.000 £ في ثلاثة شهور عند 2.30$للجنية وبعد الشهور الثلاثة سيدفع 2.300 $ مقابل 1.000 £ فإذا حدث فغي ذلك الوقت ان كان السعر الحاضر للجنية هو 2.40 $ (كما يتوقع) فيمكنه أعادة بيع 1.000 £ في السوق الحاضر مقابل 2.400 $ ويكسب 100$من هذه الصفقة . زمن جهة أخري إذا ثبت ان توقعاتة كانت خاطئة و كان سعر الحاضر للجنية بعد ثلاثة شهور 2.25 $ فسيظل يتعين علية آن يدفع 2.300$مقابل 1.000£التي تسلمها عند الصفقة المقدمة المسددة إلا انه يمكنه إعادة بيع هذه ال 1.000 £ مقابل 2.25 $ في السوق الحاضر فاقداً بذلك في الصفقة .

٧-٧ نظام سعر الصرف المرنة مقابل الثابتة

حتى الآن في هذا الفصل افترضناه ضمنياً بتذبذب بحرية أي نظاما مرنا لسعر الصرف . في مثل هذا النظام يتحدد سعر الصرف الفعلي في أي من الذهب عند ذلك السعر . وبذلك تتقرر علاقة ثابتة بين أي عملتين (تماثل العملة) عندئذ يمكن لسعر الصرف أن يتغير تماثل العملة (نقط الذهب بتكلفة شحن الذهب القطرين أو مركزين نقديين وفي ظل معيار الذهب يتحدد سعر الصرف بقوى العرض و الطلب بين نقط الذهب ويمنع من التحرك خارج نقط الذهب بشحنات الذهب ويمكننا أيضاً أن نحصل علي نظام ثابت أو مثبت نسبياً لسعر الصرف بدون أي صلة بالذهب .

الفصل الثالث

تعديل في ميزان المدفوعات (الآلي)

٨-١ أنواع التعديل :

قد ظهر عجز أو نقص في ميزان المدفوعات لقطر ما لأسباب كثيرة إلا انه لا يمكن أن يستمر إلي ما لا نهاية ، ومن ثم تظهر الحاجة للتعديل .

ويمكن تصنيف التعديل في ميزان المدفوعات إلي آلي أو وفقاً لسياسة و يمكن ان يحدث التعديل الآلي بالتغيرات في الأسعار الداخلية أو في الأسعار الخارجية أو في الدخل القومي أو في الدخل القومي و الأسعار

ولغرض التبسيط سوف يقتصر مفهومنا لميزان المدفوعات علي الصادرات و الواردات فقط ، ما لم يذكر خلاف ذلك .

٨-٢ آلية التعديل السعري في ظل معيار الذهب

كان التعديل في ظل معيار الذهب يفسر بآلية التدفق السعري – النقدي وهذا يستند علي فرضن أساسيين :

١) أن عرض النقود في قطر يتكون من ذهب أو عملة ورقية مغطاة بالذهب

٢) أن تخفيض عرض النقود في القطر يؤدي إلي تخفيض في مستوى أسعاره العام بينما زيادة عرض النقود تؤدي إلي زيادة في الأسعار (نظرية الكمية للنقود) ومن ثم وانطلاقا من شرط التوازن ، فأن عجزا أو فائضاً في ميزان المدفوعات للقطر سوف يعدل آلياً بالتغير في الأسعار الداخلية أي المحلية .

مثال ١

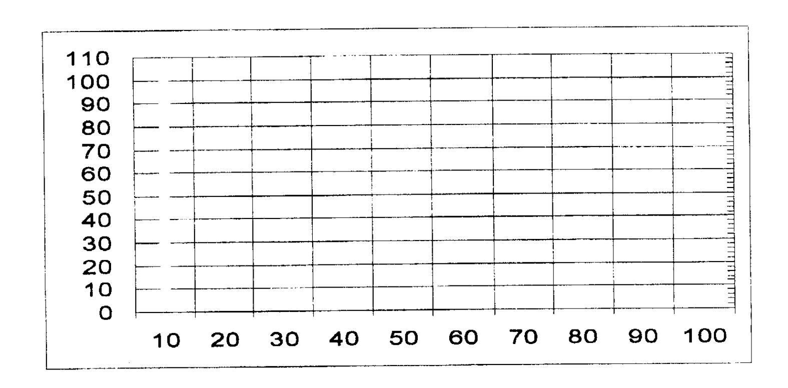
في ظل معيار الذهب يؤدي عجز ميزان المدفوعات للقطر إلي تدفق خارجي للذهب وانخفاض في عرض النقود في القطر وانخفاض عرض النقود يؤدي إلي تخفيض في المستوي العام للأسعار للقطر ذي العجز ، مع بقاء القطر عند التوظف الكامل . وهذا بدورة يحفز صادرات القطر ذي العجز ويؤدي إلي تخفيض في وارداته ويحدث العكس تماما في القطر ذي الفائض . وتستمر هذه العملية حتى ينتفي العجز (و الفائض) تماماً وإضافة لذلك تميل أسعار الفائدة للارتفاع في القطر ذي العجز (بسبب التخفيض في عرضه من النقود) و الانخفاض في القطر ذي الفائض (بسبب الزيادة في عرضة من النقود) ، ودافعة رأس المال القصير الأجل إلي تدفق من القطر ذي الفائض إلي القطر ذي العجز ومن ثم تساعد عملية التعديل . وفي الواقع يتوقع من السلطات النقدية أن تدعم هذه العملية بتقييد الائتمان في القطر ذي العجز وتوسيعه في القطر ذي الفائض .

٨-٣ آلية التعديل السعري في ظل نظام مرن لسعر الصرف .

في ظل نظام مرن لسعر الصرف ، يصحح عجز ميزان المدفوعات للقطر ما آليا بتخفيض عملته بينما الفائض يصحح برفعها (إذا كانت سوق الصرف الأجنبية مستقرة يكون نظام مرن لسعر الصرف ممكنا في العالم الحقيقي فقط إذا كان الطلب و العرض علي الصرف الأجنبي مرنين نسبياً

ثال ٢ :

في عالم من قطرين (الولايات المتحدة و المملكة المتحدة) يصحح عجز معين قدرة ٤ بلايين جنية (AB في شكل ٨ – ١) في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة بتخفيض الدولار من £1= $2.00 إلي £1=$2.40 مع D£ و S£ إلا انه يقتضي



شكل ٨ – ١

تخفضاً إلي £1=$3.60 مع $D_{*£}$ و $S_{*£}$ وحيث أن تخفيض الدولار يدفع أيضا الأسعار المحلية إي الداخلية للارتفاع في الولايات المتحدة فإن تخفيضاً كبيراً في الدولار (كما مع $D_{*£}$ و $S_{*£}$) قد لا يكون ممكنا

ويشتق منحني طلب الولايات المتحدة علي الجنيهات $D_£$ من منحني طلب الولايات المتحدة علي الواردات (D_M) ومنحني عرض الواردات للولايات المتحدة (S_M) كلاهما بدلالة الجنيهات وبمعلومة S_M كلما كان D_M أكثر مرونه زادت مرونة $D_£$ كذلك يشتق منحني عرض الولايات المتحدة للجنيهات $S_{*£}$ من منحي الطلب الخارجي علي الصادرات الأمريكية (D) ومنحني عرض الولايات المتحدة للصادرات (S_X) كلاهما بدلاله الجنيهات و بمعلومية S_X كلما كان D_X أكثر مرونة ،زادت مرونة $S_£$ و إذا كان D_X غير مرن فإن ميل $S_£$ يكون سالباً وقد تكون سوق الصرف الأجنبية غير مستقرة

٨-٤ آلية التعديل الداخلي

وفي دراسة آليات التعديل السعرى الآلي افترضنا ضمنياً أن الدخل يبقى ثابتاً . ومع ذلك فإن تغيراً في مستوي التجارة يؤثر علي الدخل القومي الذي يستدعي بدورة تغيراً في قيمة الواردات فمثلاً ،انطلاقا من الوضع التوازني في ميزان المدفوعات وأقل من التوظف الكامل محلياً تتسبب زيادة ذاتية لقيمة الصادرات (X) في زيادة الدخل القومي الحقيقي (Y) بمقدار يساوي الزيادة في Xمضروبة في مضاعف التجارة الخارجية ، K وإذا كان

الميل الحدي للادخار أي $MPS=\Delta S / \Delta Y = 0$ ،فإن $K=1/MPM$ حيث MPM هو الميل الحدي للاستيراد أي $\Delta M/ \Delta Y$ في هذه الحالة الزيادة المترتبة في M الناجمة عن الزيادة في Y الأصيلة الذاتية في X ومن يكون التعديل في ميزان المدفوعات كاملا ومن جهة أخرى إذا كان (وهذا أكثر واقعية) $MPS>0$
$K =1/(MPS+MPM)$, وكانت الزيادة المترتبة في M تقل عن الزيادة في X يكون التعديل في ميزان المدفوعات غير كامل .

مثال ٣

بافتراض أن

١) Y توجد عند أقل من التوظف الكامل .
٢) X=M أصلاً
٣) تزيد X التي هي مستقلة عن Y بمقدار 100$ وتبقي عند هذا المستوي الأعلى (وعلية يتحقق فائض في ميزان المدفوعات للقطر)
٤) MPS=0 بينما MPM=0.1 فإن معادلة في وحيث أن الزيادة المترتبة في M و التي تبلغ 100$ تساوي الزيادة الأصلية في X و التي تساوي 100$ فإن X=M مرة ثانية (ولكن عند مستوي 100$ أعلي من ذي قبل) ومن ثم يكون التعديل كاملا .لاحظ لكي نعزل آلية التعديل الداخلي الآلي افترضنا ضمنياً نظاما لسعر الصرف ، وكذلك جردنا المسألة تماما من التغيرات الأخرى في الأسعار وسعر الفائدة

مثال ٤

انطلاقا من نفس الفروض كما في المثال ٣ باستثناء أننا نفترض الآن أن MPS = 0.15 فأننا نحصل علي وعلية فإن زيادة X غلي M بمقدار 40$ = (60$ - 100$) وسوف تستمر ، ويكون التعادل غير كامل فإذا حاول القطر زيادة X في ظل وضع التوظف الكامل فإن الأسعار فقط هي التي ترتفع كذلك ،إذا انخفضت X بدلا من أن ترتفع ،لإن القطر قد لا يكون راغبا في ترك دخله الحقيقي و السماح لآلية التعديل الداخلي الآلي بالعمل

٨-٥ التعديل في ظل معيار الذهب – الصرف

تأسس معيار الذهب – الصرف بعد الحرب العالمية الثانية واستمر حتى ١٩٧١ وكان هذا نظاما ثابتاً لسعر الصرف فيه ثبت الدولار بدلاله الذهب وثبتت العملات الأخرى بدلاله الدولار . وسمح عندئذ لأسعار الصرف بالتغير 1% أعلي و أسفل القيم الاسمية المثبتة
وكانت العجوزات ،أو الفوائض في ميزان المدفوعات تسوى بالذهب أو بالنقد الأجنبي القابل للتحويل وخصوصا الدولارات .

وفي ظل معيار الذهب – الصرف ، فإن آليات التعديل الآلي التي نوقشت إذا سمح لها بالعمل يمكن أن تدعم إلي حد ما بعضها الأخر ،وقد تؤدي إلي تعديل كامل لاضطرابات ميزان المدفوعات .

مثال ٥ :

في عالم الحقيقي يرجح ان تؤدي أيضا توسع Y الناتج عن زيادة في X في مثال ٤ إلي ارتفاع الأسعار إلي حد ما في القطر ذي الفائض ومن ثم مثبطاً X ، ومشجعاً M وهذا يدعم عملية التعديل . وإضافة لذلك فإن سعر الصرف في البلد ذي الفائض يرجح ان يرتفع (داخل حدود المسموح بها) فيزيد من تثبيط X ومن تشجيع M واخيراً فإن تدفق الاحتياطات إلي داخل القطر ذي الفائض ينتج عنه (ما لم تحيد) توسع في عرض النقود و أنخفاض في سعر الفائدة وهذا بدورة يؤدي إلي زيادة في الأستثمار Y و M و أيضاً إلي موازنة التدفقات الخارجية لرأس المال القصير الأجل فيتدعم ثانية الميل نحو التعديل .في القطر ذي العجز ، وقد يحدث العكس تماماً .

ولاذا أخذت مجتمعة فإن الآليات للتعديل الألي ، إذا سمحت لها بالعمل ،قد تكون من شأنها أحداث تعديل كامل في ميزان المدفوعات و المشكلة هي ان الأقطار لا تكون راغبة في السماح لها بالعمل (إذ أردت إلي بطالة محلية أو تضخم محلي مثلا) ومن ثم تثور الحاجة إلي سياسات للتعديل الكامل .

الفصل الرابع

المؤسسات النقدية والمالية

دعت ظروف وأثار الحرب العالمية الثانية دول الحلفاء عام ١٩٤٢إلي بداء رغبة جماعية إقامة تعاون وتضامن فيما بين الدول المختلفة في المجالات و الشئون الاقتصادية وتبلورت أمس هذا التعاون في العمل علي تحقيق الاستقرار النسبي لأسعار الصرف ومرعاه المصلحة العامة للاقتصاد الدولي فيما يصدر عن الحكومات المختلفة من إجراءات نقدية وسياسة لتخفيف حركة التنافس العدواني في السياسات التجارية و إجراءات تخفيض أسعار الصرف وتنشيط حركة التجارة الدولية ومواجه مشاكل البطالة و مشكلة التنمية الاقتصادية للدول المختلفة فأجريت عدة دراسات لاقتراح صورة أو شكل التعاون المنشود علي أساس أن هناك حاجة ملحة لإنشاء منظمات دولية تهتم بقضايا التجارة الدولية و الصرف و المدفوعات وقضايا التعمير و التنمية ،وتبنت وزارة الخزانة الأمريكية هذه الأفكار فدعت لحضور مؤتمر في مدينة وودز الأمريكية في مايو ١٩٤٤ لتدرس إنشاء الهيئات الدولية التي تنظم التعاون في مجالات المشار إليها وقد أقرت الدول المجتمعة وكان عددها ٢٨دولة الاتفاقية التي أطلق عليها بريتون وودز في ٢٢ يوليو ١٩٤٤ بإنشاء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للتعمير و التنمية و الذي يعرف اختصاراً باسم البنك الدولي .

وتضمنت الاتفاقية مجموعة من مبادئ وهي :

١. ضرورة إنشاء هيئة دولية للتعاون النقدي واعتبار المشاكل النقدية جزء هام لا يتجزأ من المشاكل الاقتصادية الأخرى كالبطالة و اختلال موازين المدفوعات .
٢. تهيئة وسائل مقاومة التقلبات الواسعة في أسعار الصرف .
٣. توفير وسائل سد العجز المؤقت لموازين المدفوعات عن طريق تكوين أرصدة احتياطية لدى مؤسسة دولية.
٤. تحرير التجارة الدولية من القيود لخدمة أهداف الرفاهية الاقتصادية و الوطنية و العالمية .
٥. إقامة بنك دولي لدعم الاستثمارات الدولية من أجل تحقيق التنمية بعد الحرب العالمية الثانية .

وفي مجال التجارة الدولية فقد اتفقت دول كثيرة علي الدخول في مفاوضات لتخفيض الرسوم الجمركية فيما بينها ووقعت اتفاقا أطلق عليه الاتفاقية العامة للرسوم الجمركية و التجارة وتعرف اختصاراً بالجات وذلك في أكتوبر ١٩٤٧ .

٨-١ صندوق النقد الدولي:

أنشئت هذه المؤسسة بموجب اتفاقية بريتون وودز (١٩٤٤)للقيام بدور مالي ونقدي في حل مشاكل العالمية وخاصة تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف وتخفيض القيود علي الصرف الأجنبي وتوفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة اختلال التوازن المؤقت في ميزان المدفوعات وقد بدأ الصندوق نشاطه فعلا في مارس ١٩٤٧ وتزايد عدد اعضائة منذ ذلك الحين من ٢٨ دولة إلي ١٤١دولة في عام ١٩٨٠ثم إلي ما يقرب من ١٦٥ دولة في التسعينيات .

أهداف الصندوق :

أوضحت المادة الأولي من اتفاقية أهداف الصندوق الذي نشأ لحل المشكلات العالم النقدية ، ونجز فيما يلي تلك الأهداف :

١. إيجاد مؤسسة دائمة يتم في إطارها التشاور اللازم لحل المشكلات العالم النقدية .
٢. تحقيق الثبات بقدر الإمكان لأسعار الصرف و التقليل من تنافس الدول علي تخفيض أسعار الصرف .
٣. تسهيل تنمية التجارة الدولية من أجل النهوض بمستويات الدخل الحقيقي و التشغيل وتنمية الموارد الإنتاجية .
٤. نشر وتشجيع نظم المدفوعات المتعددة الأطراف لتغطية المعاملات الجارية بين الإعطاء و تخفيض قيود الصرف التي تعوق انتعاش التجارة الدولية .
٥. توفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة ما يطرأ من اختلال علي موازين المدفوعات للدول الأعضاء وتجنب الاضطرار لاتخاذ إجراءات تضر بالاستقرار الداخلي أو بمستوى الدخل و العمالة .

الهيكل الإداري للصندوق :

يتكون جهاز إدارة الصندوق مما يلي :

أ. **مجلس المحافظين :**

وهو السلطة العليا في صندوق وتضم محافظ تعينه كل دولة ويجمع مرة كل سنة كجمعية عمومية ويملك جميع سلطات الإدارة .

ب. **مجلس المدربين**

يعين خمسة من أعضائه بواسطة الدول ذات الحصص الكبرى ويتجنب الأعضاء الآخرون طبقاً لقواعد تكفل التمثيل الجغرافي للأعضاء وهو يباشر شئون الإدارة العادية للصندوق وتعاون مجلس الإدارة (المدربين) هيئة سكرتارية للأعمال الفنية و الإدارية .

ج. **اللجنة المؤقتة**

وتختص أساسا بدراسة ما يتعلق بالنظام النقدي العالمي وقد أنشئت في أكتوبر ١٩٧٤ وتتلي تقديم المشورة لإدارة تكييف النظام النقدي العالمي ومعالجة الاضطرابات المالية و توجيه الموارد الحقيقة لبلاد النامية .

د. **لجنة التنمية**

وهي لجنة وزارية مشتركة بين البنك الدولي و الصندوق وتختص بدراسة نقل الموارد الحقيقية اللازمة لمعاونة البلدان النامية في برامج التنمية .

رأس مال الصندوق ونظام التصويت

تتكون موارد الصندوق من حصيلة (تراكم) حصص الدول الأعضاء في صورة ذهب وعملات أجنبية وتتفاوت حصص أعضاء الصندوق في رأسماله من الدول الأخرى ويتزايد عدد أعضائه وكلما زاد مقدار الحصة التي يسهم بها كل عضو .فإذا نظرنا للفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٨٠ نلاحظ الآتي :

السنة	إجمالي حصص رأس المال (مليار دولار)	عدد الدول الأعضاء
١٩٤٧	٨,٨	٣٩
١٩٦٠	١٤,٣	٧٠
١٩٦٥	١٥,٠	١٠٠
١٩٧٣	٢٨,٠	١٢٤
١٩٨٠	٤٠,٠	١٤١

المصدر : صندوق النقد الدولي ، و التمويل و التنمية ،١٩٨٠

واتفق علي زيادة حصص الأعضاء كل فترة ،وبالإضافة إلي حصص الأعضاء يمكن للصندوق أن يقترض من المصادر المختلفة ، يضاف إلي موارد المشار إليها ما استحدثه الصندوق عام ١٩٦٩ من النظام حقوق السحب الخاصة تدعيماً لموارده التي يواجه بها أعبائه وهو ما سنتناوله فيما بعد .

وقد حددت اتفاقية بريتون وودز لكل دولة عضو حصة معينة تتحدد وفقاً لها قيماً اكتتابها في رأس مال الصندوق وتتوقف عليها بالتالي قوة التصويت التي تمتلكها كل دولة في إدارة الصندوق وكذا مقدار ما تتمتع به من حقوق السحب علي موارده و كانت أكبر حصة وبالتالي اكبر عدد من الأصوات من نصيب الولايات المتحدة بحصة تقدر ب ٢٧٥٠ مليون دولار وعدد أصوات يقدر بـ ٢٧٧٥٠ صوت ، وكانت مصر حصتها ٦٠ مليون دولار وعدد أصواتها لا يتجاوز ٨٥٠ صوت .

و تتكون الحصة التي تلتزم كل دوله بسدادها للصندوق وفقاً لما قضت به الاتفاقية عند صدورها من جزأين :-

الأول :-

يدفع بالذهب أو بالدولار الأمريكي بنسبة ٢٥% من مقدار حصة الدولة أو ١٠% من الأرصدة الذهبية

الثاني :-

باقي الحصة تدفع بالعملة المحلية للعضو، وفي عام ١٩٧٦ قدم برنامج لا صلاح نظام النقد الدولي بتقليص دور الذهب في السيولة الدولية فألغي الالتزام بالدفع بالذهب لنسبة من حصة العضو كما ألغى السعر الرسمي للعملات المختلفة بالذهب .

وظائف الصندوق الأساسية ووسائل تحقيقها :

مما سبق يتبين أن الوظيفتين الرئيستين لصندوق النقد الدولي تتركزان في :-

١. التمويلية من خلال إمداد الأعضاء بوسائل الدفع الدولية عند الضرورة في شكل تسهيلات وقروض وهي مهمة أو وظيفة تشابه الدور المصرفي الذي تقوم به البنوك المحلية في نشاط الإقراض و التسهيلات الائتمانية .
٢. وظيفة رقابية تتعلق بتحقيق الاستقرار لأسعار الصرف و العمل علي إزالة نظم الرقابة علي الصرف لإنعاش حركة التبادل التجاري القائم علي المدفوعات متعددة الأطراف .

أولا :- الوظيفة التمويلية

تهدف إلي سد حاجات الدول الأعضاء من السيولة النقدية الدولية لمواجهة ما يطرأ علي موازين مدفوعا تهم من خلال قصير الأجل وقد تطورات التسهيلات الائتمانية فضمنت الوسائل التمويلية الآتيه :

حقوق السحب العامة – الائتمان الاحتياطي – التمويل التعويضي وسحب الخاصة – التسهيلات البترولية .

١. **حقوق السحب العامة :** حق شراء وليس قرضاً

وهي الميزة الرئيسية التي يتمتع بها العضو في استخدام موارد الصندوق وفقا لأحكام اتفاقية بريتون وودز ، وتتمثل في طلب العضو الحصول علي مبالغ من العملات الأجنبية اللازمة له مقابل سداد قيمتها بعملة وطنية فهو حق شراء وليس قرضاً

شروط السحب من موارد الصندوق :

١. ان يكون الغرض من السحب هو تغطية عجز مؤقت في ميزان المدفوعات الجارية للدولة الساحبة فلا يجوز أن يكون السحب لتمويل تصدير رؤوس الأموال أو تعمير ما خربته الحرب أو لتنمية مثلا .
٢. يتقيد حق السحب من حيث المبلغ بحدود ألا يتجاوز ما يسحبه العضو من موارد الصندوق خلال عام (١٢ شهراً) ربع قيمة حصة العضو وألا يؤدي السحب حصته .
٣. كما يشترط للسحب العادي عدم سبق ارتكاب العضو أية مخالفة لا حكام اتفاقية إنشاء الصندوق كإجراء تعديل غير مختص أو مسموح به سعر الصرف .
٤. تلتزم الدولة الساحبة بسداد عمولة علي المبلغ المسحوب (تتراوح بين ٠,٥ – ١ % سنوياً وتتراوح بين ٣ – ٥ % سنوياً .

وفي عام ١٩٧٤ تم تعديل تسهيلات السحب بجعل الحد السنوي الذي يمكن أن يبلغه العضو ٢٠٠ % من حصته ٦٠٠ % للمتراكم من السحب لفترة ثلاث أعوام .

٢. تسهيلات التمويل التعويضي (أو الموازين)

استحداث الصندوق عام ١٩٦٣ لصالح الدول النامية المنتجة للموارد الأولية لمواجهة تعويض الانخفاض الطارء لحصيلة الصادرات من المحاصيل الرئيسية فيسمح للعضو بأن يسحب علي موارد الصندوق في حدود ربع حصته ثم عدل في عام ١٩٦٩ ليصبح في جملته ٥٠ % من حصيلة بشرط ألا يتجاوز ما يسحب في السنة الواحدة ٢٥ % من الحصة ويشترط الصندوق لمنح هذا التسهيلات يكون انخفاض حصيلة الصادرات مؤقت وليس مزمناً .

٣. التسهيلات البترولية

لمساعدة الدول الأعضاء التي عانت من العجز في موازين مدفوعاتها بسبب الارتفاع في أسعار البترول نظم الصندوق عام ١٩٧٤ هذه التسهيلات وأعتمد في تمويل هذه التسهيلات علي الاقتراض من الدول الصناعية و البترولية ذات الفوائض و أهمها كندا و إيران و الكويت و السعودية و ألمانيا الاتحادية ،وقد انتهي العمل بهذه التسهيلات عام ١٩٧٦ وبلغت أسعار الفائدة لقاء منح هذه التسهيلات حوالي ٧,٦ % سنوياً .

حقوق السحب الخاصة (S.D.R) :

وهي نوع من التسهيلات الائتمانية أنشأها الصندوق عام ١٩٦٩ لتوفير المزيد من السيولة اللازمة لسداد الالتزامات الدولية . فالعضو الذي يقبل الاشتراك في التسهيلات حقوق السحب الخاصة يلتزم بإمداد من يحتاج من الأعضاء الآخرين بعملات قابلة للتحويل مقابل حصوله منهم علي حقوق السحب الخاصة وذلك في حدود ضعف الحصة التي قررها له الصندوق من حقوق السحب الخاصة فهي نقود دولية أعتمد الصندوق في استخدامها علي الثقة المتبادلة بين الأعضاء وما يرتبط بذلك من التزامهم بالقول العام لها في تسوية المبادلات الدولية بدلا من العملات القابلة للتحويل فهي وسيلة لتوفير الحجم الملائم من الأصول الدولية السائلة بما يتفق مع حاجات التعامل .وقد أصدر الصندوق أول دفعة من حقوق السحب عام ١٩٧٠ قدرت بحوالي ٣,٥ مليون دولار ويستعمل العضو هذه الحقوق عندما لا تفي الاحتياطيات النقدية السائلة لدي العضو بسد العجز ميزان مدفوعاتها ويكون استخدمها في صورة تحويل ما يملكة العضو من حقوق السحب الخاصة إلي عضو أخر في الصندوق ما قبل عملة للتحويل منه .وقد تحددت قيمة وحدة الحقوق السحب الخاصة عندما أصدرها بما يساوي محتوي الدولار من الذهب (٠,٨٩ جرام) وفي عام ١٩٧٤ حددها الصندوق علي أساس سلة من عملات ١٦ دولة يتم اختيارها من الدول التي لا تقل صادرتها عن ١ % من الصادرات العالمية وتحدد لكل عملة منها وزن بنسب منوية تتناسب مع نصيب الدولة صاحبة العملة في الصادرات العالمية .

وفي تقيم نظام حقوق السحب الخاصة ، البعض يعتبرها خطوة كبيرة في علاج مشكلة السيولة الدولية لمقابلة احتياجات التبادل الدولي ، غير أن ثمة عيوب توجه لهذا النظام منها عدم الآخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للبلاد النامية من سيولة النقدية الدولية ، حيث توزع حقوق السحب الخاصة لهم نسبة حصصهم في الصندوق .لذا نجد أن ما وفره الصندوق من سيولة أو تسهيلات تحويلية للبلدان النامية لا يزال دون أدني المستوي المنشود لمعاونة تلك الدول علي الوفاء بمتطلبات ميزان المدفوعات و التمنية .

ثانياً الوظيفة الرقابية

١. هدف تحقيق الاستقرار للأسعار الصرف

سمح نظام الصندوق بمبدأ ثبات أسعار الصرف مع قدر من المرونة في صورة تعديل للسعر لمواجهة ظروف معينة ووفقا هذا النظام يلتزم الأعضاء بتحديد القيمة الأساسية لعملاتها الوطنية بالذهب او الدولار الأمريكي وبعدم السماح ببيع العملات بأسعار تختلف عن هذا التحديد بما يتجاوز ١ % كما يخطر نظام الصندوق اتباع تعدد أسعار الصرف وفي نفس الوقت نص علي جواز تعديل أسعار الصرف بشرط موافقة الصندوق في حالة وجود اختلال في ميزان المدفوعات

ولكن التجربة العملية الواقعية أظهرت أن الصندوق لم ينجح في فرض الالتزام بأسعار الصرف الثابتة علي الدول الأعضاء فقد عدلت بعض الدول الكبرى من أسعار الصرف بنسب كبيرة عام ١٩٤٨ بلغت حوالي ، ٤٤ % فرنسا ، ٢٥% في بريطانيا وتبعتهما في ذلك الكثير من الدول ، كما قرر البعض أسعار صرف متعددة بالمخالفة لا حكام اتفاقية الصندوق و تفاقم الوضع في أواخر الستينيات عندما قامت الدول الكبرى (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا) بسلسلة من التخفيضات لأسعار صرف عملاتها ثم بدأت فترة أسعار الصرف المعلومة التي تخضع لتفاعل عوامل القوى العرض و الطلب وأخيراً أختفي نظام أسعار الصرف الثابتة في أوائل ١٩٧٢ بعد توقف الولايات المتحدة عن قاعدة قابلية الدولار للتحويل إلي ذهب في أغسطس ١٩٧١ ثم تخفيضها للدولار في فبراير ١٩٧٣ وتبع ذلك اضطرابات شديدة في أسواق المال الدولية ألحقت الضرر بالدول النامية علي وجه الخصوص نظراً لا اعتمادها علي حصيلة صادرتها من العملات المعلومة وعلي الأخص من الدولار الأمريكي .

٢. إلغاء الرقابة علي الصرف

من أجل إنشاء نظام متعدد الأطراف للمدفوعات حث الصندوق الأعضاء لتخفيف قيود الرقابة علي الصرف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية لا لغائها بعد فترة انتقالية مدتها ٥ سنوات و رغم ان كثير من الدول قد خففت أو ألغيت هذه القيود إلا أنه لا يزال عدد كبير من الدول النامية حتى الآن يفرض قيود علي الصرف و يمارس ألوان الرقابة علي الصرف وخاصة الدول النامية من أجل علاج الاختلال في موازين مدفوعاتها فضلا عن مقتضيات سياسة الحماية لصناعتها الناشئة .

أداء الصندوق وموضوعية القرارات

لا جدال أن الصندوق النقد الدولي بحسب أهمية أهدافه أحتل مكانة كبيرة في خدمات التعاون النقدي و المالي العالمي ولكن بسبب سلبياته وخاصة نظام التصويت الذي يعتمد علي حصص الأعضاء وما وفره من هيمنة وسيطرة الدول الكبرى علي مقتضيات الأمور و اتخاذ القرارات أخفق في إيجاد نظام عالمي يستند إلي قواعد متينة ، كما أن جهوده لم تستقر بعد عن إشاعة نظام المدفوعات متعددة الأطراف فضلاً عن أن التمويل و التسهيلات التي أتاحها للبلدان النامية لم تكن كافية لمقابلة احتياجاتها المتزايدة من السيولة الدولية ومن هنا تبدو الحاجة إلي مزيد من التعاون النقدي الدولي .

٢-٨ ١ البنك الدولي للتعمير والتنمية :

هو المؤسسة المالية الثانية التي أنشئت وفقا لا اتفاقية بريتون و ودوز ، وبدأ يمارس نشاطه في يونيو ١٩٤٦ ومقره مدينة واشطن .

وظائف (أهدافه) وعضويته

١. مساعدة الدول الأعضاء علي التعمير و التنمية عن طريق تقديم القروض وتسهيل الاستثمار في مشروعات الإنتاجية .
٢. تدعم نشاط الاستثمار الخاص الأجنبي سواء بتقديم الضمان اللازم أو الإسهام في القروض بشروط ميسرة لأغراض الاستثمار المنتج وذلك أما من موارد البنك الخاصة أو الاقتراض من الغير .
٣. تنشيط وتنمية التجارة الدولية وحفظ توازن ميزان المدفوعات من خلال تشجيع الاستثمارات الدولية لتمنيه الموارد الإنتاجية للأعضاء .

وعضوية البنك متاحة لجميع صندوق النقد الدولي .

رأس مال البنك : ٢٥٠ صوت / عضو وصوت اضافي ١٠٠,٠٠٠

مملوك لحكومة أعضاء حيث تقوم كل حكومة عضو بالاكتتاب فيه بعدد من الأسهم بحسب مقدرتها الاقتصادية ويجرى تمثيل الأصوات في إدارة البنك علي أساس ٢٥٠ صوت لكل عضو وصوت إضافي عن كل سهم من الأسهم التي يملكها العضو (قيمة السهم ١٠٠,٠٠٠ دولار) .

ويمارس سلطة الإدارة العليا في البنك مجلس المحافظين الذي يشكل من محافظ لكل دولة عضو ومجلس المديرون التنفيذيون .

القواعد التي تحكم عمليات البنك

من هذه القواعد ما يلي :-

١. قصر قروض البنك علي الأغراض الإنتاجية وبناء/علی اعتبارات اقتصادية
٢. يجب علي الدولة المقرضة أن تقدم دراسة عن مقدرتها علي السداد .
٣. أن يكون منح القروض لمشروعات محددة إلا في الحالات الاستثنائية التي تتوافر فيها ظروف خاصة .
٤. عدم اشتراط استعمال القروض في مشتريات من دولة معينة .
٥. التحقق من أن الدولة طالبة القرض لا تستطيع الحصول علية بشروط معقولة من مصادر أخري .

أسلوب البنك الدولي :

١. تجري دراسة المشروع المقدم و المرغوب تمويلية علي ضوء الاحتياجات الإجمالية للبلد وسياسته الاقتصادية و إمكانياته لضمان استخدام موارد البنك علي أقصي درجة من الكفاية .
٢. يقوم البنك بأجراء دراسة شاملة للأوضاع الاقتصادية للبلد طالب المعونة أو القروض ومشكلاته الرئيسية واتجاهات سياسة التنمية و أولويتها .
٣. التشاور مع الحكومة طالبة القرض لوضع برامج لعمليات البنك خلال فترة معينة وتتضمن خطوات محددة بهدف مساعدة البلد علي رسم وتنفيذ استراتيجية التنمية .
٤. بعد الاتفاق علي تفاصيل المشروع المقترح علي الاحتياجات التمويلية اللازمة يتم التفاوض علي قرض رسمي أو اتفاقية ائتمانية .
٥. بعد ذلك يقوم رئيس البنك الدولي بعرض الاقتراح علي المديرين التنفيذيين الممثلين لكل البلاد الأعضاء لاقراره .
٦. يتوف الإفراج عن مبالغ التمويل علي الاحتياج الفعلي للوفاء بنفقات المشروع ويدفع البنك بأية عملة تطلب حيث يتم السداد بعد ذلك بنفس العملة .

موارد البنك وفوائد قروضه :

تتكون موارد البنك من حصص الأعضاء بالإضافة إلي ما يقوم به البنك من اقتراض من الأسواق بالإضافة إلي استثمارات الخاصة . وحيث أن موارد البنك يتم الحصول عليها

بشروط تجارية من الأسواق المالية فأنة يتقاضي من المقترضين نسبة فائدة تبلغ حوالي ٨ % ويتم تسديد القروض علي آجال طويلة نسبياً قد تصل إلي ٢٠ سنة في المتوسط

المعونة الفنية :

من أنشطة البنك الدولي أن يقدم المعونة الفنية كدراسات الجدوى للمشروعات وأعداد خطط التنمية ورسم السياسات الاقتصادية كما يتوافر لدية " معهد للتنمية الاقتصادية " يتولى تدريب المسئولين من الدول النامية في شئون التنمية بالإضافة إلي تنظيم دورات وبرامج أبحاث في مجالات التخطيط الاقتصادي و التمويل و التجارة الدولية و التنمية الريفية .

ومن فروع النشاط التمويلي التي انبثقت عن البنك الدولي هيئة التنمية الدولية التي توفر القروض للدول النامية الفقيرة جداً بشروط أكثر سهولة من شروط البنك الدولي ، ومؤسسة التمويل الدولية التي تهدف للمساعدة في تمنيه الاقتصاد للبلاد الأقل تقدما بتشجيع نمو القطاع الخاص بتمويل المشروعات الخاصة الصغيرة و المتوسطة وبشروط ان تكون مشروعات ذات ربحية مرتفعة من خلال أما تقديم قرضا يتراوح مدتة بين ٥ ــ ١٥ سنة أو تساهم بجانب من رأس مال المشروع .

تقييم نشاط البنك الدولي و مؤسساته :

قدم البنك العديد من الالتزامات الخاصة بالإقراض و الاستثمار حيث استفادت أكثر من ٩٠ دولة موارده وتسهيلاته كما قدم مساعدات فنية للعديد من الدول في المجلات المشار إليها إلا أن هناك مجموعة من الانتقادات وجهت لنظام البنك ومؤسساته من وجهة نظر البلدان النامية تتمثل في :-

١. ارتفاع تكلفة الحصول من البنك ومؤسساته خاصة إذا آخذنا في الاعتبارات أن تلك القروض مكفولة له بضمان حكومي من الدول المقترضة فضلا عن أن نشاط البنك موجه أصلا لمعاونة الدول الفقيرة التي تحتاج للموارد المالية لإنجاز برامج التنمية فتكاليف القروض تبلغ من ٧,٥ ــ ٩ % فضلا عن شروطها تشكل عبئاً قاسياً علي الدول الفقيرة سواء من حيث أجل السداد أ م فترة السماح .
٢. أن إجمالي القروض و التسهيلات التي يتيحها البنك للدولة النامية لا يفي إلا بنسبة ضئيلة من الاحتياجات الحقيقية لبرامجها الإنمائية .
٣. لم يحقق البنك نجاحا في تشجيع الاستثمارات الدولية الخاصة وتحفيز انسيابها من الدول الغنية نحو الدول النامية .

٤. بالنسبة لتوزيع قروض البنك بحسب قطاعات النشاط الاقتصادي بالبلاد المقترضة لوحظ تركز القروض المتاحة علي بعض القطاعات (المرافق و الطاقة) في حين أن قطاع الصناعة لا يلقي الاهتمام و التشجيع الكافي .

٥. يعاب علي نظام البنك من وجهة نظر الدول النامية أنه يدقق في مرحلة تقرير القروض ومن شروط الملائمة المالية و القدرة علي سداد ما يتطلبه ذلك من التدخل في شئون الاقتصادية الداخلية للدول طالبة القروض وهذا لا يلقي ترحيب أو ارتياح من قبل الدول النامية

٦. لوحظ أيضا ان توزيع إمكانيات البنك التمويلية لا يكون فقط وفقاً للاعتبارات الموضوعية و الاقتصادية حسب أولايات الاحتياج بل نجد أن الاعتبارات السياسية ورضاء مجموعة الدول الكبرى عن سياسة و اتجاهات البلد طالب القرض تعد من الأمور الأساسية في اتخاذ القرارات عند التصويت بمنح القروض وتقدير قيمة القرض أيضاً .

٨-٣ الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة (الجات)

شهدت الثلاثينيات من هذا القرن تسابقا فيما بين الدول علي الحماية حيث قامت كل دولة أثناء فترة الكساد العالمي بوضع مختلف القوانين و القيود التي تحد من استيراد السلع المختلفة للقضاء علي مشكل البطالة بها غير ان هذه الدول أدركت بعد الحرب العالمية الثانية أن استمرار هذه القيود له تأثيره الضار علي هيكلها وبنيانها الاقتصادي ومعدلات التنمية بها لما قد تؤدي إلي نقص التجارة و بالتالي التأثير علي مستويات الدخول الحقيقية و الرفاهية .لذلك تم توقيع الاتفاق النهائي للجات عام ١٩٤٧ وأخذت هذه الاتفاقية في النمو منذ التوصل إليها دون توقف إلي أن اتسع نطاق عضويتها لتشمل ١٠٥ دولة تسيطر علي أكثر من ٩٠ % من التجارة السلعية بالإضافة إلي ٣٤ دولة أخري منتسبة العضوية (وهي الدول التي تطبق أحكام و مبادئ الجات في سياستها التجارية الخارجية دون أن تكون عضواً في هذه الاتفاقية) .

وتعد اتفاقية الجات معاهدة دولية متعددة الأطراف تنشئ حقوقاً و التزامات علي الدول الأعضاء فيها . بهدف تحرير التجارة الدولية في السلع علي أساس مبادئ حرية التجارة وتضع الاتفاقية مجموعة من المبادئ متعددة الأطراف التي تنظم السلوك التجاري للأطراف المتعاقدة كما تتح مجالاً للمفاوضات التجارية في ظل مناخ يتسم بحرية التجارة وتسهيل وصول سلع الدول لأسواق بعضها البعض .

مبادئ الاتفاقية :

تقوم الاتفاقية علي ثلاثة مبادئ تهدف إلي أزاله القيود علي التجارة وتحقيق المساواة بين الأطراف المتعاقدة في أسواق بعضها البعض .

١. مبدأ الدولة الأولي (الأحق) بالرعاية :

يعد من مبادئ الأساسية التي تقوم عليها فلسفة حرية التجارة في إطار الجات و المقصود بهذا المبدأ هو منح كل طرف من الأطراف المتعاقدة نفس المعاملة الممنوحة من مزايا و إعفاءات يتمتع بها أي طرف أخر في سوق الدولة دون قيد ودون تمييز ويستثني من ذلك الترتيبات الإقليمية و التي تمنح للدول المنظمة أيها تخفيضات أو تيسيرات

- من الاستثناءات أيضا التبادل التجاري بين الدول النامية بهدف تشجيع التجارة البينية للدول النامية حيث يحقق لها أبرام اتفاقيات فيما بينها للتجارة التفصيلية دون الالتزام بمنح هذه المعاملة لدول أخري لا تصنف كدول نامية .
- ترتيبات الحماية في الدول النامية التي تتخذها الدول النامية لحماية الصناعات الوليدة إلي القدرة التنافسية في الأسواق العالمية .
- المزايا الممنوحة للدول النامية من قبل الدول الصناعية المتقدمة و التي يطلق عليها أسم المعمم للأفضليات التجارية حيث تحصل الدول النامية بموجبه علي شروط تجارية ميسرة لتسهيل وصول صادرتها إلي أسواق الدول الصناعية المتقدمة .

٢. مبدأ الشفافية :

يقصد به أن تقتصر الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية علي استخدام الرسوم الجمركية فقط دون اللجوء إلي الإجراءات غير الجمركية كحظر الاستيراد أو تنفيذ كمياته من خلال الحصص .

٣. مبدأ المعاملة الوطنية:

ويعني التزام كافة الدول الأعضاء بمنح المنتج أو السلعة الأجنبية المستوردة نفس المعاملة الممنوحة للسلع المنتجة محلياً سواء في مجال التداول أو التوزيع و التسعير و الضرائب دون تمييز ضد سلع دولة دون أخري .

الإطار العام للاتفاقية

تضمنت الاتفاقية الأصلية للجات و التي أبرمت في عام ١٩٤٧ في بدايتها ٣٥ مادة تتناول الأحكام المختلفة المتفق عليها في إطار المبادئ العامة لتحرير التبادل التجاري السلعي ، وفي عام ١٩٦٥ أمكن تعديل هيكل الاتفاقية بإضافة باب رابع للاتفاقية الأصلية يتناول العلاقة بين التجارة و التنمية وتتمتع الدول النامية بموجبه بمعاملة خاصة .

ولكن الملاحظ أن الاتفاقية قد اقتصر نطاقها علي تحرير التجارة السلعية فقط فيما بين الدول الأعضاء التي خاضت عدة جولات للمفاوضات بهدف تحقيق المزيد من حرية التجارة السلعية الدولية ، واستمرت الاتفاقية في النمو عن طريق جذب المزيد ممن الاعتماد واتساع دائرة عضويتها لتضم العديد من دول شرق أوربا المتحولة اقتصاديا بالإضافة إلي روسيا التي تقدمت بطلب للانضمام إلي الاتفاقية وكذلك الصين وظلت هذه الاتفاقية منذ إبرامها في عام ١٩٤٧ الأداة القانونية الدولية الوحيدة التي تنظم نشاط التبادل التجاري السلعي ولكن لما كان الغرض الأساسي من الاتفاقية هو تحقيق قدر متزايد من حرية سهولة تدفق التجارة الدولية ،فقد كان من الضروري تحقيقاً لهذا الهدف أجراء سلسلة من المفاوضات في صورة جولات متعاقبة تشارك فيها الدول الأعضاء بغرض توسيع نطاق وحجم التنازلات الجمركية المتبادلة بين الأطراف المتعاقدة وكنتيجة لذلك أجريت سبع جولات للمفاوضات متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية سبقت جولة أورجواي ،و الجولة الثامنة و الأخيرة وهذه الجولات هي :

١. جولة جنيف ١٩٤٧ اقتصرت علي تبادل التنازلات الجمركية .
٢. جولة نيس (فرنسا) ١٩٤٩ من أجل مزيد من التنازلات الجمركية .
٣. جولة توركاي (انجلترا) ١٩٥١ حيث ارتفع عدد الدول المشاركة فيها إلي ٣٨ دولة بسبب انتشار الوعي و الرغبة في تحرير التجارة الدولية .
٤. جولة جنيف ١٩٥٦ شاركت فيها ٢٦ دولة فقط .
٥. جولة ديلون (جنيف) ٦٠ –١٩٦١ مزيد من التنازلات الجمركية .
٦. جولة كنيدى (جنيف) ٦٤ –١٩٦٧ تناولت بجانب التنازلات الجمركية بعض إجراءات التجارة التي تمارسها الدول .
٧. جولة طوكيو (جنيف) ٧٣-١٩٧٩ تعد أضخم الجولات السبع و اهمها وكانت تمهد لتناول تحرير التجارة بمفهوم أشمل و أعم

وقد تناولت الجولات ٦ ، ٧ المشكلات التجارية بجانب التنازلات الجمركية .

٨-٤ جولة أورجواي :

أعربت الدول النامية في الجات عن موقفها لعقد جولة جديدة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحقيق التوازن في العلاقات التجارية بين الدول النامية و المتقدمة ووقف الممارسات المخالفة لأحكام اتفاقية الجات وتناول عدد من القضايا الهامة للدول النامية تتضمن تجارة المنسوجات و الملابس و التجارة في المحاصيل و المنتجات و إزالة القيود الكمية و مكافحة الدعم و الأغراق وضرورة النظر في الإصلاح النظام النقدي و المالي بشكل متوازن مع إجراءات إصلاح النظام التجاري ، كما رفضت الدول النامية إدراج الخدمات في المفاوضات علي المستوي الوزاري للأطراف المتعاقدة في الجات في مدينة بونتا ديل إيسي بأورجواي و التي عرفت منذ سبتمبر ١٩٨٦ باسم جولة أورجواي .

اجتماع بونتاديل ايستى و الإعلان الوزاري :

عقد الاجتماع الوزاري في الفترة من ١٥ -٢٠ سبتمبر ١٩٨٦ و شاركت في أعماله ٩٢ دوله وأصدر الاجتماع إعلانا ببدء جولة جديدة للمفاوضات التجارية بين الأطراف المتعاقدة في الجات وينقسم الإعلان الوزاري إلي ٣ أقسام :-

القسم الأول :-التجارة الدولية في السلع

ويضم مجموعة من الأهداف و المبادئ المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية في السلع

القسم الثاني :-_ التجارة في الخدمات

يهدف إلي وضع إطار متعدد الأطراف من المبادئ و القواعد المنظمة لعملية التجارة في الخدمات وفقاً لمبادئ الشفافية و التحرير التدريجي مع الأخذ في الاعتبار متطلبات التنمية في الدول النامية .

القسم الثالث :- تنفيذ القسمين الأول و الثاني

ينص هذا القسم علي انه بمجرد استكمال نتائج المفاوضات متعددة الأطراف في كافة المجلات بعقد اجتماع وزاري في دورة خاصة للأطراف المتعاقدة لاتخاذ قرار بشأن

إجراءات التنفيذ و التطبيق الدولي لهذه الاتفاقيات و النتائج التي تسفر عنها المفاوضات وقد استمرت المفاوضات التي كان مقررا لها سنوات قرابة ضعف هذه المدة حيث استمرت لسبع سنوات متصلة تباينت خلالها المواقف وتصادمت مصالح مجموعات الدول المختلفة كما شملت موضوعات جديدة كالتجارة في الخدمات ، و الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية ، وإجراءات الاستثمار و إصلاح السياسات الزراعية

وبعد نجاح الدول الأعضاء في الجات في توصيل لصيغة متفق عليها للوثيقة الختامية للجولة وموافقة مندوبين الدول الأمم المتحدة في جنيف علي هذه الوثيقة في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ عقد اجتماع وزاري في مدينة مراكش بالمغرب في أبريل ١٩٩٤ شاركت في أعماله ١٢٥ دوله عضو بالجات وقد أعتمد المؤتمر سبع وثائق تمثل حصيلة سبع سنوات من المفاوضات الثنائية و متعددة الأطراف أهمها إنشاء منظمة التجارة العالمية (W.T.O) و التي تمثل تحولا جوهريا في طبيعة النظم التجاري الدولي حيث تتمتع كافة الدول الأعضاء بمجموعة متجانسة من الحقوق و الالتزامات المتكافئة فيها الحقوق بغض النظر عن حجم الدولة وقدرتها الاقتصادية او نصيبها في التجارة العالمية وتختلف الالتزامات باختلاف مستويات التنمية فيها ، حيث يتم التمييز بين الدول المتقدمة و الدول النامية و الأقل نموا بالنسبة لحجم الالتزامات و المدد الزمنية اللازمة لتنفيذها .

هيكل منظمة التجارة العالمية :

يتكون هيكل المنظمة علي النحو التالي :-

١. **المؤتمر الوزاري :**

والذي يضم في عضويته كافة الدول أعضاء المنظمة دون استثناء ويعد أعلي سلطة لاتخاذ القرارات فيها

٢. **المجلس العام:**

يعد بمثابة مجلس إدارة المنظمة ويضم في عضوية أيضا كافة الدول الأعضاء .

٣. **جهاز تسوية المنازعات :**

وتشمل ولايته كافة المجلات التجارية في السلع والخدمات ، وحقوق الملكية الفكرية بشكل متكامل ، وهو يصدر أحكاما ملزمة للأطراف المتنازعة من خلال هيئة محكمين .

٤. **آلية مراجعة السياسات التجارية :**

وهي الجهة التي تتولي مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق المدد الزمنية المتفق عليها و التي تتراوح من عامين للدول المتقدمة إلي أربعة أعوام للدول النامية وستة أعوام للدول الأقل نمواً

٥. **المجالس النوعية :**

تشكل المنظمة ثلاثة مجالس تشرف علي التجارة في السلع ،والتجارة في الخدمات و الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية ، ويتولى كل مجلس الأشراف علي ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة باختصاصه

مما سبق ينضح أنه من أجل تحقيق التجانس في عملية صياغة السياسات الاقتصادية الدولية ستتعاون منطقة التجارة العالمية مع كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير لاستكمال أركان ثالوث إدارة الاقتصاد العالمي .

وظائف منظمة التجارة العالمية :

١. تسهيل تنفيذ كافة الاتفاقات المتعلقة بالتجارة العالمية ، بغية تحقيق الغايات المرجوة و المتمثلة في رفع مستويات المعيشة وتحقيق التوظف المصحوب بنمو متواصل
٢. توافر محفل دولي مناسب لإجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن الاتفاقيات الحالية و لإجراء مزيد من المفاوضات في جولات جديدة .
٣. تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء بأسلوب أكثر فاعلية يضمن تلقائية التسوية و البت فيها بالسرعة المناسبة .
٤. إدارة آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصورة دورية .
٥. تحقيق قدر أكبر من التنسيق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية بتعاون المنظمة مع كل من البنك و الصندوق الدوليين في المسائل التجارية و التمويلية .

٨-٥ أحكام التجارة للسلع الزراعية :

تسعي منظمة التجارة العالمية إلي العمل إزالة العوائق التي تقف عقبة أمام حرية التجارة الدولية للحاصلات و المنتجات الزراعية التي لم تلقي استجابة في الجات ١٩٤٧ بسبب الخلاف وتباين المواقف لكل من الولايات المتحدة من ناحية ودول الاتحاد الأوربي خاصة فرنسا من ناحية أخري بسبب الدعم الهائل الذي تقدمة دول الاتحاد الأوروبي لزارعيها و الذي أدي إلي زيادة قدرتها في مواجه الولايات المتحدة ، وتركزت المفاوضات في هذا القطاع حول ثلاث موضوعات رأسية هي : **فتح الأسواق ،الدعم المحلي ،ودعم الصادرات**

١. تحرير التجارة الدولية في الحاصلات و المنتجات الزراعية تدريجياً من القيود التجارية خلال فترة ٦ سنوات ابتداء من تاريخ أنشاء منظمة التجارة العالمية (أول يناير ١٩٩٥) بالنسبة للدول المتقدمة . وخلال ١٠سنوات للدول النامية .
٢. سرعة تحويل القيود غير الجمركية إلي تعريفات جمركية متكافئة في درجة الحماية للحواجز غير الجمركية التي تمت أزالتها .
٣. خفض تدريجي وعلي مدي ٦ سنوات للتعريفات الجمركية في الدول المتقدمة و بمتوسط ٣٦% من مستواها في السنة الأساس (٨٦ –١٩٨٨) ،أما بالنسبة للدول النامية فتلتزم بتخفيض تدريجي للتعريفات الجمركية عن طريق التفاوض وعلي مدي ١٠ سنوات أما الدول الأقل نموا فتعفي من الالتزام بأية تخفيضات في تعريفات الجمركية .
٤. ضمان حد ادني لفتح أسواق الواردات من محاصيل و المنتجات الزراعية من خلال ما يعرف بنظام حصص بحيث تلتزم الدول الأعضاء التي لم يبلغ مستوى واردتها ٣ % من استهلاكها المحلي منها فترة الاساس (٨٦-١٩٨٨) بزيادتها إلي المستوي عند فترة التنفيذ (أول يناير ١٩٩٥)ثم تعمل علي زيادتها إلي ٥% في نهاية فترة التنفيذ .
٥. الخفض التدريجي للدعم المقدم للصادرات الزراعية للدول المتقدمة بنسبة ٣٦ % من قيمته، ٢٤ % بالنسبة للدول النامية خلال ١٠سنوات بحيث تطبق هذه التخفيضات علي كل منتج علي حده وليس علي مستوى جميع الصادرات الزراعية ، وتستثني المساعدات الغذائية للدول النامية من الالتزام المفروض علي الدول المتقدمة بخفض دعم الصادرات الزراعية كما يسمح للدول النامية أن تلجأ لمنظمات التمويل الدولية للسحب من تسهيلات المالية لمواجهة أية أثار سلبية تنجم عن ارتفاع أسعار الغذاء وقد تم استثناء الدول الأقل نمواً من هذا القرار كذلك .

٦. خفض الدعم المحلي للمحاصيل و المنتجات الزراعية بنسبة ٢٠ % خلال الفترة التنفيذ بالنسبة للدول المتقدمة ويستثني من هذا الخفض الدعم المحلي الموجه لصغار المنتجين وبشرط أن تقل نسبته عن ١٠% من قيمة السلعة .

النتائج بالنسبة لتجارة مصر الخارجية في السلع الزراعية :

تشير دراسة الصندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٥ إلي ان :

١. مصر التزمت بتحديد تدريجي لمتوسط التعريفات الجمركية إلي ٦٢ % علي واردتها الزراعية علي مدار ١٠سنوات (حتى عام ٢٠٠٥) .
٢. التزمت مصر كغيرها من الدول الأعضاء بالمنظمة بإلغاء كافة القيود الكمية علي الواردات الزراعية إلا أنها كانت موضوعة لاعتبارات صحية وبيئية وأمنية .
٣. من المتوقع أن يترتب علي هذه الاتفاقية المتعلقة بتجارة السلع الزراعية تصحيح التشوهات السعرية ،وزيادة فرص وصول المصدرين الأكثر كفاءة للأسواق بالإضافة إلي زيادة درجة الشفافية و الاستقرار في السياسة التجارية وسوف تتباين الآثار الناجمة عن هذه الاتفاقية بين الدول المتقدمة و الدول النامية بما فيها مصر .
٤. بالنسبة للدول النامية المستوردة للمواد الغذائية فأن الآثار الناجمة عن تطبيق الاتفاقية سوف تكون سلبية وتتمثل في خسائر متوقعة تقدر بنحو ١,٩ مليار دولار بسبب الزيادة المتوقعة في أسعار المواد الغذائية و خاصة تلك التي كانت تتلق دعما كبيراً مثل القمح و الأرز و اللحوم ومنتجات الألبان و السكر حيث سيترتب علي تخفيض الدعم زيادة مباشرة في الأسعار بالإضافة إلي ذيادات أخري ناجمة عن تقليص المعروض من هذه السلع الأقل في الأجل القصير .وبالنسبة لمصر فأنة في ضوء الخلل الواضح في الميزان التجاري الزراعي حيث الواردات الزراعية تعادل ٩ أمثال صادرتها الزراعية فأن هناك مخاوف كثيرة من ان يؤدي تطبيق القواعد الجديدة في مجال تجارة السلع الزراعية إلي تفاقم هذا العجز بسبب زيادة تكلفة فاتورة الواردات الزراعية نتيجة انخفاض المعروض من السلع الزراعية المقرون بتقليص الدعم لكل من الإنتاج المحلي و الصادرات في الدول المتقدمة .

وبعض الدراسات قدرت الزيادة في العجز في ميزان التجاري الزراعي بنحو ١٤٠ مليون دولار سنويا لتخفيض العجز في الأجل الطويل (عام ٢٠٠٥) وفقاً لتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي إلي ٣٥ مليون دولار .وفي جانب الصادرات الزراعية فلن يترتب علي انضمام مصر لعضوية التجارة العالمية أية أثار إيجابية هامة علي صادراتها سواء في الأجل القصير أو الطويل .

و الخلاصة أنه يتحتم علي مصر وهي مقبلة علي بدايات القرن الواحد و العشرين أن تضع الاستراتيجية واضحة لتنمية قطاعها الزراعي ضمن استراتيجية قومية شاملة لا تتضمن أي تحيز ضد هذا القطاع مع توافق تلك الاستراتيجية مع سياسات تحرير التجارة العالمية .

٨-٦ أحكام الاتفاقية بالنسبة للسلع الصناعية (باستثناء المنسوجات و الملابس .

١. تخفيض الدول المتقدمة لمتوسط التعريفات الجمركية بنسبة ٤٠% أي من ٦٠% إلي ٣,٦ %خلال فترة ٥ سنوات .
٢. زيادة واردات الدول المتقدمة الصناعية من السلع المعفاة من التعريفات الجمركية من ٢٠% إلي ٤٣% من إجمالي وارداتها .
٣. إلغاء القيود غير الجمركية مثل الرقابة علي الواردات لأن هذه القيود تشكل حجر عثرة أمام صادرات الدول النامية و بالتالي سوف تستفيد بدرجة كبيرة من اتساع فرص تسويق منتجتها في أسواق الدول المتقدمة.
٤. تستمرر الدول النامية في جهودها نحو تحرير تجارتها الخارجية بتخفيض اليود الجمركية وغير الجمركية بنسبة ٢٨ % .

بالنسبة للمنسوجات و الملابس :

تعتبر الدول النامية كفاءة نسبية أعلي من الدول الصناعية في إنتاج المنسوجات و الملابس نظراً لكون هذه المنتجات ذات كثافة عمالية وقد تعرضت الصادرات لقيود كمية متزايدة في أسواق الدول الصناعية في ظل ما يعرف باتفاقية الألياف المتعددة التي بدأت عام ١٩٦٢ بفرض قيود كمية علي المنسوجات و الملابس التي تتعارض مع البنود اتفاقية الجات وهذا يعني باختصار أن الدول الصناعية الكبرى لم تلتزم ببنود اتفاقية الجات إلا عندما كانت تخدم مصالحها وكانت الدول النامية ترغب في أن يتم الاتفاق في هذه الجولة الأخيرة من المفاوضات علي إزالة سريعة لكافة القيود الكمية التي فرضتها الدول الصناعية علي صادرتها من المنسوجات و الملابس ،غير أن الاتفاق الذي تم التوصل إلية لم يحقق طموحات الدول النامية حيث أنه ينص علي إزالة القيود المذكورة علي مراحل فترة تمتد عبر ١٠ سنوات ابتداء من أول يناير ١٩٩٥ حيث ستقوم الدول المستوردة للمنسوجات و الملابس بإدخال ما لا يقل عن ١٦ % من وارداتها تحت بنود منظمة الجات مستخدما عام ١٩٩٠ كنسبة أساس لحجم هذه الواردات وفي اول يناير عام ١٩٩٨ سيتم

تحرير ما لا يقل عن ١٧% من هذه الواردات يتبعه تحرير أخر قدرة ١٨ % في بداية عام ٢٠٠٢ ثم يتم تحرير بقية القيود قبل نهاية الفترة المقررة لتنفيذ هذا الاتفاق أي عام ٢٠٠٥.

٨-٧ أحكام اتفاقية الخدمات :

يشتمل هذا القطاع علي عدد متنوع من النشاطات الخدمية كالطيران ،و التعليم و السياحة ،و الاتصالات ، والنقل و التأمين ، البنوك وخدمات الكمبيوتر و المطاعم و الدعاية و الإعلان وغيرها ، وهذا القطاع كان يمثل أكثر من ٦٥% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة ويزيد علي ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي للدول الصناعية ويلعب دوراص هاما في توظيف العمالة في هذه الدول .وتأخذ التجارة في هذا القطاع ثلاث صور رئيسية :

١. عندما تعبر الخدمة حدود الدول كالسلع من غير حركة من جانب منتج الخدمة او مستهلكها ومن هذه الخدمات الشحن و التأمين و تأجير الأفلام و النقل و الاتصالات و أنواع متعددة من الخدمات الفنية و المهنية .
٢. عندما يطلب تقديم هذه الخدمة ذهاب مستهلك الخدمة إلي منتجها كالسياحة و البعثات التعليمية و التدريبية في مجالات المدنية و العسكرية.
٣. تجارة الخدمات التي تتم بذهاب المنتج إلي بلد المستهلك أما بسبب عدم رغبة او عدم قدرة هذا الأخير علي ترك بلدة ومن أمثلة هذا النوع من الخدمات خدمات الفنادق و المطاعم و المصارف التجارية .

وبعكس قطاع المنسوجات و الملابس كان هدف الدول النامية هو عدم إدخال هذا القطاع تحت مظلة الجات نظراً لشعورها ان المستفيد الاول من تحرير هذا القطاع هي الدول الصناعية حيث تبلغ نسبة الصادرات هذه الخدمات للدول النامية ١١ % ويشتمل الاتفاق المتعلق بهذا القطاع علي ثلاث إجراء رئيسية :

الجزء الأول :

عبارة عن تعريف عام لإطار هذا الاتفاق وتحديد المقصود بتجارة الخدمات.

الجزء الثاني :

يحتوي علي المبادئ و الضوابط العامة التي يتكون منها الاتفاق ومنها مبدأ عدم التمييز الذي ينص علي المساواة بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بإزالة الحواجز علي

التجارة في الخدمات ، وهناك مبدأ الشفافية الذي ينص علي أهمية نشر الدول الأعضاء لجميع القوانين و الإجراءات المتعلقة بتجارة الخدمات نظراً لكون هذه الإجراءات و القوانين (وليست الحواجز الجمركية أو غير الجمركية) هي الوسائل التي تعتمد عليها الدول في حماية قطاع الخدمات . كما تشتمل هذه المبادئ علي تعهد الأعضاء بتخفيف هذه الإجراءات وعدم الإفراط في استخدامها إلا لاعتبارات أمنية و لتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها .

الجزء الثالث :

فهو عبارة عن عدد من الملاحق التي تعالج الوضع الخاص لبعض القطاعات الخدمية كالاتصالات و الخدمات المالية و الملاحة الجوية و التي لم يتم الاتفاق علي تحريرها كلياً وستستمر المفاوضات حولها بعد توقيع الاتفاقية .

٨-٨ أحكام التجارة الملكية الفردية :

استطاعت الدول الصناعية وعلي الرغم من معارضة الدول النامية الشديدة ان تدخل الملكية الفكرية المتمثلة في براءات الاختراع وحقوق الماركات التجارية تحت بنود الجات وذلك من أجل تشديد وسائل حماية هذه الحقوق التي تعتقد الدول الصناعية أنها خسرت بغيابها مليارات من الدولارات خلال الحقب الماضية ، الامر الذي يؤثر سلباً علي حركة التقدم التقني فعلي سبيل المثال تشير الأرقام الصادرة من غرفة التجارة في الولايات المتحدة إلي أن خسارة الولايات المتحدة الناتجة عن ضعف قوانين حماية الملكية الفكرية في الدول النامية تقدر بحوالي ٦٠ مليار دولار سنوياً . أما الدول النامية فأنها ترى أن تشديد هذه القيود سيعيق تقدمها التقني وسيرفع تكلفة كثير من المنتجات التي تعتمد عليها في الوقت الحاضر وذلك لأن هذا التشديد في القيود سيؤدي إلي احتكار الدول و الشركات الغربية لكثير من المنتجات و ينقسم هذا الاتفاق إلي ثلاث أجزاء رئيسية هي :

الجزء الأول :

يؤكد علي ضرورة تطبيق مبدأ عدم التميز بين الدول الأعضاء ومعاملة رعايا الدول الأخرى نفس معاملة المواطنين فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية .

٩٩,٨ ٢٠

الجزء الثاني :

فيحدد بشيء من التفصيل مكونات الملكية الفكرية و الإجراءات التي يجب أتباعها للحفاظ عليها .

الجزء الثالث :

فيحدد التزامات الدول الأعضاء المتعلقة بتعديل قوانينها للتأكد من توفيرها للحماية اللازمة لحقوق الملكية الفكرية و التأكد من توفير الأليات اللازمة لتنفيذ القوانين .

٨-٩ الاستثمار :

ينص الاتفاق المتعلق بالاستثمارات علي معاملة الاستثمارات الأجنبية علي قدم المساواة مع الاستثمارات المحلية وذلك بإزالة الحواجز التي تفرضها في الوقت الحاضر كل من الدول الصناعية و النامية ،كالدعم وشروط المحتوي المحلي (الالتزام بنسبة محددة من رأس المال الوطني كشريك في المشروع الاستثماري و الشفافية أي التزام الدول الأعضاء بالإعلان عن كافة التدابير الاستثمارات ذات الصلة بالتجارة ، وإلغاء القيود الكمية علي التصدير و الاستيراد المتعلق بالمشروع الاستثماري ، ويلتزم الأعضاء بإلغاء التدابير التي تم الإعلان عنها في غضون عامين بالنسبة للبلدان المتقدمة تصل إلي خمس سنوات للدول النامية وسبع سنوات للدول الأقل نمواً . ورغم ما قد ينجم عن تنفيذ هذا الاتفاق من أعباء إضافية علي الدول النامية لتعديل سياستها وتشريعاتها الوطنية إلا انه يخدم في النهاية مصالح هذه الدول من خلال أعانتها علي توفير المناخ المواتي لجذب الاستثمارات الأجنبية التي لاغني عنها لتحقيق التنمية و التوسع التجاري خاصة في النشاط التصديري عن طريق توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها ورفع كفاءتها .

سادساً موضوعات أخرى :

بالإضافة إلي مجالات السابقة تشمل الاتفاقية علي بنود متعلقة بضبط استخدام الإجراءات الوقائية و الإجراءات المضادة للإغراق و آليات حل النزاعات.

بعض الآثار التي قد تترتب علي أزاله القيود علي الاستثمارات الأجنبية :

ستؤدي إزالة القيود التي تفرضها الدول النامية علي الاستثمارات الأجنبية (كنسبة المحتوي المحلي ، التوظيف وتوطين التقنية وتدريب الطاقات المحلية وغيرها) إلي إضعاف موقف هذه الدول في مواجه الشركات متعددة الجنسية التي ستساعدها بنود الاتفاقية الجديدة علي عدم الاكتراث بالمساهمة في عملية التنمية الفعلية لهذه الدول وسيكون كل اهتمامها هو تحقيق الأرباح السريعة واستغلال حاجة الدول النامية لهذه لاستثمارات في الحصول علي افضل الشروط الاستثمارية التي ستكون لها صبغة استغلالية لا تختلف كثيرا عن تلك التي كانت سائدة أيام الاستعمار المباشر مما يعني أن الاستثمارات الأجنبية لن تكون لها دور تنموي بل لأنها ستكون آلية لتعميق تبعية الدول النامية للدول الصناعية وستساعد علي إضعاف الصناعات المحلية ونتيجة لتخفيف القيود علي الاستثمارات الأجنبية فان الشركات الأجنبية المستثمرة ستشعر بحرية في تدوير اربحها إلي الدولة الام أو عيرها وهذا آمر ستكون له آثار سلبية علي موازين المدفوعات في الدول النامية.

باختصار إذن يمكننا القول ان البنود اتفاقية أورجواي المتعلقة بالاستثمارات ستمكن الشركات الأجنبية من استيراد حاجتها من مهارات بدل تدريب المهارات المحلية وستقوم بشراء المؤسسات المحلية أو المساعدة علي إفلاسها وستوجه استثماراتها إلي القطاعات التي تحقق لها أرباح عالية وقد لا تكون هي القطاعات التي تحقق التنمية الفعلية للدول النامية وقد تدور هذه الشركات أرباحها إلي خارج من خير أدني اعتبار للآثار السلبية الناتجة عن هذا التدوير علي موازين المدفوعات الدول النامية ولاشك ان هذا الاتفاق المتعلق بالاستثمارات الأجنبية يأتي في فترة تعاني فيها جميع الدول النامية من عجز في موازناتها العامة وموازين مدفوعاتها مما يجعلها في حاجة ماسة للاستثمار الأجنبية من أجل تنوع هياكلها الاقتصادية وتحقق أهدافها التنموية .

الباب الرابع

"التجارة الدولية من منظور الاقتصاد الإسلامي "

الفصل الأول

الأسس النظرية

الأسس النظرية :

يعتبر عبد الرحمن أبن خلدون (١٣٣٢ -١٤٠٦) أول عالم إسلامي يقدم تحليلا علمياً متماسكا لاسباب قيام التجارة الخارجية . وستقدم فيما يلي " نظريتين " له في هذا المجال مع التعقيب .

أولاً : اختلاف الأسعار بسبب مخاطر النقل :

Storage & Transportation

أعتبر أبن خلدون آن التجارة نشاط متفرع من نشاط التجارة عموما وان السبب في قيامها هو المكسب الناجم عن فروق الأسعار الطلقة .

ويعرف أبن خلدون التجارة بأنها " محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعيها بالغلاء أياً . ما كانت السلعة من دقيق أو زرع أو حيوان أو قماش ... وذلك القدر النامي يسمي ربحاً " ... ثم يشرح بعد ذلك كيف أن تحقيق هذا الربح التجاري يأتي عن أحد طريقين : باختزان السلع حتى ترتفع الأسعار في السوق أو بنقل السلع من بلد ترخص فيه أسعارها إلي بلد أخر ترتفع فيه . ومن هذا الطريق الثاني يقدم أبن خلدون تحليلة للتجارة الخارجية فنجد أنه يتعمق في التحليل المنفعة المترتبة علي نقل السلع من مكان إلي أخر وما يتحقق من ورائها فيشرح كيف أن " نقل السلع من البلد البعيد المسافة أو في شدة الخطر في الطرقات يكون أكثر فائدة للتجارة وأعظم أرباحا " فالسلعة المنقولة تكون في هذه الظروف نادرة في الأسواق التي تجلب إليها بينما أن الحاجة إليها قائمة .. وعلي حد تعبيره " وإذا قلت (السلعة) وغزت (أي كانت نادرة)غلت أثمانها . أما إذا كان البلد قريب المسافة و الأمن متوفر بالطريق فإنه حينئذ يكثر ناقلوها ،فتكثر وترخص أثمانها " ويعتمد أبن خلدون علي تحليله السابق ليؤكد أن

التجارة الخارجية أكثر ربحاً من التجارة داخل البلاد فيقول : " ولهذا نجد التجار الذين يولعون الدخول إلي بلاد السودان أرفه الناس وأكثرهم أموالا لبعد طريقهم ومشقته .. فلا يرتكب خطر هذا الطريق وبعده إلا الأقل من الناس فتجد سلع بلاد السودان قليلة لدينا فتختص بالغلاء وكذلك سلعنا لديهم فتعظم بضائع التجارة من تناقلهم ويسرع إليهم الغني و الثروة من أجل ذلك . وكذلك المسافرون من بلادنا إلي المشرق لبعد الشقة أيضا . وأما المترددون في أفق واحد ما بين أمصاره وبلدانه ففائدتهم قليلة وأرباحهم تافهة لكثرة السلع وناقليها . و الله هو الرازق ذو القوة المتين .

ومن الواضح أن أبن خلدون ويعلل المكسب العائد من التجارة الخارجية بالفروق المطلقة بين الأسعار السائدة للسلع في بلد ما وتلك السائدة في البلد الآخر . وان هذه الفروق تزداد كلما بعدت المسافة وازدادت مشقة الطريق ومخاطرة ولقد لجأ إلي إعطاء أمثلة تطبيقية بالتجارة في أعماق القارة الأفريقية (وهو ما يقصد بقوله التجارة مع السودان) وكذلك التجارة مع بلدان الشرق الأقصى (وهو ما يقصد بقوله التجارة مع المشرق)

ونجد تحليل أبن خلدون يتأكد من ناحية الإسلامية حينما نقرأ قولة تعالي " وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة وقدرنا فيها السير سيروا فيها ليالي وأياماً آمنين ، فقالوا ربنا باعد بين أسفارنا وظلموا أنفسهم فجعلناهم أحاديث ومزقناهم كل ممزق أن في ذلك لآيات لكل صبار شكور "(القرآن الكريم سبأ : ١٨ : ١٩) فنجد أن الآيتين الكريمتين تحكيان قصة سبأ (من اليمن) في عهد القديم وقد يسر الله لهم الطريق التجاري وجعله أمنا وعامراً بالتجارة و الرزق ولكنهم يدعون ربهم ليباعد بين أسفارهم – أي يجعل تجارتهم بعيدة المسافة حتى يقلل المشتغلين بها وتكثر أرباحها عن طريق الاحتكار . فحينما كان الطريق عامراً بالتجارة وأمناً كثير المشتغلون في التجارة فتوفرت السلع عن طريقها وقلت مكاسبها فلم يرضي هذا أصحاب النزعة الاحتكارية ولذلك غضب الله عليهم " وظلموا أنفسهم فجعلناهم أحاديث ومزقناها كل ممزق " .

وخلاصة تحليل أبن خلدون أن مكسب التجارة الخارجية يتوقف علي فروق الأسعار المطلقة بين البلدين ،وان هذه ترجع أساساً إلي جانب العرض فكلما زاد المعروض من السلعة المنقولة عن طريق التجارة الخارجية إلي حيث يرتفع سعرها في البلد الذي لا ينتجها كلما أدي هذا إلي انخفاض السعر و بالتالي كلما أنخفض المكسب المحقق من التجارة . وحيث يلاحظ في عصره أن عنصر النقل هو اهم العناصر علي الأطلاق في تحديد عرض السلع التي تدخل في التجارة الخارجية فقد قرر أن مكسب التجارة الخارجية متوقف أساسا علي مخاطر المرتبطة بهذا العنصر .

ويلاحظ أن أبن خلدون يفترض خلال تحليلة أن الطلب علي السلع المنقولة عن طريق التجارة الخارجية " قائم " في البلدان التي تجلب إليها هذه السلع و

لا يهتم بتحليل هذا الطلب . ويمكن القول بان هذا التحليل ينم عن افتراض ضمني وهو تماثل الأذواق بالنسبة للسلع المنقولة في التجارة الخارجية .

ثانياً : التجارة الخارجية منفذ للفائض :-

يلاحظ من تحليلنا السابق لما كتبه أبن خلدون انه اهتم بتفسير التجارة الخارجية من خلال المكسب الناجم عن نشاط الأستيراد ولكنة لم يتقدم لنا بتفسير عن أسباب التصدير ؟ وما هو الباعث علي التصدير ؟ أو ما هو المكسب الناجم للبلد الذي يقوم بالتصدير ؟ وفي ثنايا " المقدمة " التي كتبها أبن خلدون نجد إجابة السؤال الذي نطرحه حينما تطرق إلي موضوع تقسيم العمل و الآثار الناجمة عنه

ويؤكد أبن خلدون أن الواحد من البشر قد لا يتمكن من أن يسد حاجته الضرورية (الأساسية) من إحدى السلع إذا قام بمفرده بأداء جميع العمليات الإنتاجية اللازمة لها . أما إذا قسمت العملية الإنتاجية علي عدد من الأفراد فقام كل واحد بجزء منها فأن الناتج الذي يحصلون عليه سوف يزيد علي حاجتهم مجتمعين . والفائض لمتحقق هنا هو ثمرة تقسيم العمل . ثم يقوم أبن خلدون بتعميم التحليل وبنقلة من المستوى الجزئي Micro إلي المستوى الكلي Micro ، فيقرر بناء هذا أن أهل أي بلد إذا تعاونوا علي إنتاج حاجتهم الضرورية بتقسيم الأعمال بينهم فإن هذا يتطلب منهم أقل عمل مقصور ومعني هذا أن الفائض المتحقق من تقسيم العمل يمكن التعبير عنه في شكل " كمية من العمل " تماما كما يمكن التعبير عنه في شكل "كمية من الناتج " .

ثم يشرح بعد هذا كيف أن الفائض المتحقق من تقسيم العمل هو الذي يسمح للأفراد بمزيد من الرفاهية الاقتصادية و التي يطلق عليها " الترف " فكمية من الناتج الفائض عن حاجة المجتمع يمكن أن يعبر عنها بمزيد من السلع الكمالية (أي غير الضرورية وهذا غير ممكن في المرحلة الأولي التي لا يتم فيها تقسيم العمل) كمنا لا يمكن أن تباع لبلدان أخري بقيمتها مما يؤدي إلي مزيد من " الغني " ومزيد من " الترف " . وهذه الفكرة الأخيرة بشأن التصرف في الفائض عن طريق المبادلة مع البلدان الأخرى بما يؤدي إلي تحقيق زيادة في الدخل و الثروة هي التي تعنينا في نظرية التجارة الخارجية فهذه الفكرة التي عرضها Micro بشكل عابر في مقدمة هي أساس الفكرة التي طرحها أدم سمث فيما بعد ذلك بقرون حينما تكلم عن نظرية (منفذ الفائض Vent Of Surplus) و التي ما يزال الكتاب العاصرين يعتقدون أنها أكثر صلاحية للبلدان النامية من نظرية المزايا النسبية فنجد أن منيت H . Myint يعتقد أن نظرية منفذ الفائض التي وضعها سميث أكثر واقعية في ظروف البلدان النامية لأنها تفترض وجود فائض في الطاقة الإنتاجية لدي هذه البلدان عند قيام التجارة الخارجية وعلي هذا

فإن تنمية الصادرات تصبح عملا ممكنا دون الاضطرار لتحويل العناصر الإنتاجية من الإنتاج القائم محليا ويلاحظ أيضا أن نظرية المزايا النسبية تفترض قدرة تام علي تحويل الموارد الاقتصادية من نشاط لآخر داخليا وفقاً لمستويات عوائد عناصر الإنتاج كما تفترض ارتفاع درجة مرونة الطلب علي السلع وهذا غير واقعي في ظروف البلدان المتخلفة هذا بينما أن نظرية منفذ الفائض لا تفترض هذه الفروض بل وأنها تسلم بانخفاض المقدرة علي تحريك عناصر الإنتاج داخلياً وقد أمكن لمينت تفسير عدد من الأمور الهامة الخاصة بتاجره البلدان النامية وذلك اعتمادا علي نظرية منفذ الفائض .

نظرية المزايا النسبية هل يمكن قبولها علي أسس إسلامية ؟

نظرية التخصص وتقسيم العمل الولي علي أساس الميزات النسبية او التكاليف النسبية Comparative Costs نظرية معروفة وكما درسنا من قبل فإن صحتها تعتمد علي توافر عدة فروض أساسية هي : سيادة الحرية التجارية و المنافسة الصافية وتماثل الأذواق بين البلدان و كذلك التوظيف الكامل وحركية عناصر الإنتاج داخلياً . وبالرغم من جميع الانتقادات التي وجهت إليها إلا انها مازالت تتمتع بأقوي حجة نظرية النظريات التي ظهرت كبدائل لها ولقد قيل في مجال انتقادها انها غير ملائمة بالذات للبلدان النامية حيث تفتح أبوابها للمنافسة القوية من البلدان الصناعية فتجعلها غير قادرة علي التصنيع .

ومن ثم تتسبب في أستمرار أعتمادها علي النشاط الاولى التقليدي و بالتالي تستمر تبعيتها الاقتصادية بل قيل أن قيام التجارة الدولية علي أساس هذه النظرية يتسبب في زيادة البلدان النامية تخلفاً و البلدان المتقدمة تقدما . ثم قيل أيضا في معرض انتقادها ان كثير من فروضها الأساسية غير متحقق في الواقع الواقع العملي خاصة في البلدان النامية .

ولكن دفعي عن نظرية الميزات النسبية في المجال الحالي بين البلدان الإسلامية يرتكز علي الأسس التالية :

١. أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية القائمة في عالمنا المعاصر غربا أو شرقا أعتمدت علي نظرية المذكورة في وضع سياستها .فمثلا نجد بلدان أوروبا الغربية في سوقها المشترك قد أخذت بنظام التخصص وتقسيم العمل بينها لتحقيق أكبر مكسب ممكن من التجارة واكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية ز وفي مجموعة بلدان اوروب الشرقية (الكوميكون) أخذ أيضا بنظام التخصص وتقسيم العمل وخطط له اكبر معدلات ممكنة للتبادل التجاري و النمو الاقتصادي . ونفس المنطق أعتمد عليه بنجاح في الأسواق المشتركة التي قامت بين البلدان نامية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا و الواقع ان هناك شبة أجماع علي عدم أمكانية التخلي عن مبدأ التخصص

وتقسيم العمل الدولي داخل أي مجموعة من البلدان تسعي نحو تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها . وفي حالة البلدان الإسلامية نبدأ من أساس وهو اننا أبناء امة واحدة أي أعضاء في جسد واحد فكيف لا نستفيد بالميزات الاقتصادية المترتبة منطقيا علي مثل هذا الوضع فليس هناك دافع عن نظرية الميزات النسبية علي المستوي الدولي بشكل عام و انما علي المستوي الإسلامي الدولي فقط علي نمط مماثل لما يتم داخل التكتلات الاقتصادية الأقليمية و الفرق شاسع حيث يتم التخصص وتقسيم العمل في حالة الأخيرة علي أساس مصالح مجموعة من البلدان دون الوقوع في مخاطر التعرض لمنافسة البلدان الأجنبية حيث يتم التمييز ضدها جمركيا .

٢. ان الاعتراضات علي عدم توافر بعض الفروض الأساسية مثل الحرية التجارية و المنافسة الصافية قد يكون صحيحاً علي المستوي الدولي ولكن ليس علي المستوي مجموعة البلدان الإسلامية فالسياسة الجمركية المستمدة من نظام العشور وهو نظام إسلامي تكفل سيادة ضريبة نسبية موحدة علي القيمة بين بلدان المجموعة تساوي نصف معدل الحماية الفعلي المفروض علي البلدان الأجنبية المسالمة وربع معدل الحماية الفعلي المفروض علي بلدان الأجنبية الاخري . وهذا مما يعني حرية تجارة " نسبية " بين بلدان المجموعة الإسلامية في حالة اتفاقها جميعاً علي تطبيق نظام العشور .وهذا الحالة يمكن الدفاع عنها امام الحرية التجارية المطلقة (إلغاء الضريبة الجمركية كلية) خاصة إذا كانت نسبة الضريبة الجمركية علي القيمة منخفضة ، وهي مسألة متوقفة عموما علي اعتبارات المصلحة الاقتصادية بين البلدان المجموعة الإسلامية بشكل خاص وبينها وبين البلدان العالم الخارجي بشكل عام . أما بالنسبة للمنافسة فإن الحالة الكلاسيكية لها قد لا تتوافر في أي مكان في عالمنا المعاصر و لكننا نقول ان التشريع الإسلامي ضد الاحتكار بجميع أنوعه يكفل سيادة لعلي درجة ممكنة عمليا للمنافسة

٣. أحد الفروض الأساسية لنظرية التخصص تقسيم العمل الدولي هو تماثل الأذواق وهذا لا شك يتوافر في حالة البلدان الإسلامية حيث تسودها عقدة واحدة و انماط متقاربة من الحياة الاجتماعية .

٤. أما بالنسبة لفرض التوظيف الكامل **Full Employment** وحركية عناصر الأنتاج **Factors Mobility** داخليا فليس من الممكن الدفاع عنهما في أطار الأوضاع الحالية للبلدان الإسلامية من حيث أنها بلدان نامية تجابه انواعا من البطالة المقنعة و المفتوحة ،كما أن بها الكثير من الموارد الطبيعية قابع دون استغلال اطلاقا أو دون مستوي الاستغلال الاقتصادي كما انه يشيع لديها جمود واضح في تحركات عناصر الانتاج داخليا تبعا لمعدلات العوائد في الأنشطة المختلفة ومع ذلك فإن التنمية الاقتصادية علي أسس إسلامية سوف تعمل علي زوال هذه الظروف المذكورة تدريجياً بعبارة أخرى لا يمكن ضمان تحقيق جميع المكاسب

المتوقعة من التخصص وتقسيم العمل بصورة فورية بين بلدان المجموعة الإسلامية بسبب ظروف التخلف السائدة حالياً ،ولكن الصورة في الآجل الطويل مختلفة .

٥. بقي أن نعبر عن أقتناع شخصي بأن النظرية الميزات النسبية التي وضعها دافيد ريكاردو (وهو إنجليزي يهودي الديانة اصلا) في عام ١٨١٧ و أكملها من بعده عدد من الاقتصاديين الغربيين لها جذور ثابتة في الفكر الاقتصادي الإسلامي لا يمكن لاى دارس تجاهلها . بل أنني أود أن أجازف بالقول ان نسخة من هذه النظرية كان يمكن أن تشتق منطقياً بطريقة أفضل علي أساس الفكر الاقتصادي الإسلامي دون الرجوع إلي النسخة الريكاردية . وذلك لان ريكاردو أخذ الفكرة الأساسية لنظريتة من فكرة أدم سميث في التخصص وتقسيم العمل .ولقد أعتقد سميث – الذي سبق ريكاردو ويعتبره أستاذة فكرياً دون منازع – ان التخصص وتقسيم العمل بين من يقومون بالعملية الانتاجية أمر ضروري لزيادة كفائتهم وإنتاجهم . وتكلم سميث كثيراً عن فوائد تقسيم العمل ولكنه جعله متوقفاً علي أتساع السوق فكلما كان السوق متسعا كلما أمكن التخصص وتقسيم العمل بدرجة أكبر فتظهر مكاسب أكثر من وراءه وهذا في رأيه من أهم اسباب النمو الاقتصادي . وبينما كان سنيث يتكلم عن التخصص وتقسيم العمل داخل نطاق السوق الداخلي فإن ريكاردو أخذ نفس الفكرة وطبقها علي السوق الدولي . فنظر إلي البلدان المختلفة في العالم علي أنها بنشاط اقتصادي متكامل وان الوضع الأفضل لذلك ان تقسيم عمليات انتاج السلع المختلفة بينها وفقا لما تتمتع به كل منها من ميزات نسبية و أعتقد ريكاردو اعتقادا جازما أن التخصص وتقسيم العمل الدولي يتيح أكبر قدر من المكسب في التجارة الدولية الحرة للجميع ولكل بلد علي حده . والمطلع علي فكرة عبد الرحمن بن خلدون في " المقدمة " يجد ان فكرة العمل كانت واضحة عنده أشد الوضوح ،وقد أقامها منطقياً علي أساس ضرورة التعاون بين الأفراد في اداء العملية الأنتاجية . وحينما تناول موضوع النمو الاقتصادي نجدة يؤكد ارتباطه بعملية تقسيم العمل فيشرح كيف أن الفائض هذه العملية يصبح أكبر كلما كبر البلد (وبالعكس) وان هذا ينعكس مرة أخرى علي حاله النشاط الاقتصادي " فتتسع الأحوال ويجيء الترف و الغني وتكثر الجباية للدولة بنفاق الأسواق فيكثر مالها " و الواقع انني اعتقد ان سميث قد أخذ اكثر من أفكار أبن خلدون دون أن يذكر ذلك أبداً وهناك من يشاركني هذا الرأي ممن اهتموا بدراسة اعمال المفكرة و العبقري المسلم فإذا سلمنا بهذا فان من الممكن القول أن كل ما فعله ريكاردو في نظريتة عن التجارة الدولية هو تطوير فكرة أصلية لا بن خلدون ثم نقلها إلية عن طريق سميث في كتابة ثروة الأمم وكان من الممكن ان يتم هذا قبل ريكاردو بقرون علي نفس القاعدة الفكرية الخلدونية وبطريقة أفضل و السبب وراء هذا ان تحقيق التخصص وتقسيم العمل علي المستوى الدولي يستلزم شرطاً اساسيا وهو تعاون البلدان جميعاً أو النظرة إليها علي أنها وحدة متكاملة بحيث أن كل بلد تعلم ان

Hemogenity

يحقق مصالحها الاقتصادية في مجال التبادل مع البلدان الأخـري يسـتلزم تحقيـق مصلحة هذه البلدان الأخري ايضا في نفس الوقت ومثل هذا الشرط الأساسي يتـوفر حتميا في ظروف متجانسة كالبلدان الإسلامية ولكنة عسير التحقق علي المسـتوي العالم الذي يضم بلدان متجانسة و أخري غير متجانسة بالمرة ولهذا السبب اعتقـد الهجوم يصبح دائماً شديداً علي نظرية ريكاردو حينما تقترح لتفسير قيـام التجـارة الدولية و المكاسب المتحققة منها علي المستوي العالم . ووهذا بينما أن النظرية لا قت تأييدا كبيراً علي مستوي مجموعات البلدان التي تقاربت او تحاول أن تتقـارب سياسيا واقتصاديا ولهذا لو ان اقتصاديا ملسلما وضع الميـزة النسـبية لكـان اول فرض أاسي يضعة هو " تمسل البلدان المتاجرة و اتفاقها علي ان تتعاون معا وهـذا أهم من أي فرض من الفروض الأساسية التي وضعها ريكاردو وياتي هذا الفرض من حيث الأهمية عدم وجود احتكارات من أي نوع ثم تماثل الأذواق .

سياسة التجارة الخارجية في منهج الأسلامي :

تزايد اهتمام أبناء البلدان الإسلامية في الحقبة الأخيرة بالاقتصاد الإسلامي نظاما وتطبيقاً . ولذلك نرى أنه من الضرورى ان نتعرف علي قواعد العامه التـي تحـدد الأطار العام لسياسة التجارة الخارجية في النهج الاقتصادي الإسلامي .

القاعدة الاولي : حرية التجارة الخارجية في نطاق الشريعة الإسلامية :

أن المنهج الإسلامي يشجع علي ممارسة النشاط الانتاجي بحرية سواء داخليـا او خارجياً طلما يتم هذا في نطاق الشريعة الإسلامية . ولقد كان للتجارة الخارجيـة شأنها في المجتمع العربي (خصوصاً في مكة المكرمة) قبل وبعد انتشار الإسلام . ونستطيع أن نقرأ قوله تعالي في سورة قريش " لايلاف قـريش .. إيلافهـم رحلـة الشتاء ة الصيف .. فليعبدوا رب هذا البيت .. الذي أطعمهم من جوع وأمـنهم مـن خوف " لكي ندرك أهمية التجارة الخارجية التي كانت تدور بين قريش و اليمن شتاء وبينها وبين الشام صيفاً . وقيل في تفسير آيات هذه السور المكية أن قريشاً كانـت تفتقر في بعض السنين من الأقوات الضرورية فتصيبها المجاعـة ولكـن التجـارة الخارجية جلبت لها الخير . وكان تجارها يرحلون أمنين من مخاطر الطريـق لأنهـم أهل حرم .. أفلا يشكرون الله ويخصونة بالعبادة . وفي آيات أخري من القرآن الكريم يتبين للقارئ أن الحق سبحانه وتعالي أراد لبني أدم أن يسعوا فـي مشـارق الأرض ومغاربها وبرها وبحرها بحثاً عن الرزق وتعرفاً علي أياته عز وجـل التـي مـلأت الكون .. مثال ذلك قوله تعالي " ولقد كرمنا بني أدم وحملناهم فـي البـر و البحـر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم علي كثير ممن خلقنا تفضيلا (الإسـراء – ٧٠)

وقولة " هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا مـن رزقـة " .. (تبارك – ١٥) .

ليست هناك قيود إذا علي او حرية النشاط في مجال التجارة الخارجيـة بـل ان هناك تشجيع علي ذلك ولكن من جهة أخري هناك بعض قيـود تفرضـها الشـريعة الإسلامية علي السلع و الخدمات التي تدخل في نشاط التجارة الخارجية كما هو الأمر في ألا نشطه الأخري .ز فالسلع أو الخدمات التي تنقل عن طريق التصـدير إلـي الخارج أو عن طريق الاستيراد إلي داخل البلدان الإسلامية يجب أن تكون بعيدة عـن ما حرم الله فال يمكن للبلدان الإسلامي أن يقوم بإنتاج وتصـدير الخمـور أو لحـم الخنزير حتى وان كان لهذه السلع مزايا ويتحقق من ورائها اكبر مكسب مادي ممكن .

وقائمة السلع المحرمة في العصر الحديث تشمل أشياء أخـرى مثـل الأفـلام السينمائية و التلفزيونية المخلة للآداب العامة ومقتضي الخلق الكـريم و السـلع و التجهيزات التي تستخدم في انشطة اللهو الميسر وكذلك نشاط السياحة إذا تضـمن هذا بالضرورة تشجيع انواع من السلوك غير الإسلامي وأشـاعته بـين الملمـين . ويترتب أيضاً مبدأ الحرية التجارية الرشيدة وفقاً للنهج الاسلامي ان تقـوم الدولـة بفرض قيود مباشرة أو غير مباشرة – عن طريق الضرائب الجمركيـة أو حصـص الاستيراد أو الرقابة علي النقد الأجنبي – علي بعض أنواع السلع و الخدمات التـي يقل نفعها الحقيقي أو ربما يترتب عليها ضرر للأفراد أو للمجتمع ويلاحظ أن الإسلام كان واضحاً وحاسماً في مسألة المنفعة حيث لمم يتركها دالة للتقدير الشخصي كمـا هو الحال في النظرية الوضيعة .. قال تعالي " يسئلونك عن الخمر و الميسر قل فيها أثم كبير ومنافع للناس وأثمهما أكبر من منافعها ".. سورة البقرة ٢١٩ .. فكـذلك نفعل مع آية سلعة أخرى (أو خدمة من الخدمات) نوازن بين ضررها ونفعهـا لكـي نستدل علي " منفعتها الحقيقية " بالمفهوم الأسلامي .. فإذا لم يكن النفع واضـحاً أو كان الضرر موجوداً ولكن أمر تقديره بدقة غير ممكن فإن الأمر يمكن أن يحسم في حالة الاستيراد عن طريق الضرائب الجمركية كما ان يحسم عن طريق الضـرائب غير المباشرة علي أنواع معينة من الإنتاج داخليا " ونضرب علي ذلك مـثلا بـأنواع التبغ ولفائف التبغ(السجائر و السيجار الخ ..) أما أن يمنـع اسـتيرادها إنتاجهـا وتصديرها بالنسبة للبلد الأسلامي حيث ثبت أن ضررها أكبر من نفعها .أو أن يحـد من استيرادها من الخارج أو أنتاجها وتصديرها بقوة التعريفة المرتفعة التي تفرضها الدولة إلي أقصي حد ممكن ،أو عن حصص للاستيراد الخ ... وكذلك أيضاً السـياحة إلي الخارج يمكن أن تقيد عن طريق الرقابة علي النقد الأجنبي فـي حالـة البلـدان الإسلامية النامية حيث تتضمن تبديد جزء من موارد العملة الأجنبية الصعبة لمجـرد

المتعة الاستهلاكية أو الترفيهية بينما هذه البلدان تعاني من ندرة هذه الموارد بشـــدة وتضطر للاقتراض من الخارج .

القاعدة الثانية : المنافسة الحرة في مجال التجارة الخارجية :

الاحتكار بجميع أشكاله المتصورة سواء في مجال التجارة الداخلية أو الخارجيـــة أمــر مرفوض تماما من وجهة النظر الإسلامية . وكذلك أيضا الغش فـــي أنـــواع المعـــاملات المختلفة . وكذلك اللالتزام بتطبيق الشريعة يقتضي أقامة أجهزة خاصة لمراقبة الاســـعار و الإنتاج لمنع أمور الغش في جودة المنتجات و التلاعب بالاسعار ومحاربة أي نوع من أنواع الاحتكار في الأسواق فور ظهوره سواء كان مصدر هذه الأمور داخلياً أو خارجيـــاً .

ويلاحظ أن بعض الاحاديث الصحيحة التي تحرم الاحتكار فـــي بعـــض صـــورة تنصب مباشرة علي التجارة ومثال ذلك نهية علي الصلاة و السلام عن تلقـــي الركبـــان وعن بيع الحاضر للباد ..فقد كانت الركبان التجار تأتي من خارج المدينة فيتلقاها مـــن التجار المقيمين فيتفقون معهم علي شراء ما لديهم باسعار خاصـــة وهـــذا بلاشـــك مدخل للأحتكار حيث يسهل بعد ذلك أعادة بيع السلع لسكان المدينة بأسعار أكثر أرتفاعا أو حجز السلع عنهم لفترة إلي أن ترتفع اسعارها كما أن تلقي الركبان لا يتمح الفرصـــة لهؤلاء القادمين بتجارتهم أن يحصلوا علي أفضل الاسعار لسلعهم في الســـوق الـــداخلي الكبير الذي يتمتع بالمنافسة ..وكذلك فإن بيع الحاضر (من التجارة المقيمين) للباد (من التجار غير المقيمين) يتيح فرصة أخري لا ســـتغلال المقـــيم واســـتغلال المقـــيم للمشترى بالداخل كما يفتح باب لتقاضي عمولة وساطة بـــلا مبـــرر وربمـــا ان فقهـــاء الملمين الاوائل " رضوان الله عليهم " قد اضيفوا علي الاحتكار مفهومـــاً ضـــيقاً حينمـــا حصروه في أحتكار الطعام أو الأقوات الضرورية ولكننا في العصر الحـــديث نتبـــين ان مفهوم الاحتكار يمتد ليشمل صوراً كثيرة من التحكم في الأنتاج أو الاسعار في الســـوق بطرق مباشرة أو غير مباشرة وبأساليب فردية أو عن طريق الاتفاقيات .. وكـــل هـــذه الصور مرفوضة بالمنطق الاسلامي ولقد اشرنا من قبل إلي انواع من الاحتكار الاجنبـــي التي تتجه إلي تحطيم النشاط الانتاجي داخل البلد وهذه مرفوضـــة تمامـــاص .وللدولـــة الإسلامية أن تتبع ما تراه ملائماً من التشريعات لكي تحمى نشاطها الاقتصادي الـــداخلي وتجارتها الخارجية من هذه الانواع من الاحتكار الشرس ، سواء عن طريق الضـــرائب الجمركية او الحماية المباشرة . وحيث تمنع كافـــة أنـــواع الاحتكـــار وجميـــع انـــواع التصرفات التي ترتبط بالتلاعب في جودة المنتاجات او الاسعار فأن النتيجة التلقائية هي سيادة درجة عالية من المنافسة الحرة .

القاعدة الثلة : وحدة البلدان الإسلامية وحتمية تعاونها :ان النظرة إلي البلدانالإســـلامية علي المستوى الدولي لا تختلف بتاتا عن النظرة إلي الافراد من المسلمين علي مستوى

البلد الواحد ، وحيث يجمعهم دائماً هدف واحد ويتماسكون كما يتماسك الجسد الواحد وعن رسول الله صلي الله عليه وسلم أنه قال " مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد أذا أشتكي منه عضو تداعي له سائر الجسد بالسهر و الحمي " (عن النعمان بن بشير رضي الله عنه – متفق علية) ويقتضي التسليم بهذا الأمر أن يضع البلد الإسلامي سياسة التجارة دائما في اتجاه يتفق ولا يتعارض مع بقية البلدان الإسلامية الأخرى ، وان لا يجعل من المكسب الاقتصادية وحده حكما نهائياً في علاقاته الاقتصادية مع هذه البلدان فالتعاون بين البلدان الإسلامية في مجال التجارة الخارجية أمر لا يحتمل القبول او الرفض بناء علي حجج مادية حيث أنه في الأصل سلوك متوقف علي التسليم و الأيمان بما امر به الله ورسوله صلي الله علية وسلم وينبغي القول ان هذا المفهوم الاسلامي لحتمية التعاون علي أساس إيماني لا يعني أنكار المصالح الاقتصادية أو اهمالها وأنما يعني فقط أن هذه لا يجب ان تحتل المكانة الاولي في وضع السياسة التجارية أو عند اتخاذ القرارات بشأن تنمية او عدم تنمية التجارة بين البلدان الإسلامية.

وبالأضافة إلي ذلك فإن مبدأ التعاون بين البلدان الإسلامية في مجال التجارة الخارجية يقتضي أن حتي يتأكد تحقيق مصلحة الجميع .وبالطبع فأن مثل هذا التنسيق سوف يتطلب وضع لوائح معينة وانشاء أجهزة رسمية تختص بوضع السياسة ومتابعة تنفيذها علي المستوي العملي و التاكد من أنها لا تلحق أضرارا بأحد الاطراف او تهيئة آلية معينة لمعالجة أية أخطاء أو اضرار حال وقوعها

القاعدة الرابعة : المعاملة التفضليلة علي اسس إسلامية :

إقامة السياسة الجمركية في البلد الأسلامي علي مبدأ التفضيل النسبي للمسلمين (وهذا واضح من القاعدة الثالثة) وتوحيد معاملتهم الجمركية فيما بينهم وكذلك بينهم وبين العالم الخارجي . وبعد ذلك يأتي تفصيل الأمم الكتابية المسالمة فتعطي هذه من جهة اخرى تعطي تفصيلا جمركيا بالمقارنه بالدول المحاربة او المعادية للمسلمين . لقد وضع عمر بن الخطاب رضي الله عنه مبدأ المعاملة التفضيلية في نظام العشور . والمعروف في وقتنا الحاضر ان البلدان الإسلامية لا تعطي معاملة تفصيلية لبعضها و لا تميز بين البلدان الأخرى علي أساس العقيدة بل انه في بعض الحالات نجد ان بعض البلدان غير الإسلامية قد حصلت علي شروط أفضل بكثير من بلدان إسلامية في مجال التجارة الخارجية لهذه اللبدان الاخيرة علي اساس بعض الاتفاقيات الدولية أو الثنائية .

وسوف نعرض فيما يلي نظام العشور لا لكينحاكيه حرفياً ولكن لكي نلتزم بمناهجة القويم .ففي مناهج هذا النظام فهم دقيق للإسلام وكيفية أقامة المعاملات علي أساسه

قال أبو يوسف (في كتاب الخراج) حدثني أسماعيل بن ابراهيم بن مهاجر قال سمعت أبي يذكر قال سمعت زياد بن حدير قال " أول من بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه علي العشور أنا ، قال فأمرني أن لا أفتش أحداً ، وما مر علي من شيئ أخذت من حساب أربعين درهماً وواحداً من المسلمين ، ومن أهل الذمة من كل عشرين واحداً وممن لا ذمه له العشر . قال وامرني أن أغلظ علي نصاري بين تغلب قال انهم من العرب وليسوا بأهل الكتاب ، فعلهم بسلمون قال : وكان عمر قد اشترط علي نصاري بني تغلب الا ينصروا ابنائهم " .

ومن الحديث تتضح المعاملة التفصيلية النسبية للمسلمين إذا انهم لا يدفعون أكثر من ½ ٢ % ضريبة جمركية علي القيمة (قال بعض الفقهاء أنها في حكم الزكاة) بينما يدفع الذميون ٥% وغيرهم ١٠% علي القيمة ويتضح لنا أمرين علي درجة من الأهمية مبدأ عدم التفتيش للتجار وهو مبدأ يحافظ علي كرامتهم ويتفق مع ما تفعلة الدول المتقدمة في عصرنا الحاضر ومبدأ استخدام السياسة التجارية كوسيلة ضغط لتحقيق أهداف إسلامية وهذا ما يخص معاملة بني تغلب .

وذكر أبو يوسف أيضا (في الخراج) " حدثنا عاصم بن سليمان عن الحسن قال : كتب أبو موسى الأشعرى أبي عمر بن الخطاب " ان تجاراً من قبلنا من المسلمين يأتون أراض الحرب فيأخذون منهم العشر " قال فكتب إليه عمر " خذ انت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين وخذ من أهل الذمة نصف العشر ،ومن المسلمين من كل أربعين درهما درهما ، وليس فيما دون المائتين شيئ فإذا كانت مائتي ففيها خمسة دراخم ، وما زاد بحسابه "

ومن الحديث يتضح

أولا :

أقرار مبدأ معاملة بالمثل (خذ انت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين) ولذلك نتصور أنهم _أي الدول غير الإسلامية _ إذا فرضت علي التجارة الدول الإسلامية في العصر الحاضر ١٠٠% ضرائب جمركية ، فيجب أن نفرض تجارتها ما يماثل ذلك .

ثانياً :

مبدأ الحد الادني للاعفاء الجمركي (وليس فيما دون المائتين شئ) .. وقد فسر أبو يوسف رضي الله عنة المبدأ الاخير تفسيراً واضحا فقال " و أن كان قيمة ذلك (أي قيمة التجارة التي تمر علي الجمرك) أقل من مائتي درهم لم يؤخذ منه

شئ ، وان اختلف علية بذلك مراراً (أي حتي نكرر مرور التاجر علي الجمرك أكثـر من مرة طلما انه كل مرة يفعل ذلك ومعه تجارة دون الحد الأدني للأعفاء) وكل ذلك لا يساوي مائتي درهم ، ولو أضاف بعض المرات إلي بعض فكانت قيمة ذلك جمـع تبلغ ألفا فلا زكاة فيه أيضاً و لا ينبغي أن يضاف بعض المرار إلي بعضـة " وهكـذا أوضح أبو يوسف أن الأعفاء الجمركي لا يتأثر حتي و ان كانت قيمة التجـارة فـي عدد من مرات التي يمر فيها التاجر علي الجمرك تزيد عن الحـد الأدنـي المقـرر ، فالعبرة بالمرة الواحدة .

وقال أبو يوسف (في الخراج وحدثنا عبد الملك بن جريح عن عمرو بن شعيب ان أهل منبج – قوم من أهل الحرب – وراء البحر كتبوا أبي عمر بن الخطاب رضي الله عنة " دعنا ندخل أرضك تجاراً وتعاشرنا (أي تفرض علينـا مـا تفرضـه مـن العشور) قال فشاور عمر أصحاب رسول الله صلي الله عليـة وسـلم فـي ذلـك فاشاروا علية به فكانو من عشر من أهل الحرب " "

ويتضح من الحديث مبدأ هام يتمثل في السماح للأعداء وهـم أهـل الحـرب أن يدخلوا بلاد المسلمين تجاراً وذلك بعد عقد اتفاقية بخصوص كيفية معاملتهم جمركيـاً ويالحظ ان مشاورة عمر رضي الله عنه لا صحاب رسول الله صلي الله علية وسـلم في الأمر المذكور واقرارهم له علي ان ثمة منفعة او مكاسب كانت متصورة منوراء مثل هذه التجارة .وعلي أي حال فالمبدأ فهو جواز التجارة مع أهل الحرب طلمـا أن فيها مكسب متصور وطلما يقر لهؤلاء بالشروط التي يقرها حـاكم المسـلمين بعـد التشاور مع أهل الشورى .

وليس من الضروري كما ذكرت مسبقاً أن نتمسك بنفس النسب المئويـة التـي قررها نظام العشور ز فالحماية الجمركية في عصرنا الحاضر لـدي بلـدان العـالم المختلفة قد تجاوزت هذه النسبة بكثير كما أن هناك انـواع أخـري مـن الحمايـة الجمركية متمثلة في حصص الاستيراد و الرقابة علي الصرف الاجنبـي و الرقابـة المباشرة .. ومع ذلك فالمبادئ الهامة في نظام العشور واضـحة جـداً ولا يمكـن تجاهلها إسلاميا ، والا وهي المعاملة التفصيلية الاولـي للمسـلمين ثـم للكـاتبين المسالمين ثم لغير ذلك من أهل الحرب وغيرهم علي أساس المعاملة بالمثل وبشروط معينة تفرض عليها وكذلك هناك مبدأ الاعفاء الجمركي عند حد أدنـي يتفـق عليـة ومبدأ المعاملة الطيبة للقادمين من الخارج في تجارة او غيرها متمثلا في الامر بعدم التفتيش عند المرور علي العاشر (محصل الجمرك) وكذلك هناك مبدأ هام يتمثل في أن لا تنفرد السلطة التنفذية بوضع السياسة التجارية بل لا بد مـن التشـاور مـع السلطة التشريعية (مجلس الشعب أو ما يقوم مقامة)

التجارة الخارجية للبلدان الإسلامية المعاصرة و مشاكلها :

أذد هرت تجارة الدولة الإسلامية أذدهارا مستمراً وصل إلي حدود لم تكن معروفة من قبل علي المستوي العالم وذلك في الفترة الممتدة من عصر النهضة الاوربية في القرن الرابع عشر الميلادي . وهناك شواهد كثيرة علي ذلك يمكن جميعها من المسعودي و الطبري و أبن خلدون . وكانت الرحلات التجارية تسير براً وبحرا علي امتداد الدولة الإسلامية الكبري شرقا وغرباً فتنقل الخيرات ما بين البلدان أوربياً شمالا وغرباً بين الهند و الصين وما بينهما من الممالبك القديمة جنوباً وشرقاً وكذلك مع أفريقيا خاصة البلدان الساحلية منها . وكانت الدولة الإسلامية حينذاك تقود مسيرة التقدم الحضاري في العالم . ولا يذكر التاريخ ان نشاطا تجاراص قام داخل دولة كبرى علي أسس عادلة ومتكافئة كما كان الحال في الدولة الإسلامية قديماً . فمن المعروف ان تجارة الإمبراطورية الرومانية علي قدر ضخامتها كانت استعمارية الطابع تتم لمصلحة روما في النهاية .

ولكن الامر مختلف في عصرناالحاضر بالنسبة للبلدان الإسلامية حيث أصبحت هذه جميعاً دون أستثناء تصنف دولياً في مجموعة اللبدان النامية ، وتعاني منه هذه المجموعة فتجارة الصادرات لهذه البلدان تعتمد أساسا علي السلع الأولية ويصل التخصص المتطرف في كل بلد منها إلي حد الاعتماد علي سلعة أو سلعتين من هذه السلع الاولية اما الواردات فتكون الجزء الأكبر منها من مواد غذائية وسلع استهلاكية مصنوعة و الجزء الاصغر في معظم الحالات عبارة عن آلآت ومعدات وتجهيزات صناعية ووسائل نقل .

أما النمط الشائع لهيكل تجارة الصادرات فيرجع تاريخياً إلي عصر الاستعمار وفرضة لسياسة تجارية ملائمة له وقوانين وضعية تحقيق مصالحة في البلدان الإسلامية وبالأضافة إلي هذا تدفقت الاستثمارات الضخمة من البلدان الاستعمارية خاصة بريطانيا _ إلي مجالات النشاط الاولي في المستعمرات فجعلتها متخصصة في أنتاج بعض السلع الاولية الملائمة لاحتياجات القوى الصناعية المتقدمة في الغرب . وكذلك يلاحظ أن نشأة الجهاز المصرفي الغربي الربوى في البلدان الإسلامية حديثت خلال فترة الاستعمار و الاستثمارات الأجنبية بغرض تسهيل عمليات اتناج وتصدير السلع الأولية ونشاط استيراد السلع الصناعية من الغرب وتحويل أرباح المستثمرين إلي دولهم وهكذا أصبحت البلدان الإسلامية مثل بقية المستعمرات تابعة للغرب خادمة لمصالحة .أما لماذا استثمرت التبعية بعد الاستقلال السياسي فيرجع بشكل مباشر إلي :



١. ضعف المقدرة علي التحويل CAPACITY TO TRASFORM وهو امر شائع في غالبية البلدان النامية ويرجع إلي جمود حركـات عناصـر الأنتـاج فـي الأنشطة لتقليدية و أنخفاض معدلات تكوين رأس المال ومعدلات التقدم التكنولـوجي في الصناعة الحديثة .

٢. قوة منافسة البلدان المتقدمة في ميدان الأنتاج الصناعي بألاضافة إلي السياسات الحمائية تضعها فتعرقل بها استيراد السلع الصناعية التي يمكن أن تنتجها البلـدان النامية بكفاءة نسبية .

٣. استمرار الجهاز المصرفي في البلدان النامية فـي الاهتمـام بعمليـات انتـاج وتصدير السلع الاولية حيث هي مطلوبة في أسواق البلدان الغربية المتقدمـة مـع التشدد في نفس الوقت في تمويل النشاط الصناعي و المعروف أن النشاط المصرفي في البلدان النامية يعمل علي أساس الربا و انه مـرتبط ارتباطـا وثيقـا بالنشـاط المصرفي الغربي .

٤. و أهم من ذلك كله في رأينا هو غياب الشخصية المستقلة للبلدان النامية ومـن بينها لشديد الاسف البلدان الإسلامية ووقوعها في هوة الازدواجيـة أو الثنائيـة الاجتماعية فبعد استقلال البلدان النامية استمر قادتها وجانب كبيـر مـن مثقفيهـا ومفكريها يتمسكون بنمط السلوك الغربي الذي شـاع فـي بلـدانهم خـلال عصـر الاستعمار ظنا منهم بانه الطريق الامثل إلي التقدم و الرقي . ولشديد الاسف انه في بعض الحالات الاستثنائية التي انفك فيها قادة بعض البلدان النامية عن نمط السلوك الغربي لم يكن هناك استعداد حقيقي لتكوين شخصية مستقلة بقدر مـا كـان هنـاك اعجاب جديد بنمط السلوك الشائع في الكتلة الاشتراكية المتقدمة اقتصاديا ومحاولة لتقليدة ولا شك ان التبعية الفكرية و السياسية و الاجتماعية للعالم المتقـدم كانـت سببا رئيسيا وراء "أزدواج الشخصية " او ربما فقدان الشخصية مما ساعد بشـكل مؤكد في استمرار التبعية الاقتصادية بل وتقوية أواصرها ودراسة هيكل واتجاهات تجارة الواردات يؤكد مرة أخرى ارتباط البلدان النامية ومن بينها البلدان الإسـلامية بانماط السلوك الشائعة في البلدان المتقدمة . ذلك أن نسبة كبيـرة مـن الـواردات عبارة عن سلع استهلاكية مصنوعه ذات طبيعة ترفية (فوق الكمالية) لا تتفق مـع المستويات المنخفضة جداللدخول الفردية الشائعة في هذه البلدان باستثناء البلـدان البترولية) مثال : هذا سيارات الركوب الخاصة الكبيـرة و الثلاجـات و الغسـلات الكهربائية ومسخنات المياه من أحدث ما انتجته مصانع العـالم الغربـي و أجهـزة التلفزيون و الكاست و الفديو .. الخ علما بأن غالبية السكان لا تجد غذاء كافيـا او مسكنا صحيا او وسيلة مواصلات مريحة أو مكان في مستشفي عـام او دواء عنـد وقوع المرض . وفي الوقت الذي يمكن فيه أنتاج السلع الغذائية من نشاط الزراعي نلاحظ ان هذه السلع تحتل جانبا هاما من الواردات بل ويتزايد أنفاق النقد الأجنبـي عليها عاما بعد عام .

أوضاع ميزان المدفوعات :

ومن ناحية اخري كان من الممكن أعداد نوع من الدفاع عن نـــتمط التخصـــص المتطرف في أنتاج وتصدير السلع الاولية من جهة ونمط الواردات الشائع في البلـــدان النامية لو كانت موازين مدفوعاتها الخاجيةفي حاله توازن أو أستقرار نسبي ولكن هــذا ليس وضع البلدان النامية أطلاقا فهي جميعاً بينها ومن بينها البلدان الإســلامية تعــاني من حالة العجز المستمر ان لبترول له وضع خاص في التجارة الدوليـــة و أن بأمكــان الدول المنتجة له (وعددها صغيرة) التحكم في اناتجة واسعاره إلي حد كبير جدا الامر الذي لا ينطبق علي السلع الاولية الأخري .

شروط التبادل الدولي Terms Of Tradeو بالإضافة إلي ما سبق فإن شروط التبـــادل الدولي للبلدان النامية عموما ومن بينها البلدان الإسلامية في حالة تدهور مستمر تقريباً علي مدى الأجل الطويل و البيانات الإحصائية الموجود ة بالجدول رقـــم (٣) توضـــح هذه الظاهرة بالنسبة لمجموعة من البلدان الإسلامية علي مدى الفتـــرة ١٩٧٠-١٩٨٢ وتستثني البلدان المنتجة و المصدرة للبترول من الأتجاه النزولي لشروط التبادل الدولي كما يبين الجدول نفسه ويمكن القول أجمالا أن السبب الأساسي في تدهور شروط التبادل للبلدان النامية يرجع أولا إلي طبيعة نمو العالمي علي معظم السلع الأولية التي تعتمـــد عليها تجارة هذه البلدان بصفة أساسية فلقد تعرض هذا الطلب علي مدى القرن الحـــالي (فيما عدا الفترات الاستثنائية من أهمها الحربين العالميتين وحرب كوريا) إلـــي نـــوع من الركود النسبي لا سباب عدة ترجع أصلا إلي التقدم التكنولوجي في البلدان المتقدمة فقد ساهم هذا في : إنتاج البدائل الصناعية للخدمات الطبيعية وتخفيض نسبة المستخدم من مواد الخام في العمليات الصناعية ، وكذلك في الاستفادة من الخامات الموجودة فـــي بعض أنواع السلع الهالكة (السيارات القديمة و المعـــدات الهالكـــة وعلـــب الصـــفيح .....الخ) باعادة استخدامها مرة أخرى في الصناعة و بالأضافة لاى هذا فان البلـــدان المتقدمة قامت أيضاً بمجهودات مكثفة منذ الستينيات في مساعدة الانتاج المحلـــي مـــن عدد من السلع الاولية التي تستورد من البلدان النامية . وربما تدهور شـــروط التبـــادل إلي قوة الاتحادات العملية في مواجهة المنتجين في البلدان الصناعية المتقدمة وقدرتها علي جني التقدم التكنولوجي بصفتة مستثمرة في شكل زيادات حقيقيـــة فـــي معـــدلات الأجور ، و التجار المنتجين إلي رفع اسعار منتجاتهم داخليا وكذلك فيالاسواق الخارجية في محاولة للمحافظة علي دخولهم الحقيقية أو زيادتها خلال الزمن . وحيـــث لا يتكـــرر هذا الوضع في مجموعة البلدان النامية فان التقدم التكنولوجي الذي يتحقق فيها يمكـــن يستفاد به خارجياً في شكل اسعار مستقرة نسبياً لصادرتها أو علي أيـــه حـــال فهـــي لا ترتفع أبدا بنفس معدلات ارتفاع اسعار صادرات السلع الصناعية من البلدان المتقدمـــة اقتصادياً . وهكذا تتدهور شروط التبادل الدولي بالنسبة للبلدان النامية .

جدول (٣)
معدلات التبادل التجاري
لمجموعة البلدان الإسلامية

البلد	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٨٢
الأردن	١٤٦	١٠٢	١٠١
أفغانستان	٨٠	٩٩	٩٦
الأمارات العربية المتحدة	-	٧٣	١١٣
اندونيسيا	٢٧	٧٣	١٠٨
اوغندا	١٠١	١٠٣	٧٤
باكستان	١٥٠	١١٩	٩٣
بنغلاديش	١٤٤	٩٦	٩٨
تركيا	-	١٢٥	٨٩
تونس	٥٩	٧٩	٩٩
الجزائر	٢٢	٦٤	١٠٦
السعودية	١٥	٦٧	١٢٥
السنغال	١١١	١١٠	٨٩
السودان	١٠٦	٩٨	٨٥
سيراليون	١٤٥	١٢١	٨٤
الصومال	١٦٥	١١٦	١١٠
العراق	١٤	٦٩	١١٨
الكاميرون	١٠٤	١١٩	٧١
الكويت	١٣	٦٨	١١٥
لبنان	١٢١	٩٦	٩٢
ليبيا	١٧	٦٧	١٠٥
ماليزيا	٨٦	٩٧	٩٣
مصر	١١٧	٩٥	١٠٥
المغرب	١١٩	٩٨	٩٨
موريتانيا	١٧٥	١٠١	٩٧

اقتصاديا . وهكذا تتدهور شروط التبادل الدولي بالنسبة للبلدان النامية

وأيا كان السبب فإن تدهور شروط التبادل لغير صالح البلدان النامية – ومن ضمنها البلدان الإسلامية – يتسبب في مصاعب متزايدة لها علي مدي الأجل الطويل ، وحيث يقلل من قدرتها علي تنمية ومن ثم يزيد في فجوة التخلف UNDER DEVELOPMENT GAP فالبلدان النامية تحصل علي ما تريد من سلع أستهلاكية أو آلات ومعدات انتاجية من اللدان الصناعية بأسعار متزايدة بالنسبة لأسعار منتجاتها من السلع الأولية . أو بعبارة أخري فإن البلدان النامية تبادل سلعها الأولية باسعار متناقصة نسبياً علي مدي الزمن الطويل .

العلاقات الاقتصادية الحالية بين البلدان الإسلامية :

ومنم المؤسف أيضا ان نجد ان البلدان الإسلامية مفككة بينما هي تقاس من حدة التخلف الاقتصادي ومشاكل التجارة الخارجية التي سبق ذكرها . فمن واقع الاحصائيات المتاحة عن حقبة السبعينيات وبداية الثمانينات يلاحظ ان المعاملات التجارية لاي بلد إسلامية مع مجموعة اللدان الإسلامية الأخري لم تحتل سوي نسبة صغيرة من تجارتها اجمالا وهناك بعض استثناءات قليلية جدا من هذه القاعدة

ويتضح أجمالا ضعف تيار التجارة بين البلدان الإسلامية بالمقارنة بالتجارة الخارجية لهذه البلدان مجتمعة ففي غالبية الحالات كانت نسبة تجارة البلد الاسلامي مع مجموعة البلدان الإسلامية الأخري تتراوح بين ٥ % – ١٥% من أجمالي صادرته أو وارداته مع العالم الخارجي . وفي الحالات القليلة التي ألاتفعت فيها التجارة بين لالبلدان الإسلامية كنسبة مئوية أو كقيمة لعبت تجارة البترول – تصدير او استيراد – الدور الأكبر . وبالرغم منم تحسن هذه الاوضاع في النصف الاول من الثمانينات لا ان الصورة العامة لم تتغير بعد .

العلاقات الاقتصادية الحالية بين البلدان الإسلامية :

ومنم المؤسف أيضا ان نجد ان البلدان الإسلامية مفككة بينما هي تقاس من حدة التخلف الاقتصادي ومشاكل التجارة الخارجية التي سبق ذكرها . فمن واقع الاحصائيات المتاحة عن حقبة السبعينيات وبداية الثمانينات يلاحظ ان المعاملات التجارية لاي بلد إسلامية مع مجموعة اللدان الإسلامية الأخري لم تحتل سوي نسبة صغيرة من تجارتها اجمالا وهناك بعض استثناءات قليلية جدا من هذه القاعدة

ويتضح أجمالا ضعف تيار التجارة بين البلدان الإسلامية بالمقارنة بالتجارة الخارجية لهذه البلدان مجتمعة ففي غالبية الحالات كانت نسبة تجارة البلد الاسلامي مع مجموعة البلدان الإسلامية الأخري تتراوح بين ٥ % – ١٥% من أجمالي صادرته أو وارداته مع العالم الخارجي . وفي الحالات القليلة التي ألاتفعت فيها التجارة بين لالبلدان الإسلامية كنسبة مئوية أو كقيمة لعبت تجارة البترول – تصدير او استيراد – الدور

الأكبر . وبالرغم منم تحسن هذه الاوضاع فــي النصــف الاول مــن الثمانينــات لا ان الصورة العامة لم تتغير بعد .

العلاقات الاقتصادية بين البلدان الإسلامية في مرحلة انتقالية :

يتضح لنا مما سبق أمر الواقع المؤلم الذي نعاصره كبلدان إسلامية في مجال علاقاتنـــا الاقتصادية الخارجية ، وكذلك وضع التفكك الأكثر أيلاما و الذي نواجهه علـــي مســـتوي العلا قات الاقتصادية القائمة بيننا . والسؤال الذي يطرح نفسة مباشرة الآن هو : مـــا العلاج ؟ ولأكثر من سبب لا أعتقد أن العلاج الاسلامي الشامل يمكن أن يطبـــق علـــي حالة البلدان الإسلامية في ظروفها الراهنة دفعة واحدة . فلابد

أولا : من تصحيح الاختلالات القائمة في النشاط الاقتصادي الخارجي لبلدان الإســـلامية باقصي قدر ممكن مع الاعتماد علي مفهوم إسلامي سليم لهذه العملية التصحيحية

ثانياً : لابد من تمهيد فكريا واجتماعيا واقتصاديا لقبول العلاج الإســـلامي الشـــامل فـــي مجال العلاقات الاقتصادية بين البلدان الإسلامية و الـــذي يتحقـــق بأرســـاء السياســـة التجارية علي القواعد التي سبق وتكلمنا عنها.

فمما يؤسف أن هذه البلدان قد ورثت صفتها الإسلامية منذ زمن بعيد ولكنها لم تكن عند مستوي هذه الصفة لا في القرون الأخيرة السابقة ولا فـــي ســـنوات القـــرن الحالي . ومن أجل لابد من أفتراض " مرحلة انتقالية " بين الوضـــع الـــراهن للعلاقات الاقتصادية للبلدان الأسلاميه والوضع المنتظرة مستقلا في ظل ظروف أفضـــل نستعين فيها استعانة كاملة بالاسلام فكرا وعملا في مجابهة مشكل علاقتنا الاقتصـــادية وفي تنميتها .

تصحيح اختلالات النشاط الاقتصادي الخارجي للبلدان الإسلامية :

ان اهتمامنا الان سوف يتركز علي بحث كيفية تصحيح الاختلالات علي أساس أن هذه العملية حينما تتم علي أساس مفهوم إسلامي سوف :

تزيل اوضاع اقتصاديات غير مرغوبة إسلاميا

تدعم العلاقات الاقتصادية بين البلدان الإسلامية بشكل مباشر وغير مباشر ،بالإضافة إلي ذلك .

تمهد تلقائياً للوضع المرغوب بعد المرحلة الانتقالية .

لعل المفيد في بداية التحليل هنا القول بامكانية تقديم سياسات واقتراحات لعلاج مشاكل العلاقات الاقتصادية الدولية للبلدان الإسلامية ترتكز نظريا علي وضعها كبلـــدان نامية وما يصلح لها بشكل عام فمن ذلك مثلا اقتراح أنهاء وضع الاعتمـــاد المتطـــرف

علي الصادرات سلعة او سلعتين من السلع الأولية وذلك بتمنيةانواع جديدة من الصادرات التي يمكن تسويقها في العالم الخارجي .أو اتباع استراتيجيات التوجه إلي الداخل (بدلا من ذلك) بتمنية صناعات بدائل الواردات وتقليل الاعتماد علي الخارج بشكل عام وهناك أيضا اقتراحات أخري مثل تكتل البلدان المنتجة للسلع الاولية في مواجه البلدان الناعية المتقدمة علي غرار نموذج الأوبك OPEC أو أنشاء صناديق احتياطي لتنظيم تسويق السلع الاولية في السوق العالمي و العمل علي استقرار أسعارها أو الدخول منتجتها .

ولقد قدمت فعلا بعض انواع هذه السياسات في الواقع العملي للبلدان الإسلامية علي أساس انها ضرورية لا غني عنها في البداية ولكنني أعتقد اعتقاد جازما أن هذه السياسات لا يمكن أن تعالج اختلال النشاط الاقتصادي الخارجي للبلدان النامية " الإسلامية " علاجا جذرياً لا نها ببساطة تفتقر إلي مفهوم الإسلامي

أن " المفهوم الإسلامي " في هذا الشأن يرتكز في رأينا علي قاعدتين أساسيتين :

الأولى :أنهاء وضع " التبعية الاقتصادية " للعالم الخارجي وتصفية جميع ما ترتب عليها من آثار اقتصادية في البلدان الإسلامية علي مدى قرن ونصف من الزمان تقريباً
الثانية :تحديد أهداف التجارة الخارجية لكل بلد أسلامي بما يكفل التوجه إلي دفع عملية التنمية الاقتصادية داخلياً وفقاً للمنهج الأسلامي ،وتنشيط المبادلات مع البلدان الإسلامية الأخرى .

وسوف يلاحظ ممن التحليل ان القاعدتين متماسكتين تماما بمعني ان العمل علي أنشاء أحدهما يتطلب وجود الأخري كما يساهم في تقويتها أيضاً .

أما وضع " التبعية الاقتصادية " فأنه لا يليق أطلاقا بابناء ألأمه الإسلامية في أي بلد من البلدان العالم . فالله سبحانة وتعالي لا يرضي لمن وجه إليهم الخطاب كنتم خير أمة أخرجت للناس (١١٠ – آل عمران) أن تكونوا مستضعفين في الأرض تابعين للأمم التي كفرت من أهل الكتاب و المشركين لقد فرضت التبعية فرضا علي البلدان الإسلامية في ظروف ضعفها الشديد حينما تم احتلالها عسكريا أو وضعها تحت الحماية او الانتداب من قبل القوي الأستعمارية الغربية في القرن الماضي . هذه القوي التي لم تكن في حقيقة الأمر سوي أمتداد طبيعي للحملات الصلبية الهمجي ةعلي البلدان الإسلامية منذ عدة قرون مضت و التي أحبطت حينذاك تماسك المسلمين .
ولقد تعرضنا في البداية لأسباب نشأة التبعية الاققصادية و لأسباب استمرارها إلي الآن في البلدان الإسلامية – كما هو الحال في البلدان النامية عموما – بالغرم من انقاء فترة ليست قصيرة علي تحقيق الاستقلال السياسي .ولعل من أهم أسباب أستمرارها كما

ذكرنا تلك " التبعية الفكرية " التي تكونت خلال فترة التبعيه السياسية و الاقتصادية ثـم استمرت بسبب الوهم السائد لدي الكثير من المثقفين بثقافات غربية ولدي الحكام بـأن التمسك بأهداب الحضارة الغربية يحمل أسس التقدم و الترقي . وتستطيع ان تلاحظ من جانب هؤلاء أعجابا مفرطا بالعلماء الغربيين و الفلاسفة وأدباء الغرب ورجال الاقتصـاد و السياسة عندهم . بل أن بعض الحكومات في البلدان الإسلامية لن تقدم علـي وضـع سياسات جديدة أو مشروعات حيوية قبل أستشارة خبراء مـن الغـرب . وفـي بعـض الحالات البلدان الإسلامية ظهرت شخصيات سياسية هامه تنادي بالتخلص مـن هـذا الاتجاه ولكن للأسف الشديد أن بعضها كـان متجهـا إلـي تقـديس (ولـيس مجـرد إعجابالأنظمة الاشتراكية كأنظمة بداية علما بان هذ لا تقل سواء بل تزيد فـي جهرهـا بأحاد وبناء حياتها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية علي أساسة .
هذا كلة مما يرفضة الاسلام رفضا باتا فالأمم الكافرة و المشركة مهما بلغت مـن تقـدم وأزدهار مادي لا يتقيد بها أطلاقا ... لا بأنظمتهـا الاقتصـادية و الا بطـرق حياتهـا الاجتماعية . كما الايليق و الا يتناسب ممع أبناء الأمه الإسـلامية أن يأخـذوا منـاهج تفكيرهم أو يقيموا حياتهم علي أساس أقوال أو أعمال فالسـفة او رجـال أقتصـاد أو أجتماع ... الخ لا يمتون بصلة إلي الاسلام ولا يحبـون الله ورسـوله ﷺ ويقـول الله سبحانه وتعالي " لا تجد قوما يؤمنون بالله و اليوم الأخر يوادون من حاد الله ورسوله " الآية ٢٢ من سورة المجالدة ويقول " ومن الناس من يتخذ من دون الله اعدادا يحبونهم كحب الله و الذين امنوا أشد حباً لله ولو يرى الذين ظلموا يرون العـذاب ان القـوة لله جميعاً و ان الله شديد العزاب " (١٦٥) إذ تبرأ الذين أتبعوا من الـذين اتبعـوا ورأوا العذاب وتقطعت بهم الاسباب (١٦٦) (البقرة) ويقول الامام الرازي في تفسير الآيـة ١٦٥ أختلفوا في المراد " بالانداد " فالقوا أنها الاصنام ....،)وثانيهما انهم السـادة الذين كانوا يطيعونهم فيحملون لمكان طاعتهم ما حرم الله ويحرمون ما أحل الله ، عـن السدى و القائلون بهذا القول رجحوا هذا القول علي الأول من وجوه " ...... وأحد هذه الوجوه " أن الله تعالي ذكره بعد هذه الآيه " إذا تبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا " وذلك لا يليق إلا بمن أتخذ الرجال أندادا و امثالا لله تعال ، ويلتزمون من تعظيمهم و الانقيـاد لهم ما يلتزمة المؤمنون من الانقياد لله تعلي " .... ونقول ألم تكن التبعية الفكرية سببا في استيراد الخمور و الافلام السينمائية الفاسدة مثلا في البلدان الإسلامية وتحليل الربا في المصارف القائمة فيهاوإلي ان بفضل أغنياء المسلمين أيداع اموالهم في المصـارف الغربية الشهيرة لأنها أكثر " أمانا" وكذلك الاستثمار في مشروعات " عاليـة الربحيـة " داخل البلدان الغربية بدلا من المخاطرة بها في أستثمارات قليلة العائد نسبياص داخـل البلدان الإسلامية النامية .ألم تؤدي التبعية الفكرية إلي تفضيل المسئولين في الـداخل معظم البلدان الإسلامية لزيادة الارتباط بالأسواق الاوربية و الامريكية وأحينا بأسـواق الكتلة الشيوعية في أوربا الشرقية او الصين بدلا من التفكيـر فـي توثيـق العلاقـات الاقتصادية بالبلدان الإسلامية القريبة منهم ؟

أستراجية إسلامية لتصفية التبعية الاقتصادية :

ان خطورة قضية التبعية الاقتصادية تستدعي وضع استراتيجية محمكة علي أسس إسلامية لتصفيتها نهائياً من حياه البلدان الإسلامية ،ونقترح هنا ما يلي:

١. لا بد من حل جذري لإنهاء وضع الاعتماد المتطرف من جانب البلدان الإسلامية علي إنتاج وتصدير سلعه أو سلعتين من السلع الأولية لا سواق البلدان المتقدمة صناعتها ، وخاصة في الحالات التي ظهر فيها بوضوح ركود الطلب الأجنبي وتدهور شروط التبادل في الأجل الطويل . والحل الجذري لن يتحقق سريعاً ولكنة يتحقق بالتأكيد مع عملية تحويل تدريجي للموارد الاقتصادية المتاحة من النشاط الأولي إلي أنشطة اقتصادية جديدة تخدم أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وفقا لمنهج إسلامي فمثلا يتم الاستثمار في البداية وفقا لهذا المنهج في مجالات إشباع الحاجات الأساسية لجمهور الناس مثل انتاج الغذاء و الكساء وبناء المساكن الشعبية الخ .... ثم بعد ذلك في بناء صناعات انتاجية تخدم اهداف التنمية في الاجل الطويل وصناعات حربية لكي تكتسب البلد قوة في محيط الدولي .

ولا شك أن أنخفاض حجم صادرات السلع الاولية التقليدية سوف يؤثر في مكتسبات النقد الأجنبي وسيكون واضحا في البداية ولكن يقابل ذلك توفير مدفوعات النقد الأجنبي المخصصة لاستيراد الغذاء و كذلك ضغط الواردات من السلع الاستهلاكية البذخية إلي أدني حد ممكن .وهذان بندان لهما أهميتهما في واردات البلدان الإسلامية حاليا

وتنبغي الاشارة إلي خطأ قد يرتكب في الخلط بين الأنشطة الاولية التقليدية التي ترتبط بالتعبية للخارج و التي تحيط بها الركود النسبي وعدم الاستقرار في السوق العالمي وبين الانشطة الاولية بصفة عامة .فمن الممكن بالطبع ان تكتشف البلدان الاسلامية أن من الممكن الاستفادة ببعض أنواع غير تقليدية من السلع الاولية ظهرت لها ميزات نسبية في السوق الخارجي في أكتساب بعض النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية داخلياً . وكل ما يلزم في هذه الظروف هو الحذر من وقوع في الخطأ الاستمرار في الحفاظ علي أو تنمية انشطة أولية إذا تغيرت ميزاتها النسبية في السوق الخارجي .

ومع ذلك فأن الاعتقاد هنا هو أن استراتيجية التواجه للداخل INWARD_LOOKING STRATEGYY أفضل لها من التوجه إلي الخارج OUTWARD_ LOOKING في مرحلة تحولها التدريجي من الاعتماد علي الأنشطة التقليدية المرتبطة بالأسواق الخارجية و الاتجاه بمواردها الاقتصادية إلي الاستثمار وفقا لأولويات المنهج الإسلامي في التنمية . فمثل هذه الإستراتيجية

المقترحة سوف تضمن لنا حد كبير سلامة المسيرة في اتجاه تحقيق هـدفين معـا : إنهاء التبعية وتحقيق التنمية علي أسس إسلامية .

٢. تشجيع المشروعات الاستثمارية الاسلامية المتعددة الجنسية

تشـجيع المشـروعات الاسـتثمارية الاسـلامية المتعـددة الجنسـية MULTI-NATIONAL ISLAMIC INVESTMENT VENTURES في مجالات انتاج بدائل للواردات من السلع المصنوعة داخـل أي بلـد مـن البلـدان المجموعة الإسلامية .وسوف يسهم هذا بشكل مباشر في خفض الاستيراد مـن البلـدان الصناعية المتقدمة .وكلما انخفض الاستيراد .من هذه البلدان كلما قلت الحاجة أيضا إلي تصدير السلع الأولية إليها لأن زيادة الواردات بشكل مستمر مـن البلـدان الصـناعية المتقدمة كانت ومازالت تمثل أحد الأسباب الرئيسية لا ستمرار حاجة البلدان الاسـلامية (وكذلك بقية البلدان النامية) إلي انتاج وتصدير السلع الأولية إليها حتي تحت شـروط تبادل تجاري مستمرة في التدهور .فصارت السلع الأولية كانت ومازالت تمثـل المـورد الرئيسي للنقد الأجنبي الذي يمكن استخدامه في استيراد الحاجات من السلع المصنوعة.

وينبغي علينا ان نتذكر أن التبعية الاقتصادية نشأت في عصر الاسـتعمار بقـوة الاستثمارات الغربية الضخمة في مجالات النشـاط الأولـي . ومـن هنـا نريـد مـن المشروعات الاستثمارية الإسلامية في مجالات النشاط الصناعي داخل البلدان الإسلامية أن تلعب دورهاما في تخليص هذه البلدان من التبعية للبترول في هـذا الشـأن حيـث تستطيع تستثمر في مجالات ملائمة لضمان مصالحها ويتفق عليها .

ومثل هذه الاستثمارات تعتبر من وجهة النظر الإسلامية أفضل بشـكل لا يقبـل الشك من البديل الآخر وهو أيداع فوائض الأموال البترولية في البنوك لالبلدان الغربيـة حيث يستفاد بها علي سبيل التأكد في تحقيق مزيد من الرفاهية لهذه البلدان المتقدمـة . وهذه الخطوة في حالة نجاحها سوف تكون ضربة قاصمة للتبعية الاقتصادية في بلـداننا الإسلامية .

٣. تشجيع قيام المصارف الإسلامية بكافة الطرق المباشرة وغير المباشرة وحفزهـا علي لمساهمة في تمويل القطاع الصناعي الحديث مع الأهتمام خصوصـا بقضـية المشروعات الصغيرة فية حيث يمكن ان تقوم هذه بدور هام في عمليـة التنميـة و بالإضافة إلي النشاط الصناعي الحديث يمكن للمصارف الإسلامية أيضاً أن تواجـه للمساهمة في أنشطة غير تقليدية

واتساع أعمال المصارف الاسلامية يساهم تدريجيا في عملية تحويل الموارد الاقتصادية من الأنشطة التقليدية المرتبطة بالتبعية الاقتصادية إلي أنشطة حديثة ترسي قاعدة الأستقلال الأقتصادي وتدفع عجلة التنمية . ومن المتوقع في هذه الظروف ان تتقلص أعمال المصارف الربوية تدريجياً و التي ساهمت مساهمة فعالة منذ عصر الاستعمار و الاستثمارات الاجنبية الضخمة في تمويل عمليات تصدير السلع الاولية الى البلدان الصناعية واستيراد منتجاتها منها وكذلك في اجراء التحويلات اللازمة للمستثمرين الأجانب ومدهم بالتسهيلات الأئتمانية في مجالات نشاطهم .

وان من المؤسف حقا أن نجد بعض البلدان الأسلامية حتي وقتنا الحاضر تفتح أبوابها لفروع المصارف الأجنبية مع إعطائها بعض الميزات الخاصة هذا بالرغم مما يعلمه الجميع أن مصالح هذه المصارف الأجنبية تقوم علي تقوية العلاقات الأقتصادية بين البلدان الضيقة و البلد الأم حيث مراكزها الرئيسية .وهذا بالأضافة إلي استفادة هذه المصارف من المدخرات النقد الأجنبي للمواطنين الذين يثقون في الأجهزة المصرفية الغربية (من مظاهر التبعية) فتقوم بتحويلها إلي مراكزها الرئيسية في البلدان الصناعية المتقدمة بينما تحرم البلدان المضيفة منها .

و الواقع أنه ينبغي بشكل حاسم ضد الربوية داخل البلدان الأسلامية سواء كانت هذه المصارف وطنية أم أجنبية ... هذه الخطوة لا بد من اتخاذها في مرحلة ما . من مراحل نمو المصارف الإسلامية في سبيل تحقيق الهدف الأساسي المطلوب .

٤. كما أن التبعية الاقتصادية قد تحققت في ظروف أملاء سياسة الحرية التجارة _ Free Trade تارة ثم سياسة التفضيل الأمبرايالي Imperial Preferenc تارة أخري علي البلدان الأسلامية أيان استعمارها فإن جزءا لا يتجزأ من أنهاء أوضاعها في عصرنا الحاضر يتطلب أعتناق سياسة تجارية اسلامية .وسوف نتكلم فيما بعد عن الملامح الرئيسية لهذه السياسة ولكننا نرد أن نشير آلان إلي أن فلسفتها الاساسية يمكن أن تستمد من نظام العشور الذي وضعة عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

٥. يقتضي أمر عدم وجود دخول أي بلد اسلامي أو أستمراره في أي تنظيمات أو أتفاقيات تجاريةدولية يتم بها ممعامله البلدان غير الإسلامية معامله المثل او معاملة أفضل من البلدان الأسلامية حيث أن هذا لا يمكن أن يتفق مع المنهج الاسلامي أطلاقا . وكذلك ينبغي لا بلد اسلامي أن لا يدخل (أو يستمر) في أية اتفاقيات أو تنظيمات تجارية دولية يقصد بها تقوية الأنتماء و العلاقات الأقتصادية مع البلدان الصناعية المتقدمة ..مثال اتفاقيات الأنتماء إلي السوق الأوربية المشتركة .فاحدى النظريات الحديثة في التجارة الحديثة في التجارة الدولية تقرأن العالقات الاقتصادية الدولية بين البلدان الصناعية المتقدمة و البلدان النامية

تسفر غالبا في غير صالح الأخيرة و أنه من غير المتوقع أن تتغير الاتفاقيات بـــين الطرفين شيئا من هذا الأمر بل هي غالبا تؤدي إلي زيادة تبعية الطــرف الأضـــعف للأقوى .
أما عن تقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاسلامية فان السبيل تحقيقها هو التمسك بالأربع قواعد التي تكلمنا عنها في رسم سياسة التجارة الخارجية لدي كل بلد من هـــذه البلدان وسوف يؤدي هذا تلقائيا إلي تحقيق أكبر قدر من التعاون الاقتصادي بين البلدان الاسلامية ،كما أنه يؤدي نهائياً إلي تحقيق " التكامل " بين هذه البلدان .

الفصل الثاني

التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية

التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية منذ ١٩٦٩ : تأسست منظمة المؤتمر الإسلامي في ١٣٨٩ هـ الموافق ١٩٦٩ تحقيقاً لرغبة عدد كبير من الدول الإسلامية في إحياء روح الوحدة وتقوية التعاون بينها علي جميع المستويات . ومنذ ذلك التاريخ بذلت جهود متتابعة هادفة إلي تقوية العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في المنظمة مع الأخذ في الاعتبار اختلاف ظروف هذه الدول ومستويات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فيها . وفيما يلي نعرض ما تم إنجازه من أعمال في سبيل تحقيق أهداف التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية .

اولا : أنشاء المؤسسات المتخصصة :

تم أنشاء بعض المؤسسات المتخصصة لاداء خدمات معينة للدول الأعضاء وهذه هي .

١. البنك الإسلامي للتنمية ISDB في جدة
٢. مركز الأبحاث الاقتصادية و الإجتماعية و التدريب للدول الإسلامية في أنقرة
٣. الغرفة الإسلامية للتجارة و الصناعية وتبادل السلع في كراتشي
٤. المركز الإسلامي لتنمية التجارة في الدار البيضاء
٥. المؤسسة الإسلامية للعلوم و التكنولوجيا و التنمية في جدة
٦. المركز الإسلامي للتدريب الفني و المهني و البحوث في دهاكا .

وفيما يلي نبذة مختصرة عن نشاط أهم هذه المؤسسات :

١. البنك الاسلامي للتنمية :

تم توقيع الاتفتق المنشيئ للبنك في اغسطس ١٩٧٤ بجدة وذلك انعقاد وذلك اثناء أنعقاد المؤتمر الإسلامي ،وكان البنك في البداية يضم ثمانية وثلاثين عضوا زادوا

بعد ذلك حتي بلغوا آلان ثلاثا واربعين ،جميعهم من الدول الإسلامية وتحدد رأس مال البنك المرخص به بمبلغ ٢٠٠٠ مليون دينار اسلامي .و الدينار الإسلامي وحدة حسابية للبنك تعادل وحداة من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي .وبلغ رأسمال البنك المكتتب فيه إلي نهاية ١٩٨٤ مبلغ ١٨٥٠,١٧ مليون دينار إسلامي بدفع عملات قابلة للتحويل . أما عن هدف البنك فيمثل في تعبئة الموارد المالية لتمويل التنمية الاقتصادية و الإجتماعية للدول الاعضاء و المجتمعات الإسلامية وفقا لاحكام الشريعة الإسلامية (فالبنك لا يتعامل بالفوائد إطلاقا) ولتحقيق هذا الهدف فإن البنك يقبل الودائع و يعمل علي جذب الأموال بأيه طريقة أخرى . ثم أنه يعمل علي توظيف مواردة المالية بالمساهمة في رؤوس أموال المشروعات وتقديم القروض غير الربوية للمؤسسات و المشروعات الإنتاجية الخاصة و العامة في الدول الأعضاء ، بإضافة إلي تقديم المساعدة المالية لهذه الدول في أشكال أخري لا غراض التنمية . ومن ذلك فإن البنك يقوم بالاستثمار في مشاريع الهيكل الأساسية INFRA-STUCTURE الاقتصادية و الإجتماعية وكذلك فإن البنك يعمل علي أنشاء وتشغيل صناديق خاصة لإغراض محددة وخصوصاً لمساعدة المجتمعات الإسلامية في البلدان غير الاعضاء .
ومن ناحية أخري أنه يدخل في عمليات تمويل التجارة الخارجية للدول الأعضاء ويعمل علي تنمية هذا النشاط . كما يقدم البنك انواع من المساعدات الفنية ويوفر وسائل التدريب للمشتغيلين في مجال التنمية ويقوم بالا بحاث اللازمة لممارسة أنواع النشاطالاقتصادي و المالي و المصرفي في الدول الأسلامية طبقاً للشريعة الإسلامة و الجدول رقم (٥) يبين نشاط البنك موزعاً حسب العمليات المختلفة التي قام بها في الدول الأعضاء إجمالا وتفصيلا بملايين الدنانير الاسلامية حتي نهاية ١٩٨٤ . وقد بلغ إجمالي العمليات التي قام بها البنك في مجالات الأقراض و المساهمات في لرأس مال الشركات ،و عمليات التأجير و المشاركة في الأرباح و المساعدات الفنية للدول الأعضاء حتي نهاية ١٩٨٤ مبلغ ١٠٨٤,٨٩ مليون دينار إسلامي فإذا أضفنا إلي ذلك تمويل التجارة الخارجية للدول الأعضاء الذي بلغ حتي نفس التاريخ ٢٨١٠,٨٦ مليون دينار إسلامي نجد أن إجمالي نشاط البنك قد بلغ ٣٧٩٥,٧٥ مليون دينار إسلامي حتي نهاية ١٩٨٤ (حوالي ٤٣٦٥,١١ مليون دولار أمريكي) ورغم أن ذلك المبلغ يسد نسبة محدودة جدا من احتياجات التمويل الخارجي للدول الأعضاء فإن نشاط البنك يعد خطوة خطوة إيجابية علي الطريق الصحيح . ولكن من العمل علي تنمية موارد البنك التمويلية حتي يتمكن من إداء الدور المنوط به .وقد أجري البنك في عام ١٩٨٤ دراسات بشأن تقدير احتياجات من موارد حتي عام ١٩٩٥ فوجد أنه في ظل معدل متعدل النمو عملياته المختلفة وأخذا في الاعتبار احتياجات الدول النامية الأعضاء في البنك وظروف التضخم ،وسيواجه فجوة موارد تبلغ مجموعها نحو أحدي عشر تبلغ في مجموعها نحو أحدي عشر بليونا من الدينارات الإسلامية خلال الفترة ١٩٨٩ -

١٩٩٥ ومنم هنا تتضح ضرورة اتخاذ خطوات إيجابية لتنمية موارد البنك المالية بالطرق المختلفة خلال السنوات القادمة حتى يستطيع أن يؤدي دورة .

ومن ناحية أخري أجتهد البنك الاسلامي للتنمية في إقامة علاقات قوية مع البنوك الأسلامية داخل الدول الاعضاء ، وحيث يجمعه معها هدف مشترك إلا وهوالعمل علي معالجة مشكلة التمويل في ظروف التمنية وداخل إطار الشريعة الأسلامية . واستطاع البنك الإسلامي للتنمية عن طريق برنامج لودائع الاستثمار ان يجتذب موارد مالية من بعض البنوك الإسلامية لأستخدامها في تمويل التجارة الخارجية كما يحاول البنك بالتعاون مع هذه البنوك الإسلامية أستخداث طرق جديدة لتنمية الاقتصادية و الإجتماعية .

وكما سبق ذكرنا صفحات سابقة فإن تنمية العمل المصرفي الإسلامي علي مستوي الدول الإسلامية وإحلاله محل النشاط المصرفي الربوى سوف يسهم مباشرة في كسر حلقة التبعية للعالم الخارجي وذلك بتنمية الأنشطة الأكثر ملائمة لظروف التنمية الاقتصادية و الإجتماعية ودون الوقوع في مزالق الديون الربويه وأعبائها الثقيلة أما في المدى الطويل فإن قوة النشاط المصرفي الإسلامي و أتساعة سوف تؤكد وتضمن الاستقلال و التقدم الاقتصادي للدول الأسلامية جميعاً

٢. مركز الابحاث الاقتصادية و الإجتماعية و الأحصائية و التدريب للدول الاسلامية.

بدأ المركز نشاطة في ١٩٧٨ تبعا لقرار منطقة المؤتمر الإسلامي ، و أتخذ له مقراً في أنقرة بتركيا ، وقد استطاع المركز بعد تأسسة أن يقوم بجمع وتقييم الكثير من الاحصاءات و المعلومات في المجالات الاقتصادية علي نطاق العالم الاسلامي . وذكر تقرير الإدارة في ١٩٨١ أن المركز قد قام باجراء دراسات حول التجارة الخارجية في الدول الأعضاء وكيفية التعاون لرفع مستوي التبادل بينها وتضمنت الدراسات المذكورة بحث أوضاع التعريفة الجمركية و الاتفاقيات التجارية اللازمة لعم التجارة الخارجية الإسلامية .
وجاء في التقرير المشار سابقاً أنه مما يعوق مركز أنقرة عن إداء مهامه العملية الهامة عدم انتظام مدفوعات الدول الاعضاء المالية للمركز ،والنقص في كوادر البحث العلمي اللازم له وتأخر الحكومة التركية في تهيئة مقر دائم له في مدينة انقرة .

٣. **الغرفة الإسلامية للتجرة و الصناعة وتبادل السلع :**

تأسست تبعاً لقرار المؤتمر العاشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية بفاس في ١٩٧٩ وأتخذ مقراً لها بمدينة كراتشي في بكستان وتهدف الغرفة إلي تنمية التعاون وتشجيع التبادل التجاري بين الدول الإسلامية الأعضاء ووضع التوصيات لحماية المصالح التجارية للعالم الإسلامي وتشجيع الدول الاعضاء علي منح شروط تفصيلية لبعضها في تبادلها التجاري معاً وتبادل الخيرات في مجال التجارة و العمل علي حسم المنازعات التجارية وتنظيم الاسواق التجارية و المعارض و السعي لإنشاء " المجموعة الإسلامية " و المعلومات المتوفرة لدينا تشير إلي أن نشاط الغرفة كان قاصراً جداً حتي عام ١٩٨٢

٤. **المركز الإسلامي لتمنية التجارة بالدار البيضاء :**

تقدم فريق الخبراء في جدة في ١٩٧٩ باقتراح لإنشاء مركز إسلامي لتنمية التجارة بهدف تدريب و إعادة توزيع المسئولين الأكفاء في أساليب تحسين التجارة و التسويق وكذلك القيام بابحاث التسويق ودراسات الجدوى اللازمة لتقدير إمكانيات التصدير و الاستيراد الأعضاء في منظمة المؤتمر الأسلامي وفي عام ١٩٨١ (١٤٠١ هـ) صدر مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في مكة المكرمة بأنشاء المركز وأن يكون مقرة في المملكة المغربية أما أهداف ووظائف المركز فقد تحددت كالأتي : -

١. تشجيع المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء ، جميع المعلومات ذات الطابع التجاري .
٢. مساعدة الدول الأعضاء علي تنسيق سياستها التجارية
٣. تشجيع الاستثمارات الموجهة نحو تنمية المبادلات التجارية

ويالحظ أن هذه الاهداف تخلتف أو لا تعبر عن ما جاء في اقتراح لجنة الخبراء عام ١٩٧٩ وأن فيها إزدواجية مع أهداف مركز انقرة .

وفي رأينا أن هدف هذه المؤسسات الثلاثة السابقة :

التي أقامتها منظمة المؤتمر الإسلامي في أنقرة وكراتشي و الدار البيضاء واحد وينبغي ان يتركز أساسا في القيام بالابحاث العلمية الضرورية لتعزيز التعاون الاقتصادي وتنمية التجارة الخارجية للدول الإسلامية ، و العمل علي إيجاد القنوات الملائمة عملياً لتنفيذ

توصيات هذهالأبحاث في ظل الالتزام بالشعرية الاسلامية ، وحيث الدول الاعضاء علــي الالتزام بخطة عمل محددة ولذلك ينبغي أن يكون هنـــاك تنســـيق مركـــزي بـــين هـــذه المؤسسات من قبل منظمة المؤتمر الاسلامي بحيـث لا تـزدوج الاهـداف ولا يتكـرر الابحاث بل يلتزم كل منها بعمل محدد مكمل وليس بديل للآخرين داخـل إطـار خطـة محددة زمنيا وأهدافاً فيب تصورى يمكن ان يكون لهذه المؤسسات دور إيجابي وواضح في تحديد معالم الطريق

للدول الإسلامية الراغبة في التخلص من التبعية الاقتصادية للشرق أو للغـرب وتقويـة نشاطها التجاري الإسلامي و العمل علي مزيد من الاعتماد المتبادل بينهـا فـي جميـع المجالات الاقتصادية حتي تصل إلي مستوى التكامل الاقتصادي و الوحدة الشاملة . لذلك يجب أن تؤخذ الأمور بجدية أكثر حتي لا تتكرر الابحـاث مـن المؤسسـات المـذكورة وتتكرر مناقشاتها في المؤتمرات المتعاقبة مع عدم الالتزام في النهايـة بتوصـياتها أو عدم الاعتماد عليها في وضع خطة عمل محددة لتحقيق الأهداف .

ثانياً :الاتفاقيات :

١. الاتفاقية الأولي :

تمت المصادقة علي اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفنـي و التجـاري بـين دول منظمة المؤتمر الاسلامي أثناء انعقاد المؤتمر لـوزراء خارجيـة الـدول الاسـلامية و بالنسبة للتعاون الاقتصادي فيتضمن انتقال رأس المال و الأستثمار بين الدول الأعضـاء وتشجيع المشروعات المشتركة التي تدعم التكامل الاقتصادي بينها و التعاون في مجـال تلبية احتياجات الغذاء علي مستوى العالم الإسلامي .أما التعاون الفني فيشـمل تبـادل الخبرات و القدرات بين الدول الاعضاء و أنشاء مؤسسة للعلوم التكنولوجيـا المتقدمـة وفيما يتعلق بالتعاون التجاري تنص الاتفاقية علي : تطبيق معاملة تجاريـة متسـاوية وغير متميزة فيما بين الدول الاعضاء ،والعمل علي توسيع وتنمية المبادلات التجاريـة وذلك بتحرير التجارة سواء بتخفيض أو إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركيـة فـي مجالات الاستيراد و التصدير من خلال اتفاقيات تجارية ثنائيـة أو متعـددة الاطـراف ، وعاملة الدول الأعضاء الأقل نموا معاملة خاصة طبقاً للظروف و الأوضاع الخاصة بهـا كما أوصت الاتفاقية بأنشاء مراكز للتنمية التجارية بـين الـدول الإسـلامية . وإقامـة معارض وتسويق منتجات البلدان الإسلامية و المشاركة في معارض الدولية .

ومن محاسن هذه الاتفاقيات التي صادق عليها العدد اللازم من الأعضـاء أنهـا تفتح أبوابا واسعة للتعاون الأقتصادي والفني بين الدول الإسلامية و لتحريـر التجـارة فيما بينها و تنميتها وذلك بدلا من الأوضاع الحمائية المتزمتة السـائدة و الإجـراءات المتشددة التي لا تأخذ في أعتبارها إطلاقا حدة هذه الدول من حيث المبدأ ،أو ضـرورة

الاتجاه نحو تحقيق هذه الوحدة .ولا شك أن مصادقة الدول الأعضاء علي هذه الاتفاقية تتم عن رغبة في تغيير الاوضاع التي لم تتغير منذ تحقيق أستقلالها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .ولكن من جهة أخري يؤخذ علي هذه الاتفاقية اتباعها منهجا مماثلا تماما للاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف التي تعقد في أي مكان أخر في العالم لاجل مزيد من التعاون الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية من القيود الحمائية بين مجموعة من الدول فأين المنهج ةالإسلامي المتميز ؟ ولقد ذكرنا من قبل اربع قواعد أساسية لسياسة تجارة إسلامية ونري أن هذه الاتفاقية غير ملتزمة إلا بجانب من هذه القواعد .

٢. الاتفاقية الثانية :

تمت المصادقة علي اتفاقية ثانية أثناء انعقاد المؤتمر الثاني عشر لوزارة خارجية الدول الأسلامية وترسي هذه الاتفاقية المبادئ الاساسية لتشجيع انتقال رأس المال بين الدول الأعضاء في منظمة الموئتمر الاسلامي ، وهي تهدف إلي توفير الحمائية اللازمة لمصالح المستثمرين ضد الاخطار غير التجارية التي قد تحدث في الدولة المضيفة .كما تعمل الاتفاقية علي توفير الضمان لتحويل رأس المال وإيراداته الصافية نقداً دون ان يخضع المستثمر لأية معاملة تمييزية غير ملائمة . وكذلك توصي الاتفاقية باقامهة مؤسسة إسلامية للتأمين علي الممتلكات المستثمر فيها طبقا للشريعة الإسلامية علي المستوى الدول الاعضاء .

وكما يلاحظ فإن هذه الاتفاقية نتيجة بشكل مباشر إلي تشجيع تحركات رؤوس الاموال و الإستثمارات بين الدول الاعضاء وحماية هذه التحركات وتوفير الضمانات المناسبة بعد مجرها في التنفيذ العملي (لعدم مصادقة العدد اللازم من الدول الاعضاء عليها) هامة جداً لتشجيع الاستثمارات الإسلامية المشتركة داخل الدول الإسلامية وقد سبق أن أقترحنا هذا في صفحات سابقة كخطوة ضرورية من أجل إزاله التبعية الاقتصادية وتحقيق الاستقلال و التقدم الاقتصادي و الاجتماعي علي أسس إسلامية.

ثالثا : وضع خطة عمل للتعاون في مجال التجارة :

في مؤتمر " التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية " الذي انعقد في نوفمبر ١٩٨٠ عرضت خطة العمل للتعاون الاقتصادي بين الدول تناولت النشاط التجاري علي النحو التالي :

١. العمل علي تنويع التجارة الخارجية للدول الإسلامية .

٢. العمل علي توسيع حجم التجارة باستخدام الطاقات الإنتاجيـــة العاطلـــة او غيـــر المستخدمة استخداما امثلا .
٣. تشجيع التجارة الثنائية بين الدول الأعضاء .
٤. دعم اوجه التنمية وتشجيع الصادرات بتدفق المعلومات وبإجاد نظم مالية مناسبة .
٥. توفير معاملة تجارية غير متميزة في تطبيق سياسات التجارة الخارجية .
٦. توسيع وتطوير حجم التبادل التجاري بـــين الـــدول الإســـلامية بإقامـــة المركـــز الاسلامي لتنمية التجارة ودعم الغرفة الإسلامية للتجارة و الصناعة وتبادل الســـلع وتسهيل قيام المشاريع المشتركة في مجال تنمية التجـــارة و التخفيـــف التـــدريجي للعوائق الجمركية باتفاقيات ثنائية ومتعددة الاطراف .
٧. حصر نظم المعاملات المطبقة في الدول الغسلامية حتي يتسني توحيدها بناء علي مصالح المتبادلة مع الاخذ في الاعتبار المستويات المختلفة للتنمية (خاصة في الدول الأقل تقدما) وذلك من أجل إقامة منطقة تجارية حرة في النهاية .
٨. الاشتراك في المعارض و الأسواق التجارة .
٩. تسهيل تجارة العبور (الترانزيت) للدول الإسلامية التي لا تمتلك منافذ بحرية .

التعقيب :

التعقيب الوحيد علي هذه الخطة أنها عبارة عن مجموعة مبـــادئ و توصـــيات وانها تفتقر في صلبها إلي مفهوم (خطة العمل) فلم يكن في هذه الخطة ما يشير إلـــي خطوات محددة لتنفيذ خلال فترة معينة من الزمن او أنشاء هيئات معينـــة فـــي الـــدول الاعضاء من أجل الاتصالات و النسيق علي المستوي الإسلامي الدولي ووضع التقارير الخاصة بالمتابعة و التنفيذ . مرة أخري فإنها إيضا تفقر إلـــي روح المـــنهج الخـــاص بالسياسة التجارية الإسلامية كما تصورناه من قبل .

وفي عام ١٩٨١ (١٤٠١ هـــ) وافق المؤتمر الإسالمي الثالث الذي أنعقد في مكه علي خطة عمل لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية وتشمل هذه الخطة عشرة مجالات واسعة للتعاون الاقتصادي .وفي عام ١٩٨٢ وافق وزراء خارجية الدول الإسلامية في مؤتمرهم الثالث عشر علي برنامج محدد لتنفيذ هذه الخطة ثم تصـــميمه بواسطة فريق من الخبراء المتخصصين في الشئون الاقتصادية الإسلامية . وفي عـــام ١٩٨٤ أوصي مؤتمر القمة الإسلامي الرابع الذي انعقد في الدار البيضـــاء بـــأنتعطي الأولوية في التنفيذ لستة قطاعات من العشرة الواردة في خطة العمل وهي :
١. التنية الزراعية و الامن الغذائي
٢. الصناعة

٣. العلوم و التكنولوجيا
٤. التبادل التجاري
٥. النقل و الموصلات
٦. الطاقة

ولكن مازالت خطة العمل المذكورة تتعثر ربما بسبب اقتراحات القيام بالدراسات وعقد الاجتماعات الدورية لمناقشتها وكذلك بسبب عدم وجود استجابة كافية لمساهمة الدول العضاء فيها .

ولا شك أنهذا الامر الأخير في حد ذاته يعمل علي أفتقاد خطة العمل حيويتها ومقدرتها علي التطبيق . فعدم وجود الاستجابة الكافية من قبل الأعضاء في المساهمة في خطة العمل يعني عملياً عدم الالتزام الكافي بها . ويؤخذ علي خطة العمل الأخيرة في انها لم تستفيد من سلبيات الخطة الأولي التي دفعتها او جعلتها تسير إلي عدم التنفيذ أبدا فلماذا لم يكن هناك تقويم ونقد علمي لخطة العمل التي اقترحت في مؤتمر انقرة ١٩٨٠ ؟ ثم بناء الخطة الثانية علي أساسها :أي تفادى السلبيات و التركيز علي الإجابيات هل يمكن أننقع كمجموعة من الدول الإسلامية فيما تقع فيه الدول النامية عموماً حينما تشرع في شيئ ثم تشرع في شئ أخر قبل أنتكمل الاول وهكذا ؟. كما انني اتصور أنتركيز علي عشرة قطاعات او ستة تقطاعات في أنواحد امر غير واقعي . ومن الممكن بدلا من ذلك التركيز في البداية علي مشروعات معينة SPEIFIC PROJECTS تنتقي بدقة علي أساس أنها لها أولويات في المنهج الإسلامي للتنمية وتتميز بأنها :

٧. تؤدي إلي إشباع الحاجات الاساسية (مثل الحاجات الغذائية و الكسائية و احتياجات الدفاع الضرورية) لأغلبية سكأنالدول الإسلامية
٨. تؤدي إإلي مزيد من الإعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول الإسلامية سواء في شكل تبادل خدمات عناصر انتاجية أو مستلزمات أو سلع نهائية بشكل مباشر او غير مباشر .
٩. تقلل من الاعتماد الاقتصادي علي العالم الخارجي خصوصاً ما هو منه في حالة حرب او عداء مع الدول الإسلامية ،

ومن جانب أخر ينبغي التحرك علي خط اخر موازي لتطوير نظم التجارة و المدفوعات بخطوة في الاتجاه الذي يخدم المشروعات المعينة التي نبدأ بها .... كل ذلك في إطار خطة محددة المعالم إجمالا وتفصيلا يلتزم كل من يوقع عليها بأنيتابع تنفيذها إلي أنيتم تحقيق أهدافها خلال فترة معينة من الزمن

أسئلة المراجعة

الباب الاول

مقدمة التطور التاريخي للاقتصاد الدولي

الفصل الأول

مقدمة

١. في أي المجموعات الآتية تعتمد الولايات المتحدة تماما علي الواردات

A. البترول ، الفحم ، الغز الطبيعي ،الخشب .
B. البن ، الشاي ، الكاكاو ، القصدير
C. النحاس ، الألمنيوم ، الحديد ، الصلب
D. الالات الحاسبة ، الألكترونية ، الآلات الكاتبة ، السيارات .

٢. ثمة وجه شبة بين التجارة الدولية و الإقليمية يمكمن في أنهما يجب أن يتغلبا علي :

A. الرسوم الجمركية
B. الفروق في اللغة
C. المسافة أو الفضاء
D. الفروق في العملات و النظم النقدية .

٣. في دراسة الاقتصاد الدولي نستخدم أدوات

A. النظرية الاقتصادية فقط
B. النظرية الاقتصادية الكلية فقط
C. لا الجزئية و لا الكلية
D. كل من نظرية الجزئية و الكلية ولكننا أيضا نطوعها و نكملها

٤. **بأي الموضوعات الآتية يتعلق الاقتصاد الدولي ؟**

A. النظرية البحتة للتجارة
B. نظرية السياسة التجارية
C. ميزان المدفوعات و تعديل الاختلالات في ميزان المدفوعات
D. كل ما سبق

٥. **أي من الأشياء التالية محل الميركنتليين ؟**

A. التجارة الحرة
B. *تشجيع الصادرات*
C. تقييد الواردات
D. قيام قطرهم بمراكمه الذهب

٦. **يمكن أن نفهم بشكل أفضل أراء سمث إذا اعتبرناها كرد فعل لـ ؟**

A. قانون الميزة النسبية
B. رأي الميراكانتليين في التجارة
C. رأي ريكاردو في التجارة
D. كل ما سبق

٧. **ما النسبة من التجارة الدولية التي تستند إلي الميزة المطلقة ؟**

A. كلها
B. معظمها
C. بعضها
D. لا شيء

٨. **السلعة التي يكون فيها أصغر نقيصة مطلقة منطقة ؟**

A. *نقيصها النسبية*
B. ميزتها النسبية

C. ميزتها المطلقة
D. لا يمكن القول بدون معلومات إضافية

٩. **بالإشارة إلي الجدول (٣) في مثال ٤ يمكن أن نقول :أن الولايات المتحدة لها نسبية علي المملكة المتحدة في إنتاج القمح لأن ساعة العمل _رجل في الولايات المتحدة .**

A. إنتاجيها مضاعف في C عن W
B. إنتاجيها مضاعف في W عن C
C. إنتاجيها مرة ونصف المرة في W ولكنها ستة أمثال في C بالمقارنة مع المملكة المتحدة
D. إنتاجيها ستة أمثال W إلا أنها مرة ونصف في C بالمقارنة مع المملكة المتحدة .

١٠. **بالإشارة إلي جدول (٣)بالمثاليين (٤ ، ٥) بين أي العبارات الآتية صحيحة .**

A. المعدل الذي عنده تبادل W مقابل C في الإنتاج في الولايات المتحدة هو ٢ : ١
B. المعدل الذي عنده تبادل W مقابل C في الإنتاج في التجارة بين الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة هو ١ : ٢
C. المعدل الذي عنده تبادل W مقابل C في التجارة بين الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة هو ١ : ١
D. كل ما سبق

١١. **بالإشارة إلي المثال ٥ بين العبارات الآتية صحيحة .**

A. تكسب الولايات المتحدة 3C بمبادلة 6W مقابل 6C مع المملكة المتحدة
B. تكسب المملكة المتحدة 6C بمبادلة 6 من إنتاجها 12C مقابل 6W مع الولايات المتحدة .
C. الزيادة في النتاج المشترك في الولايات المتحدة و المملكة المتحدة عندما تبادل 6W مقابل 9C ،0W

D. كل ما سبق

١٢. يستند قانون ريكاردو في الميزة النسبية علي :

A. نظرية تكلفة الفرصة
B. نظرية القيمة ، العمل
C. قانون الغلات المتناقصة
D. كل ما سبق

١٣. بالإشارة إلي الجدول (٣) في مثال ٤ يمكن أن نقول :أن الولايات المتحدة لها نسبية علي المملكة المتحدة في إنتاج القمح لأن ساعة العمل _رجل في الولايات المتحدة .

E. إنتاجيها مضاعف في C عن W
F. إنتاجيها مضاعف في W عن C
G. إنتاجيها مرة ونصف المرة في W ولكنها ستة أمثال في C بالمقارنة مع المملكة المتحدة
H. إنتاجيها ستة أمثال W إلا أنها مرة ونصف في C بالمقارنة مع المملكة المتحدة .

١٤. بالإشارة إلي جدول (٣)بالمثاليين (٤، ٥) بين أي العبارات الآتية صحيحة .

E. المعدل الذي عنده تبادل W مقابل C في الإنتاج في الولايات المتحدة هو ٢ : ١
F. المعدل الذي عنده تبادل W مقابل C في الإنتاج في التجارة بين الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة هو ١ : ٢
G. المعدل الذي عنده تبادل W مقابل C في التجارة بين الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة هو ١ : ١
H. كل ما سبق

١٥. بالإشارة إلي المثال ٥ بين العبارات الآتية صحيحة .

E. تكسب الولايات المتحدة 3C بمبادلة 6W مقابل 6C مع المملكة المتحدة
F. تكسب المملكة المتحدة 6C بمبادلة 6 من إنتاجها 12C مقابل 6W مع الولايات المتحدة .
G. الزيادة في النتاج المشترك في الولايات المتحدة و المملكة المتحدة عندما تبادل 6W مقابل 9C ،0W
H. كل ما سبق

١٦. يستند قانون ريكاردو في الميزة النسبية علي :

E. نظرية تكلفة الفرصة
F. نظرية القيمة ، العمل
G. قانون الغلات المتناقصة
H. كل ما سبق

١٧.

١٨. (أ) بما يتعلق الاقتصاد الدولي ؟ (ب) لماذا ندرسة ؟ (ج) كيف نستطيع تبرير الاقتصاد الدولي كفرع من فروع علم الاقتصاد ؟

١٩. (أ) كيف تختلف العالقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية الاقليمية ؟ (ب) في أي الطرق يتشابهان ؟ (ج) كيف يختلف الاثنان عن باقي علما لاقتصاد ؟

٢٠. (أ) كيف يمكن قياس درجة التشابك الاقتصادي للدولة ما العالم الخارجي ؟(ب) لماذا تعتمد الولايات المتحدة علي التجارة الدولية بأقل كثيراً من غيرها من الدول المتقدمة ؟ (ج) ماذا يمكن أن يحدث لمستوى معيشتها إذا انسحبت الولايات المتحدة من التجارة الدولية ؟

٢١. (أ) ماالغرض من النظرية ؟ (ب) أذكر بعض الفروض الخاصة بالاقتصاد الدولي ؟ (ج) ما الذين يسعون إلي تحقيقة ؟

٣٢. (أ) لماذا يشار إلي النظرية البحتة في التجارة الدولية ونظرية السياسة التجارية علي أنهما جوانب إقتصادية جزئية في الاقتصاد الدولي ؟ (ب) لماذا يشار إلي دراسة ميزان المدفوعات وإلي عملية تعديل الاختلالات فيه بالجوانب الاقتصادية الكلية للاقتصاد الدولي ؟

٣٣. (ا) كيف يختلف المفهوم الميركانتيلي للثروة القومية عن مفهوم اليوم ؟(ب) لماذا دعا الميركانتيليون لتراكم الذهب ؟ (ج) كيف تختلف أراء الميركانتيليين في التجارة عن أراء أدم سمث ؟

٣٤.

٣٥. (أ) بالإشارة إلي جدول ٣ بين في أي سلعة يكون للولايات المتحدة و المللكة المتحدة ميزة مطلقة ؟ (ب) كم تكسب الولايات المتحدة إذا تم تبادل 6W مقابل 3C ؟ (ج) ماذا يحدث إذا تبادل 6W مقابل 6C ؟

جدول (٣)

	الولايات المتحدة	المملكة المتحدة
رجل)–القمح (أردب /ساعة عمل	6	1
رجل)–الاقمشة (أردب /ساعة عمل	1	3

١٩.من جدول ٤ بين (أ) ما إذا كان للولايات المتحدة ميزة أو نقيصة مطلقة في القمح و الأقمشة ؟ (ب) في أي سلعتين للولايات المتحدة و المللكة المتحدة ميزة نسبية ؟ (ج) كم تكسب الولايات المتحدة و المملكة المتحدة إذا تم التبادل 6W مقابل 6C ؟

جدول (٤)

المملكة المتحدة	الولايات المتحدة	
1	6	رجل)—القمح (أردب /ساعة عمل
3	4	رجل)—الاقمشة (أردب /ساعة عمل

٢٠. بالأشارة لجدول (٥) (أ) بين ماذا يحدث إذا تم تبادل 6W مقابل 9C ؟ (ب) 6W مقابل 3C ؟ (ج) 6W مقابل 12 C ؟

جدول (٥)

المملكة المتحدة	الولايات المتحدة	
1	6	رجل)—القمح (أردب /ساعة عمل
2	3	رجل)—الاقمشة (أردب /ساعة عمل

١٠ من الجدول (٦) (أ) عبر عن تكلفة إنتاج القمح و الأقمشة في الولايات المتحدة و المملكة المتحدة بدلاله عنصر العمل ؟ (ب) أوجد PC/ PW

الباب الثاني

الفصل الأول

النظرية البحتة التجارة الدولية : العرض

١. تفترض نظرية تكلفة الفرصة ان

A. العمل هو عامل الإنتاج الوحيد .
B. سعر او تكلفة السلعة يمكن استنتاج من محتوي العمل المدخل فيها .
C. العمل متجانس
D. ولا أي مما سبق

٢. فيما يتعلق إمكانيات الإنتاج ، يمكننا ان نقول أن

A. نقطة داخلة ،أو أسفل منه تعني ان الاقتصاد إما أنه لا يستخدم كل موارده استخداماً كاملا ،أو لا يستخدم أحسن التكنولوجيا المتاحة له .
B. نقطة علية تعني تشغيلا كاملا لموارد الاقتصاد واستخدام احسن تكنولوجيا .
C. نقطة أعلي منه لا يمكن بالموارد و التكنولوجيا المتاحة للاقتصاد .
D. كل ما سبق .

٣. إذا قيس القماش علي المحور الأفقي و القمح علي المحور الرأسي ، فإن الميل المطلق لمنحني إمكانيات الإنتاج ذي الخط المستقيم يعطي

A. المعدل MRT_{CW} .
B. P_C/P_W
C. كلا من MRT_{CW} ، P_C/P_W
D. لا MRT_{CW}، P_C/P_W

٤. إذا كان التوازن الداخلي في غياب، PC/ PW اقل في المملكة المتحدة منه في الولايات المتحدة فأن .

A. للملكة المتحدة ميزة نسبية في الأقمشة للولايات المتحدة .
B. للملكة المتحدة نقيصة نسبية في القمح
C. للولايات المتحدة ميزة نسبية في القمح
D. للولايات المتحدة نسبية في الأقمشة
E. كل ما سبق .

٥. حد الإنتاج في المملكة المتحدة ف الشكل ٣-٣ بصورة الخط المستقيم خلال النقاط .

A. A ، B في غياب التجارة B,E مع التجارة
B. A ، B مع التجارة B,E بدون تجارة
C. B,E مع وبدون التجارة
D. A ، B مع وبدون التجارة .

٦. لو ان قطراً يكسب من التجارة فإن نقطة استهلاكه تكون

A. علي حد إمكانيات الإنتاج
B. داخل حد إمكانيات الإنتاج
C. أعلي حد إمكانيات الإنتاج
D. أي ما سبق

٧. التكاليف المتزايدة للفرصة لإنتاج وحدات أكثر ،فأكثر من سلعة ما يصورها منحني إمكانيات الإنتاج الذي يكون

A. مقعراً بالنسبة لنقطة الأصل
B. محدب بالنسبة لنقطة الأصل
C. خط مستقيم

D. أي مما سبق

٨. مع قياس الأقمشة علي المحور الأفقي و القمح علي المحور الرأسي يعطي الميل المطلق لمنحني مقعر لإمكانيات الإنتاج .

A. MRT_{CW}
B. التوازن الداخلي P_C / P_W
C. كلا MRT_{CW} ولا التوازن الداخلي P_C / P_W
D. لا MRT_{CW} ولا التوازن الداخلي P_C / P_W

٩. مع التجارة يرجح أن يكون التخصص في الإنتاج

A. كاملا متزايدة وغير كامل مع تكاليف ثابتة
B. كاملا مع تكاليف ثابتة ، وغير كامل مع تكاليف متزايدة
C. كامل مع تكاليف ثابتة ومتزايدة
D. غير كامل مع كل من التكاليف الثابتة و المتزايدة

١٠. يمكن ان يستند فرق في الأسعار السلعية إلي فرق في

A. عوائد عوامل الإنتاج
B. التكنولوجيا
C. الأذواق
D. كل ما سبق

١١. وفقا لهكشر و أو هلن أهم سبب للفرق في أسعار السلع النسبية بين الدول هو فرق في

A. عوائد عوامل الإنتاج
B. التكنولوجيا

C. الأذواق
D. ظروف الطلب

١٢. تتنبأ النظرية الحديثة في التجارة الدولية بان الفرق بين أسعار العوامل بين الأقطار

A. ينخفض
B. يرتفع
C. يبقى دون تغير
D. أي مما سبق ممكن

الميزة النسبية و تكاليف الفرصة

١٣. (أ) قارن شرح قانون الميزة النسبية الذي قدمه ريكاردو بذلك الذي يستند إلي الفرصة .(ب) إذكر المجموعات الثلاثة الأساسية للأنتاج ، وبعض المجموعات الجزئية الرئيسة لها(ج) إذكر بعض أهم المنتجات التي للولايات المتحدة بشأنها تكلفة نسبية ، أو ميزة سعرية ، والبعض الذي للولايات المتحدة فيه نقيصة نسبية ؟

أساس التجارة و المكاسب من التجارة في التكليف الثابتة .

١٤. يعطي الجدول ٣ أقصي كمية من القمح ، والأقمشة تستطيع المملكة المتحدة ، و الولايات المتحدة إنتاجها إذا استخدمنا جميع عوامل الإنتاج المتاحة لديهما استخداماً كاملا بأحسن تكنولوجيا متاحة .

أساس التجارة و المكاسب من التجارة في ظل التكاليف المتزايدة

١٥. يعطي جدول ٧ ترابطات بديلة للقمح و الأقمشة (بملايين الوحدات في السنة) التي يمكن أن تنتجها المملكة المتحدة و الولايات المتحدة بالأستخدام الكامل لعوامل الإنتاج المتوفرة لديهما وبأحسن تكنولوجيا متاحة .(أ) أرسم منحني إمكانيات الإنتاج للملكة المتحدة و الولايات المتحدة . ما نسبة MRTCW في

المملكة المتحدة إذا كانت تنتج ,60C   W   50 ؟ 20W,130C ؟ ما هو MRTCW في الولايات المتحدة إذا كانت تنتج 80C , 20W ؟ 90W, 40C ؟ (ب) لماذا يختلف منحني إمكانيات الإنتاج المتحدة عنة للولايات المتحدة ؟

جدول (٧)

الولايات المتحدة		المملكة المتحدة	
أقمشة	قمح	أقمشة	قمح
0	120	0	52
40	90	60	50
056	06	11	35
80	20	130	20
١. 81	**٢. 0**	**٣. 143**	**٤. 0**

النظرية الحديثة في التجارة الدولية : هكشر – اوهلن

١٦. (أ) حدد الشروط التي قد تولد التجارة بين القطرين (ب) ماهي بعض الفروض التي تستند إليها نظرية هكشر –أوهلين (ج) ماذا تقول هذه النظرية عن نمط التجارة وأثر التجارة علي أسعار العوامل ؟

الفصل الثاني

النظرية البحتة التجارة الدولية : الطلب و العرض

٥. تقدم منحنيات السواء المجتمعية

A. شروط الإنتاج في القطر
B. الأذواق أو التفضيلات الطلب في القطر
C. كلا من شروط الإنتاج وأذواق القطر
D. لا شروط الإنتاج و لا ذواق القطر

٦. مع تحركنا إلي أسفل منحني السواء لمجتمع ما في الشكل ٣ – ١ فإن MRSCW

A. ينخفض
B. يرتفع
C. يبق دون تغير
D. قد ينخفض أو يرتفع أو يبقي دون تغير .

٧. يتحدد سعر السلعة النسبي التوازني الداخلي في قطر ما في غياب التجارة بواسطة

A. منحني إمكانيات الإنتاج
B. خريطة السواء
C. منحني إمكانيات الإنتاج أو خريطة السواء
D. منحني إمكانيات الإنتاج و خريطة السواء

٨. عند النقطة A في شكل ٣ – ٣ (أي في نقطة التوازن لما قبل التجارة في الإنتاج و الاستهلاك في المملكة المتحدة)

A. $MRT_{CW}=P_A=MTS_{CW}$
B. $MRT_{CW}=P_A \neq MTS_{CW}$
C. $MRT_{CW} \neq P_A=MTS_{CW}$

D. $MRT_{CW} \neq P_A \neq MTS_{CW}$

٩. عندما تكون المملكة المتحدة في توازن مع التجارة في الشكل ٣ – ٢ فإن

A. $MRT_{CW}=P_B=MRS_{CW}$
B. $MRT_{CW}=P_B \neq MRS_{CW}$
C. $MRT_{CW} \neq P_B=MRS_{CW}$
D. $MRT_{CW} \neq P_B \neq MRS_{CW}$

١٠. يبين نحني التبادل لقطر ما

A. ما يستطيع هذا القطر أن يفعله
B. ما يجب ان يفعلة
C. ما يرغب ان يفعلة
D. أيا مما سبق

١١. مثلث التجارة BFE في الجز A من الشكل ٣-٢ يناظر في الجز B مثلث التجارة

A. OFE
B. OHJ
C. أما OHJأو OFE
D. لا OHJ و لا OFE

١٢. مثلث التجارة \G\H\J في الجزء A من الشكل ٣ – ٤ يناظر الجزء B مثلث التجارة .

A. \OF\E
B. \OH\J
C. إما \OF\E أو \OH\J
D. لا \OF\E و لا \OH\J

١٣. منحني التبادل قطر ما ينحني او يلتوى تجاه المحور الذي يقيس

A. السلعة التي يصدرها
B. السلعة التي يستوردها
C. السلعة المصدرة أو المستوردة
D. سلعة ليست محل تجارة

14. عند النقطة E في الشكل ٣-٥

A. تكون الولايات المتحدة راغبة في مبادلة 60Cمقابل 60W
B. تكون الولايات المتحدة راغبة في مبادلة 60W مقابل 60C
C. تكون الولايات المتحدة راغبة في تصدر 60W و المملكة المتحدة تكون راغبة في إستراد 60W
D. تكون الولايات المتحدة راغبة في تصدر 60Cو المملكة المتحدة تكون راغبة في إستراد 60C

15. إذا كانت الشروط التبادل ةلقطر ما هي ٣ فإن شروط تبادل شريكتة في التجارة تكون .

A. 4
B. 2
C. 1
D. ½

١٦. إذا كانت التكاليف نقل سلعة بين قطرين تزيد علي فرق السعر قبل التجارة للسلعة بين القطرين فإن التجارة في تلك السلعة تكون

A. ممكنة
B. مستحيلة
C. عكسية
D. لا يمكن القول

X ١٧. يعطي الجدول ١ نقاطاً علي أربعة منحنيات سواء مجتمعة من خريطتي السواء للملكة المتحدة و الولايات المتحدة (أ) ارسم منحنيات السواء للملكة المتحدة علي محورين وتلك الخاصة بالولايات المتحدة علي محورين آخرين أيضاً إرسم مماساً عند النقطة الوسطي لمنحنيات السواء I,III,IV وأرمز لهذه النقط بالموز E, J , A علي الترتيب للملكة المتحدة و E\ , J\ , A\ للولايات المتحدة ؟ (ب) ما ذا تبين منحنيات السواء المجتمعية ؟ (ج) لماذا تختلف منحنيات سواء المملكة المتحدة و الولايات المتحدة في جزء (أ) ؟ (د) فيم الحاجة إلي منحنيات السواء المجتمعية ؟ (هـ) ما خصائصها ؟

أساس التجارة و المكاسب من التجارة _ إعادة طرح

١٨. باستخدام منحني إمكانيات الإنتاج في الشكل ٣ -١١ ومنحنيات السواء المجتمعية في الشكل ٣ -٦، حدد (أ) النقطة التوازنية للإنتاج و الأستهلاك في المملكة المتحدة و الولايات المتحدة في حاله الأكتفاء الذاتي ، (ب) التوازن PC / PW في المملكة المتحدة وفي الولايات المتحدة في الحالة الاكتفاء الذاتي . (ج) ما لشروط التي تسود عند نقطة التوازني في الاكتفاء الذاتي ؟ (د) علام تدل نقط تقاطع سواء مجتمع مع منحني إمكانيات الإنتاج للقطر ؟

x ١٩. منحنيات التبادل وسعر السلعة النسبي التوازني مع التجارة

x ٢٠. انطلاقا ممن نقطة توزان الاكتفاء الذاتي للملكة المتحدة في الشكل (٣ - ٧) المجتمعية للمملكة المتحد في شكل (٣ -٦) اشتق منحني التبادل للملكة المتحدة .

تكاليف النقل

٣١. علي نفس مجموعة المحاور ارسم المنحني تبادل افتراضيا للمملكة المتحدة و الولايات المتحدة . وأشرح كيف يمكن استخدام هذا الشكل لتحليل أثر تكاليف النقل علي سعر السلعة النسبي التوازني مع التجارة ، وعلي حجم التجارة .

الباب الثالث

الفصل الأول

ميزان المدفوعات

١. تدخل معاملة اقتصادية في ميزان المدفوعات كدائنة إذا كانت تؤدي إلي :

A.الحصول علي مدفوعات من الأجانب

B.مدفوعات للأجانب

C.أما الحصول علي مدفوعات من الأجانب أو صرف مدفوعات

D.لا حصول علي مدفوعات و لا صرفها

٢. أي المعاملات الآتية يكون مديناً في الحساب الجاري ؟

A. صادرات سلعية

B. صادرات خدميه

C. هبة للأجانب

D. هبة من الأجانب

٣. يمثا شراء أسهم أمريكية من قبل مواطن إنجليزي ما يلي :

A.عنصراً دائنا في بند الخدمات في الحساب الجاري للولايات المتحدة

B.عنصراً مدينا في حساب رأس المال الطويل الأجل للولايات المتحدة

C.عنصراً دائناً في رأس المال اللاسائل الخاص القصير الأجل في ميزان مـــدفوعات الولايات المتحدة .

D.عنصراً دائناً في حساب رأس المال الطويل الأجل للولايات المتحدة

٤. يمثل دفع شركة أمريكية لكوبون إلي مساهم أجنبي ما يلي :

A.عنصراً مدينا في حساب رأس المال الطويل الأجل للولايات المتحدة

B.عنصراً مديناً في رأس المال السائل القصير الأجل في ميزان المدفوعات الولايات المتحدة

C.عنصراً مدينا في رأس المال اللاسائل قصير الأجل في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة

D. عنصر مدينا في الخدمات من الحساب الجاري للولايات المتحدة

٥. **من وجهة النظر الأمريكية يمثل السحب من أرصدة بنك أجنبي في بنك نيويورك**

A. تدفقاً داخلا لرأس المال اللاسائل الخاص

B. تدفقاً خارجيا لرأس المال السائل الخاص

C. تدفقاً خارجيا لرأي المال السائل الرسمي

D. تدفقاً داخلا لرأس المال السائل الخاص

٦. **زيادة التزامات الولايات المتحدة للحائزين الرسميين الأجانب، ونقص الأصول الاحتياطية المتحدة يمثلان**

A. عناصر دائنة في حساب التسويات الرسمية للولايات المتحدة

B. عناصر دائنة في حساب رأس المال للولايات المتحدة

C. عناصر مدينة في حساب التسويات الرسمية للولايات المتحدة

D. عناصر مدينة في حساب رأس المال للولايات المتحدة

٧. **عندما تستورد شركة أمريكة سلعة من انجلترا وتسدد قيمتها بالسحب من أرصدة جنيهاتها الأسترلينية في بنك بلندن فإن الولايات المتحدة تجري قيد مديناً في حسابها الجاري وقيداً دائناً فيما لها من :**

A. الأصول الاحتياطية الرسمية

B. التزامات للحائزين الرسميين الأجانب

C. رأسمال لاسائل خاص قصير الأجل

D. رأسمال سائل خاص قصير الأجل

٨. **عندما ينفق سائح إنجليزي 200$ محولة من الجنيهات إسترلينية في نيويورك علي فندق و المأكل فإن الولايات المتحدة تجري قيداً دائناً في بند الخدمات (السفر) في حسابها و تجري قيدا مديناً في :**

A. العملة القابلة للتحويل في احتياطاتها الرسمية

B. لا التزامات السائلة للحائزين الرسميين الأجانب

C. رأس المال اللاسائل الخاص قصير الأجل
D. رأسمال سائل خاص قصير الأجل

٩. أجرى قيد الخطأ و الحذف الذي يبلغ 2.3- بليون دولار في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة في ١٩٧٣ لأن :

A. إجمالي العناصر الدائنة يزيد عن إجمالي العناصر المدينة في كل الحساب الجاري وحساب رأس المال بمقدار 2.3 بليون دولار

B. إجمالي العناصر المدينة عن إجمالي العناصر الدائنة في كل الحسابات الثلاثة مجتمعة بمقدار 2.3 بليون دولار

C. إجمالي العناصر الدائنة يزيد عن إجمالي المدينة في كل الحسابات الثلاثة مأخوذة مع بعضها بمبلغ 2.3 بليون دولار

D. إجمالي العناصر الدائنة يزيد علي إجمالي العناصر المدينة في حساب رأس المال و التسويات الرسمية بمبلغ 2.3 بليون دولار .

١٠. يتضمن الرصيد الأساسي كل التالي باستثناء :

A. رصيد السلع و الخدمات
B. رصيد التحولات من طرف واحد
C. رصيد رأس المال الطويل الأجل
D. رصيد رأس المال اللاسائل الخاص القصير الأجل

١١. يتضمن رصيد السيولة الصافية الأساسي مع إضافة :

A. رصيد رأس المال اللاسائل الخاص القصير الأجل
B. تخصيص حقوق السحب الخاصة
C. الخطأ و الحذف
D. كل ما سبق

١٢. يتضمن رصيد التسويات الرسمية للولايات المتحدة كل ما يأتي باستثناء :

A. الرصيد السيولة الصافية
B. الرصيد الاساسي
C. رصيد رأس المال السائل الخاص القصير الأجل

D. التغيرات في التزامات الولايات المتحدة إلي الحائزين الأجانب و الأصول الاحتياطية الرسمية

١٣. (أ) ماذا نعني بميزان المدفوعات لقطر ما ؟ ما هدفة ؟ (ب) ما المقصود بمعاملة إقتصادية دولية ؟ من هو المقيم ؟

١٤. ما الحسابات الرئيسة في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة ؟ ماذا يقيس كل منها ؟ (ب) كيف تدخل العناصر الدائنة و المدينة في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة (الحساب الجاري ، وحساب رأس المال)

١٥. بالإشارة إلي بند الخدمات في حساب الجاري في جدول ١ أشرح بالتفصيل ما المقصود بالآتي و ماذا يحتوي علية (أ) السفر و النقل (ب) دخل الاستثمارات الأمريكية في الخارج و المدفوعات للاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة ، (ج) المعملات العسكرية ، (د) الخدمات الاخري

حساب التسويات الرسمية

١٦. ما المقصود بالآتي : (أ) الاحتياطيات الذهبية ؟ (ب) عملات قابلة للتحويل (ج) عملات قابلة للتحويل (ج) حقوق السحب الخاصة (د) مركز الدولة الذهبي في صندوق النقد الدولي IMF؟

١٧. (أ) ما المقصود القيد المزدوج (ب) ولماذا أحياناً القيد المفرد و الخطأ و الحذف ؟ (ج) حدد البنود الدائنة و البنود في جميع الحسابات الثلاثة في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة ؟

قياس العجز أو الفائض :

١٨. إذا كان قيد دائن ،او مدين في ميزان المدفوعات يقابلة قيد مدين ، أو دائن (علي الترتيب) بنفس المقدار فكيف يمكن للقطر أن يكون له عجز ،أو فائض في ميزان مدفوعاته ؟ (ب) ما الفرق بين اختلال و عجز في ميزان المدفوعات ؟

٦/٤

الفصل الثاني

سوق الصرف الأجنبي

١. وظيفة سوق الصرف الأجنبي هي :
A. تحويل الأرصدة من قطر إلي أخر
B. تقديم الائتمان الأجل لتحويل التجارة
C. تقديم التسهيلات للتغطية
D. كل ما سبق

٢. إذا كانت 4.50$ تلزم لشراء 2£فإن سعر الصرف هو
A. £2 = $4.50
B. $2.25 = £1
C. £0.50=$1
D. £0.40

٣. يبق سعر الصرف هو نفسه في جميع أجزاء السوق عن طريق
A. تحكيم الصرف
B. تحكيم الفائدة
C. التغطية
D. المضاربة

٤. تغير من 1£ = 3$ إلي 1£ = 2$ يمثل
A. تخفيض الدولار
B. رفع الدولار
C. رفع الجنية
D. ليس أي مما سبق

٥. في ظل نظام حر للصرف يتحدد سعر الصرف بواسطة :
A. السلطات النقدية للقطر
B. سعر الذهب

C. قوى العرض و الطلب في السوق الصرف الأجنبية
D. تحكيم الصرف

٦. عندما يزيد الطلب في الولايات المتحدة علي الجنيهات في ظل نظام مـــرن لســـعر الصرف
A. ينخفض الدولار
B. ينخفض الجنية
C. يرتفع الدولار
D. لا شيء مما سبق

٧. التغطية تشير إلي :
A. قبول مخاطر الصرف الأجنبي
B. تغطية مخاطر الصرف الأجنبي
C. مضاربة في الصرف الأجنبي
D. تحكيم صرف أجنبي

٨. مصدر أمريكي في سبيله لتسلم £1.000 بعد ثلاثة شهور من اليوم يســـتطيع أن يغطي مخاطر الصرف الأجنبي له من خلال :

A. أن يشترى اليوم £1.000 في السوق المقدمة لتسلمها في ثلاثة شهور
B. أن يشتري £1.000 في السوق اللحظية بعد ثلاثة شهور من اليوم
C. أن يبيع £1.000 في السوق الحاضر بعد ثلاثة شهور من اليوم
D. أن يبيع اليوم £1.000 في السوق المقدمة للتسلم في ثلاثة شهور

٩. التحكم المغطي بفائدة يتضمن :
A. تحويل الأرصدة السائلة من مركز نقدي ، أو عملة إلي عملة مركز آخر ، أو عملـــة أخرى للاستفادة بالأسعار الأعلى للفائدة
B. التغطية
C. كسب فائدة إضافية بطريقة آمنه
D. كل ما سبق

١٠. تدفق رأس مال سائل من نيويورك إلي لندن في ظل التحكيم المغطي بفائدة يمكن أن يحدث إذا كان فرق الفائدة الموجب لصالح لندن .
A. أقل من الخصم المقدم علي الجنيه
B. مسار للخصم المقدم علي الجنية
C. أكبر من الخصم المقدم علي الجنية
D. مساو و أكبر من الخصم المقدم علي الجنية

١١. إذا توقع مضارب الصرف الأجنبي أن يكون السعر الحاضر للجنية لثلاثة شهور من اليوم أقل من السعر المقدم اليوم علي الجنية للتسلم في ثلاثة شهور فإنه سوف :
A. يشترى جنيهات مقدما اليوم ، ويعيد بيعها في السوق اللحظية لثلاثة شهور من اليوم .
B. يشترى جنيهات في السوق الحاضرة لثلاثة شهور من اليوم
C. يبيع جنيهات في السوق الحاضرة لثلاثة شهور من اليوم
D. يبيع جنيهات مقدما اليوم ويشتريها في السوق الحاضرة بعد ثلاثته شهور من اليوم
.

١٢. في ظل معيار الذهب
A. يحدد كل قطر سعر الذهب بدلاله عملته ثم يكون مستعداً للشراء ، وبيع آي كمية من الذهب عند ذلك السعر
B. توجد علاقة ثابتة بين أي عملتين تماثل العملة
C. سعر الصرف يتحدد بالعرض و الطلب بين نقطة الذهب و يمنع من تحرك خارج هذه النقط بشحونات الذهب
D. كل ما سبق

سوق الصرف الأجنبية

١٣. (أ) كيف تختلف التجارة المحلية عن التجارة الولية ؟ (ب) كيف تنظم سوق الصرف الأجنبية (ج) ماوظيفتها الأساسية ؟ وكيف تتحقق ؟ (د) ما الوظائف الأخري لسوق الصرف الأجنبية ؟ وكيف تتحقق هذه الوظائف ؟

سعر الصرف الأجنبية

١٤. ماالمقصود بسعر الصرف بين الدولار و الجنية ؟ (ب) إذا تغير سعر الصرف بين الدولار و الجنية من £1=$2.30 إلي £1=$2.53 فماذا يعني هذا بالنسبة للدولار ؟ وبالنسبة للجنية ؟ (ج) إذا تغير سعر الصرف بين الدولار و الجنية من £1=$2.30 إلي $2.227 فماذا يعني هذا بالنسبة للجنية ؟

التغطية

١٥. ما المقصود بصفة صرف أجنبي حاضرة ؟ سعر الصرف الحاضر ؟ أعط مثالا . (ب) ما المقصود بصفقة صرف إجنبي مقدم ؟ سعر الصرم المقدم ؟ أعطي مثلا . (ج) ما هو السوق الصرف المقدم ؟

المضاربة

١٦. (أ) ما المقصود بمضاربة في السعر الأجنبي ؟ (ب) كيف يمكن ان تحدث المضاربة في السوق الحاضرة ؟ (ج) كيف تحدث المضاربة عادة في السوق المقدمة ؟

النظم المرنة مقابل الثابتة لسعر الصرف

١٧. أفرض أنه ، في ظل معيار الذهب ، كان سعر الأوقية الوحدة من الذهب محدداً عند $35 من السلطات النقدية الأمريكية وعند £14 من جانب السلطات النقدية البريطانية (أ) ما العلاقة بين الدولار و الجنية ؟ ماذا تسمي هذه العلاقة ؟ (ب) إذا كان شحن أي كمية من الذهب بين نيويورك ولندن يكلف 1% من قيمة الذهب المشحون فحدد نقطة تصدير الذهب للولايات المتحدة او الحد الأعلي في سعر الصرف بين الدولار و الجنية (R=S/£) (ج) حدد نقطة وارد الذهب للولايات المتحدة أو حد الأدني في سعر الصرف (R=S/£) ولماذا هذه الكمية ؟

الفصل الثالث

التعديل في ميزان المدفوعات (الآلي)

١. التعديل الألي لا ختلالات ميزان المدفوعات يمكن ان يحدث بتغيرات في

A. الاسعار الداخلية
B. الأسعار الخارجية
C. الداخل
D. كل ماسبق

٢. \تم توصيف التعديل في ظل معيار الذهب عن طريق

٣. آلية التدفق السعرى النقدي
٤. أسعار الصرف المرنة
٥. التغير في الدخول القومية
٦. ضوابط الصرف

٣. وفقاً لآلية التدفق السعري النقدي أي سلسلة من الأحداث التالية يفترض أن تؤدي إلي تعديل في قطر ذي عجز ؟

A. تخفيض في عرضه من النقود ، و انخفاض الأسعار الداخلية ،و انخفاض في الصادرات و ارتفاع الواردات
B. تخفيض في عرضة من النقود وارتفاع الأسعار الداخلية و ارتفاع الصادرات و انخفاض الواردات
C. تخفيض في عرضة من النقود وانخفاض الأسعار الداخلية وارتفاع الصادرات وانخفاض لواردات
D. زيادة في عرضة من النقود و أرتفاع الأسعار الداخلية انخفاض في الصادرات و ارتفاع الواردات

٤. ٣. في ظل معيار الذهب ، كان يتوقع أن تؤدي خسارة الذهب وتخفيض في عرض النقود ذي العجز إلي

A. تخفيض سعر الفائدة وتدفق داخل لرأس المال القصير الأجل
B. تخفيض سعر الفائدة وتدفق خارجي لرأس المال القصير الأجل
C. زيادة في سعر الفائدة وتدفق خارجي لرأس المال القصير الأجل
D. زيادة في سعر الفائدة وتدفق داخل لرأس المال القصير الأجل

٥. في ظل نظام مرن تماما لسعر الصرف (وسوق صرف أجنبي مستقر) يصحح آليا عجز ميزان المدفوعات لقطر ما بواسطة

A. تخفيض عملتة
B. رفع عملتة
C. تضخم داخلي
D. ارتفاع في الدخل القومي

٦. يرفع تخفيض عمله قطر ما عادة اسعاره الداخلية ،او المحلية إلي

A. الانخفاض
B. الأرتفاع
C. البقاء دون تغير
D. أي مما سبق

٧. يشتق منحني طلب قطر ما علي الصرف الأجنبي من

A. منحني الطلب الأجنبي علي الصادرات القطر
B. منحني عرض القطر للصادرات
C. منحني القطر علي الواردات
D. منحني العرض الأجنبي لواردات القطر

٨. ينشق منحني عرض النقد الأجنبي لقطر ما من

A. منحني الطلب الأجنبي علي صادرات القطر
B. منحني عرض القطر للصادرات
C. منحني طلب القطر علي الواردات
D. منحني العرض الأجنبي لواردات القطر

٩. في دراسة آلية التعديل الداخلي نفترض

A. توظف أقل من التوظف الكامل
B. نظام ثابت لسعر الصرف
C. أسعار داخلية وأسعار فائدة ثابتة
D. كل ما سبق

١٠. إذا افترضنا أن MPS=0 فإن آلية الدخل الآلي ، بنفسة سوف يحدث :
A. لا تعديل
B. تعديل غير كامل
C. تعديل كامل
D. تعديل معاكس

أسباب و أنواع الاختلالات

الحاجة إلي تعديل وتصنيفها

ناقش باختصار (أ) الأسباب قيرة الأجل و الدورية (ب) الأسباب الهيكلية وطويلة الأجل للأختلالات في ميزان المدفوعات لقطر ما .

- أذكر (فروض معيار الذهب وآلية التدفق النقدي (ب) النظرية الكمية للنقود

التعديل مع أسعار صرف مرنة

فيما يتعلق بالشكل ٨ –١ (بين ما النسبة المئوية للتخفيض في الدولار التي تزيل العجز AB في ميزان المدفوعات لولايات المتحدة إذا كان S £,D£ هما المنحنيان المناسبان (ب) كم يبقى العجز في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة عندما ينخفض الدولار بالقدر المبين في الجزء (أ) و لكن المنحنيين المناسبين يكونان S* £,D* £ (ج) ما النسبة المئوية اللازمة في تخفيض الدولار حتي لا يزال العجز AB مع S* £,D* £ ؟

عيوب أليات التعديل الآلي :

ما الذي ينبغي أن تفعله السلطات النقدية لقطر ما للسماح لآلية التعديل الذي كان في ظل معيار الذهب بالعمل في غياب معيار الذهب (ب) ما النقيصة التي ينطوي عليها السماح لهذه الآلية بالعمل اليوم ؟(ج) لماذا تعد هذه النقيصة من جانب الاقتصاديين الكلاسيك في ظل معيار الذهب ؟

المراجع العربية

١. بول هيرست ،جراهام طويسون ، مالعولمة – الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم ، عالم المعرفة– سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب – الكويت –٢٧٣ ، ستمبر ٢٠٠١

٢. مصطفي محمد عز العربي دكتور ،دراسات في التجارة الخارجية – النظرية البحته في التجارة الخارجية ، الدار المصرية اللبنانية .

٣. سيدني أ. رولف جميس ل .بيرتل ، العملة الكبري أو النظام النقد الدولي ، مكتبة الوعي العربي ، ١٩٧٣

٤. عبد الرحمن يسري أحمد (دكتور)، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعات المصرية بالإسكندرية .

٥. دومنيدك سالفاتور ، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي ، سلسلة شوم ، دراما كجر وهيل للنشر ،١٩٧٥

٦. توفيق سعيد بيضون (دكتور) ، التجارة الخارجية الدولية – و الاقلامية للأقطار العربية ، معهد الثمار العربي ١٩٨٦

٧. كامل بكري (دكتور)، اقتصاديات التجارة الخارجية ، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع ١٩٨٤ بالإسكندرية .